

كتاب الطلاق

وهو: حَلُّ قَيْدِ النِّكَاحِ، أو بعضه.
ويُكرهُ بلا حاجةٍ، ويُباحُ عندها.
ويُسْنُ؛ لتضرُّرها بنكاحٍ، ولتركها صلاةً وعِفَّةً ونحوهما.

شرح منصور

كتاب الطلاق

(وهو) لغة: التخلية، قال ابن الأنباري: من قول العرب: أطلقت الناقةَ فطلَّقت، إذا كانت مشدودةً فأزلت الشدَّ عنها وخلَّيتها، فشبه ما يقع بالمرأة بذلك؛ لأنها كانت متصلةً الأسبابِ بالزوج^(١). وقال الأزهري: طُلِّقت المرأة فطلَّقت، وأطلقت الناقة من العِقال فانطلقت، هذا الكلام الجيد^(٢).

وشرعاً: (حَلُّ قَيْدِ النِّكَاحِ، أو) حَلُّ (بعضه) أي: قيدِ النكاح بالطلاق/ ١٣٠/٣ الرَّجْعِيَّ. وأجمعوا على مشروعيته بالكتاب والسنة، ولأنه قد يقع بين الزوجين من التنافر والتباغض ما يوجب الخصومة الدائمة، فلزوم النكاح إذن ضررٌ في حقهما^(٣)، ومفسدةٌ محضة بلا فائدة، فوجب إزالتها بالترك؛ ليخلص كلٌّ من الضرر.

(ويكره) الطلاق (بلا حاجة) لإزالته النكاحَ المشتملَ على المصالح المندوب إليها، ولحديث: «أبغضُ الحلالِ إلى الله الطلاق»^(٤). (ويُباح) الطلاق (عندها) أي: الحاجة إليه، كسوء خلق المرأة، والتضرر بها من غير حصول الغرض بها. (ويسن) الطلاق (لتضرُّرها) أي: الزوجة (ب) — استدامة (نكاح) كحال الشقاق، وما يحوج المرأة إلى المخالعة؛ ليزيل ضررها. (و) يسن الطلاق أيضاً (لتركها) أي: الزوجة (صلاةً، وعِفَّةً، ونحوهما) لتفريطها

(١) الزاهر ١٦٧/٢.

(٢) انظر: «تهذيب اللغة» المستدرک على الأجزاء السابع والثامن والتاسع، تحقيق د. رشيد العبيدي ص ٢٥٥.

(٣) في (م): «حقها».

(٤) أخرجه أبو داود (٢١٧٨)، وابن ماجه (٢٠١٨)، من حديث ابن عمر.

وهي كهو. فيُسنُّ أن تختلِعَ، إن تركَ حقاً لله تعالى.
ولا تجبُ طاعةُ أبويه ولو عدلين، في طلاق، أو منع من تزويج.
ولا يصحُّ إلا من زوج، ولو مميزاً يعقله، وحاكمٍ على مولٍ.
وتعتبرُ إرادةُ لفظه لمعناه. فلا طلاقَ لفقيه يكرره،

شرح منصور

في حقوق الله تعالى إذا لم يمكنه إجبارها عليها، ولأنَّ فيه نقصاً لدينه، ولا يأمن من إفساد فراشه، وإلحاقها به ولداً من غيره إذا لم تكن عفيفة، وله عَضْلُها إذن والتضييقُ عليها؛ لتفتدي منه؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْضُوا لَهُنَّ إِنْ تَزَهِبُوا بِبَعْضِ مَاءِ انْتِثُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ﴾ [النساء: ١٩] (وهي) أي: الزوجة (كهو) أي: الزوج، (فيسن) لها (أن تختلع) منه (إن ترك حقاً لله تعالى) كصلاة وصوم. ويحرم الطلاق في حيض، أو طهر أصابها فيه، ويجب على مولٍ بعد التربص إن أبى الفئته، ويأتي. فينقسم الطلاق إلى أحكام التكليف الخمسة.

(ولا يجب) على ابن (طاعة أبويه ولو) كانا (عدلين في طلاق) زوجته؛ لأنه ليس من البرِّ، (أو) أي: ولا يجب على ولدٍ طاعة أبويه في (منع من تزويج) نصاً، لما سبق. (ولا يصحُّ) الطلاق (إلا من زوج) لحديث: «إنما الطلاق لمن أخذ بالساق»^(١). (ولو) كان الزوج (مميزاً يعقله) فيصحُّ طلاقه كالبالغ؛ لعموم الخبر. ولحديث: «كلُّ الطلاق جائزٌ إلا طلاق المعتوه، والمغلوب على عقله»^(٢). وعن علي: اكتموا الصبيان النكاح^(٣). فيفهم أن فائدته أن لا يُطلقوا، ولأنه طلاقٌ من عاقلٍ صادفَ محلَّ الطلاق، أشبه طلاق البالغ، (و) إلا من (حاكم على مولٍ) بعد التربص إن أبى الفئته والطلاق، ويأتي في الإيلاء مَوْضَحاً. (وتعتبر) لوقوع الطلاق (إرادة لفظه لمعناه) بأن لا يريد غير ما وضع له، (فلا) يقع (طلاق لفقيه) أي: عليه (يكرره) أي: الطلاق للتعليم،

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٠٨١)، من حديث ابن عباس.

(٢) أخرجه الترمذي (١١٩١)، من حديث أبي هريرة.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» ٣٥/٥.

وحالك ولو عن نفسه. ولا نائم، وزائل عقله مجنون، أو إغماء، أو برسام، أو نشاف، ولو بضربه نفسه.
وكذا أكل بنج ونحوه، ومن غضب حتى أغمي، أو غشي عليه.
ويقع ممن أفاق من جنون أو إغماء، فذكر أنه طلق،.....

شرح منصور

١٣١/٣

(و) لا طلاق على (حالك) طلاقاً (ولو على نفسه، ولا) طلاق على (نائم) (و) لا (زائل عقله مجنون أو إغماء^(١))، أو برسام، أو نشاف، ولو بضربه نفسه) لحديث: «كل الطلاق جائز إلا طلاق المعتوه، والمغلوب على عقله»^(٢). وحديث: «رفع القلم عن ثلاثة: عن الصبي حتى يحتلم، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن المجنون حتى يفيق»^(٣). ولأن/ الطلاق قول يزيل الملك فاعتبر له العقل، كالبيع.

(وكذا) لا يقع طلاق (أكل بنج ونحوه) لتداو أو غيره. نصاً؛ لأنه لا لذة فيه. وفرق أحمد بينه وبين السكران، فالحقه بالمجنون^(٤). (و) كذا لا يقع طلاق (من غضب حتى أغمي) عليه، (أو) غضب حتى (أغشي عليه) لزوال عقله، أشبه المجنون.

(ويقع) الطلاق (ممن أفاق من جنون، أو إغماء، فذكر أنه طلق) نصاً، لأنه إذا ذكر أنه طلق لم يكن زائل العقل حينه. قال الموفق^(٥): وهذا والله أعلم فيمن جنونه بذهاب معرفته بالكلية، وبطلان حواسه. فأما من كان جنونه لنشاف^(٦)، أو كان مبرسماً، فإن ذلك يسقط حكم تصرفه مع أن معرفته غير ذاهبة بالكلية، فلا يضر ذكره للطلاق إن شاء الله تعالى.

(١) ليست في (م).

(٢) تقدم تخريجه آنفاً.

(٣) تقدم تخريجه ٢٥٠/١.

(٤) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٤٨/٢٢.

(٥) في المغني ٣٤٦/١٠.

(٦) في (م): «النشاف».

ومن شرب طوعاً مسكراً، أو نحوه مما يحرم بلا حاجة، ولو خلط في كلامه، أو سقط تمييزه بين الأعيان. ويؤاخذ بسائر أقواله، وكل فعل يُعتبر له العقل، كإقرار وقذف وظهار وإيلاء، وقتل وسرقه وزنا، ونحو ذلك.

لا من مكره لم يَأْثَم، ولا من أكره ظلماً،

شرح منصور

(و) يقع الطلاق (من شرب طوعاً مسكراً أو نحوه) أي: المسكر (مما يحرم) استعماله (بلا حاجة) إليه، كالحشيشة المسكرة. قاله في «شرح»^(١) تبعاً للشيخ تقي الدين حيث ألحقها بالشراب المسكر حتى في الحد، وفرق بينها وبين البنج؛ بأنها تُشتهي وتطلب^(٢). وقدم الزركشي^(٣): أنها ملحقة بالبنج (ولو خلط في كلامه، أو سقط تمييزه بين الأعيان) كأن صار لا يعرف ثوبه من ثوب غيره. (ويؤاخذ) السكران الذي يقع طلاقه (بسائر أقواله و) بـ (كل فعل) صدر منه (يُعتبر له العقل، كإقرار، وقذف، وظهار، وإيلاء، وقتل، وسرقه، وزنا، ونحو ذلك) كوقف، وعارية، وغصب، وتسليم مبيع، وقبض أمانة، وغيرها؛ لأن الصحابة جعلوه كالصاحي في الحد بالقذف^(٤)، ولأنه مفرط بإزالة عقله فيما يُدخل فيه ضرراً على غيره، فألزم حكم تفريطه عقوبة له.

(ولا) يقع الطلاق (من مكره) على شرب مسكر ونحوه (لم يَأْثَم) بسكره؛ بأن لم يتجاوز ما أكره عليه، فإن زاد؛ بأن أكره على قليل لا يُسكره، فشرب ما أسكره، وقع طلاقه. (ولا) يقع الطلاق (من أكره) على الطلاق (ظُلماً) للخبر^(٥)، فإن أكره عليه بحق، كحاكم يُكره مؤلياً بعد الترتبص وأبى الفئته ونحوه، وقع.

(١) معونة أولي النهى ٤٦٧/٧.

(٢) ليست في (س).

(٣) شرح الزركشي ٣٨٢/٥-٣٨٣.

(٤) أخرج الدارقطني في «سننه» ١٥٧/٣، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٣٢٠/٨، من حديث أبي

وبرة الكلبي، وفيه: فقال علي: نراه إذا سكر هذى، وإذا هذى افتري، وعلى المفري ثمانون.

(٥) هو: قوله ﷺ: «لا طلاق ولا عتق في إغلاق» وسيأتي بنصه.

بعقوبة، أو تهديد له أو لولده، من قادر بسلطنة، أو تغلب، كلص ونحوه، بقتل، أو قطع طرف، أو ضرب، أو حبس، أو أخذ مال يضره كثيراً. أو ظن إيقاعه، فطلق تبعاً لقوله.

شرح منصور

١٣٢/٣

(بعقوبة) - متعلق بأكره - كضرب، وخنق، وعصر ساق ونحوه، ولا يُرفع ذلك عنه حتى يُطلق، فما فات منه لا إكراه به لانقضائه، (أو تهديد له، أو ولده من قادر) على ما هدده به (بسلطنة، أو تغلب، كلص ونحوه) كقاطع طريق، (بقتل) - متعلق بتهديد - (أو قطع طرف أو ضرب) كثير. قال الموفق والشارح: فإن كان يسيراً في حق من لا يسالي به، فليس بإكراه، وإن كان في ذوي المروءة/ على وجه يكون إخراجاً لصاحبه، وغضاً وشهرة^(١) في حقه، فهو كالضرب الكثير في حق غيره^(٢). (أو حبس، أو أخذ مال يضره) أخذه منه ضرراً (كثيراً) فإن لم يضره كذلك، فليس إكراهاً، (وظن) المكره (إيقاعه) أي: ما هدد به مما ذكر، (فطلق تبعاً لقوله) أي: المكره، بكسر الراء؛ لحديث عائشة مرفوعاً: «لا طلاق ولا عتق في إغلاق». رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه^(٣). والإغلاق: الإكراه؛ لأن المكره مغلق عليه في أمره مضيق عليه في تصرفه، كمن أغلق عليه باب، ولأنه قول حمل عليه بلا حق، أشبه كلمة الكفر. وتجب الإجابة مع التهديد بقتل، أو قطع طرف من قادر، يغلب على الظن إيقاعه به إن لم يطلق؛ لثلاثي يده إلى التهلكة المنهي عنه. وروى سعيد، وأبو عبيد^(٤): أن رجلاً على عهد عمر تدلى في جبل ليشتر^(٥) عسلاً، فأقبلت امرأته فجلست على الجبل، فقالت: لتطلقها ثلاثاً، وإلا قطعت الجبل، فذكرها الله سبحانه والإسلام، فأبت، فطلقها ثلاثاً، ثم خرج إلى عمر فذكر ذلك له، فقال له: ارجع إلى أهلِكَ فليس هذا طلاقاً.

(١) في (س): «طهرة».

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٥٥/٢٢، والكافي ٤٣٥/٤.

(٣) أحمد ٢٧٦/٦، وأبو داود (٢١٩٣)، وابن ماجه (٢٠٤٦)، من حديث عائشة.

(٤) أبو عبيد في غريب الحديث ٣٢٢/٣ و سعيد في سننه ٢٧٤/١، من حديث قدامة بن إبراهيم.

(٥) شار العسل شوراً وشاراً وشاراً ومشاوراً: استخرج من الوقة. «القاموس المحيط»: (شور).

وكمكره: مَنْ سَحَرَ لِيُطَلَّقَ، لَا مَنْ شَتِمَ، أَوْ أُخْرِقَ بِهِ.
وَمَنْ قَصَدَ إِيقَاعَهُ دُونَ دَفْعِ الْإِكْرَاهِ، أَوْ أَكْرَهَ عَلَى طَلَاقٍ مُعَيَّنَةٍ،
فَطَلَّقَ غَيْرَهَا، أَوْ طَلَّقَ فَطَلَّقَ أَكْثَرَ، وَقَعَ، لَا إِنْ أَكْرَهَ عَلَى مُبْهَمَةٍ،
فَطَلَّقَ مُعَيَّنَةً، أَوْ تَرَكَ التَّأْوِيلَ بِلا عَذْرِ.
وَإِكْرَاهٌ عَلَى عَتَقٍ وَبَيْعٍ وَنَحْوِهِمَا، كَعَلَى طَلَاقٍ.

شرح منصور

(وكمكره) ظلماً في أنه لا يقع طلاقه (من سحر ليطلق) قاله الشيخ تقي الدين^(١)، واقتصر عليه في «الفروع»^(٢). قال في «الإنصاف»^(٣): قلت: بل هو من أعظم الإكراهات. (لا من شتم) ليطلق (أو أخرق به) أي: بالخاء المعجمة، أي: أهين بالشتم ليطلق، فليس كمكره، بل يقع طلاقه؛ لأنَّ ضرره يسير.

(ومن قصد إيقاعه) أي: الطلاق وقد أكره عليه (دون دفع الإكراه) فلم يقصده، وقع طلاقه. وكذا إن لم يظن إيقاع ما هدد به، أو أمكنه التخلص من الإكراه بنحو هرب أو اختفاء أو دفع إكراه، (أو أكره على طلاق معين) من نسائه كفاطمة (فطلق غيرها) كخديجة وقع عليها؛ لأنَّه غير مكره على طلاقها، (أو) أكره على (طلقة) واحدة (فطلق أكثر) من طلقة، (وقع) طلاقه؛ لأنَّه غير مكره عليه، و(لا) يقع طلاقه (إن أكره على طلاق مبهم) من نسائه (فطلق معين) منهن؛ بأن أكره على طلاق واحدة منهن أيًا كانت، فطلق عائشة مثلاً لصدق الواحدة المبهمة بها، (أو ترك) المكره (التأويل بلا عذر) في تركه، فلا يقع طلاقه؛ لعموم الخبر. وينبغي له إذا أكره على الطلاق، وطلق، أن يتأوَّلَ؛ خروجاً من الخلاف.

(وَإِكْرَاهٌ عَلَى عَتَقٍ، وَ) عَلَى (بَيْعٍ) بِاللَّهِ (وَنَحْوِهِمَا، ك) —ظهار، كإكراه (على طلاق) فلا يُؤَاخَذُ بشيءٍ منها في حال لا يُؤَاخَذُ فيها بالطلاق. ولا يقال: لو كان الوعيد إكراهاً لكنَّا مُكرهين على العبادات/ فلا ثواب؛ لأنَّ

١٣٣/٣

(١) انظر: الاختيارات الفقهية ص ٢٥٥.

(٢) ٣٦٨/٥.

(٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٥٦/٢٢.

وَيَقَعُ بَائِناً، وَلَا يُسْتَحَقُّ عِوَضٌ سُئِلَ عَلَيْهِ، فِي نِكَاحٍ قِيلَ بِصِحَّتِهِ،
وَلَا يَرَاهَا مُطْلَقٌ.

وَلَا يَكُونُ بَدْعِيًّا فِي حَيْضٍ، لَا خُلْعٌ؛ لَخُلُوهُ عَنِ الْعِوَضِ. وَلَا فِي
بَاطِلٍ إِجْمَاعاً.

شرح منصور

أصحابنا قالوا: يجوز أن يقال: إننا مكرهون عليها، والثوابُ بفضلها^(١) لا مستحقاً عليه عندنا، ثم العبادات تُفعل للرغبة. ذكره في «الانتصار»^(٢).

(ويقع) الطلاق (بائناً، ولا يُستحقُّ عوضٌ سُئِلَ المطلقُ (عليه)
الطلاق (في نكاح، قيل) أي: قال بعضُ الأئمة (بصحته) أي: ^(٣)كبلاً
ولي^(٣)، (ولا يراها) أي: الصحة (مُطلق) نصّاً، كما لو حكم به من يرى
صحته. والحكمُ إنما يكشف خافياً، أو يُنفذ واقعاً؛ لأنَّ الطلاق إزالة ملكٍ
بُني على التغليب والسراية، فجاز أن ينفذ في العقد الفاسد إذا لم يكن في
نفوذه إسقاط حقٍّ الغير، كالعتق في الكتابة الفاسدة بالأداء. ونقل ابن
قاسم: قد قامَ مقام النكاح الصحيح في أحكامه كلها^(٤). (ولا يكون)
الطلاق في نكاح مختلفٍ فيه (بدعياً في حيض) فيجوز فيه؛ لأن الفاسد لا
يجوز استدامته كابتدائه، ولا يُسمى طلاق بدعياً.

و(لا) يصحُّ (خُلْعٌ) في نكاح فاسد (لخُلُوهُ) أي: الخلع (عن العوض) لأنه
إذا كان الطلاق بائناً بلا عوض، فلا يستحقُّ عوضاً ببذله؛ لأنه لا^(٥) مقابل
للعوض. (ولا) يقع طلاق (في) نكاح (باطلٍ إجماعاً) كمعتدة، وخامسة.

(١) في (ز) و(م): «من فضله».

(٢) الفروع ٣٦٩/٥.

(٣-٣) ليست في (س).

(٤) معونة أولي النهى ٤٧٢/٧.

(٥) ليست في (س).

ولا في نكاح فضولي قبل إجازته، ولو نفذ بها. وكذا عتق في شراء فاسد.

فصل

ومن صح طلاقه، صح توكيله فيه، وتوكله.
ولو كيل لم يحد له حداً، أن يطلق متى شاء، لا وقت بدعة، ولا أكثر من واحدة إلا أن يجعله له.

شرح منصور

(ولا في نكاح فضولي قبل إجازته ولو نفذ بها) أي: ولو قلنا ينفذ بالإجازة. (وكذا عتق في شراء فاسد) أي: مختلف فيه، فينفذ^(١)، لما تقدم في الطلاق، بخلاف الباطل.

(ومن صح طلاقه) من بالغ ومميز يعقله (صح توكيله فيه، و) صح (توكله) فيه؛ لأن من صح تصرفه في شيء تجوز له فيه الوكالة بنفسه، صح توكيله وتوكله فيه، ولأن الطلاق إزالة ملك، فصح التوكيل والتوكل فيه، كالعتق.
(ولو كيل لم يحد له) مؤكله (حداً) أي: لم يعين له وقتاً للطلاق (أن يطلق متى شاء) كالوكيل في البيع، فإن حد له حداً، فعلى^(٢) ما أذن له؛ لأن الأمر إلى الموكل في ذلك.

و(لا) يطلق وكيل عن موكله (وقت بدعة) من حيض، أو طهر وطئ فيه، فإن فعل، حرم ولم يقع. صححه النازم. وقيل: يحرم، ويقع. قدمه في «الرعايتين»، و«الحاوي الصغير»، ذكره في «الإنصاف»^(٣)، وحزم بوقوعه في «الإقناع»^(٤).

(ولا) لو كيل أن يطلق (أكثر من) طلبة (واحدة إلا أن يجعله) الموكل (له) أي: للوكيل. فإن جعل له أن يطلق أكثر، ملكه.

(١) ليست في (س).

(٢) في الأصل و(ز): «فعل».

(٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٦٢/٢٢.

(٤) ٤٦٢/٣.

ولا يملك بإطلاق تعليقاً.

وإن وكلّ اثنين، لم ينفرد أحدهما إلا بإذن من الموكل.
وإن وكلّ في ثلاث، فطلق أحدهما أكثر من الآخر، وقع ما
اجتمعا عليه.

وإن قال: طلقي نفسك، كان لها ذلك مترخياً، كوكيل، ويطل
برجوع، ولا تملك به أكثر من واحدة، إلا إن جعله لها.

شرح منصور

١٣٤/٣

(ولا يملك) وكيل (بإطلاق) موكل في طلاق (تعليقاً) أي: أن يُعلّق الطلاق
على شرط؛ لأنه لم يأذن فيه صريحاً ولا عرفاً. (وإن وكلّ) زوج في طلاق
وكيلين (اثنين، لم ينفرد أحدهما) بالطلاق؛ لأنّ الموكل إنما رضي بتصرفهما
جميعاً. (إلا بإذن من الموكل) فيصح انفرد من أذن له منهما؛ لأن الحق
للموكل في ذلك. (وإن وكلّ) أي: وكلّ الزوج اثنين (في) طلاق (ثلاث)،
فطلق أحدهما أي: الوكيلين (أكثر من) الوكيل (الآخر) بأن طلق أحدهما
واحدة، والآخر اثنتين، أو طلق أحدهما اثنتين، والآخر ثلاثاً، (وقع ما اجتمعا
عليه) لأنه المأذون فيه، فصحّ، دون ما انفرد به أحدهما بلا إذن.

(وإن قال) لزوجته: (طلقي نفسك، كان لها ذلك) أي: طلاق نفسها
(مترخياً كوكيل) غيرها؛ لأنه مقتضى اللفظ والإطلاق. (ويطل) توكيل
زوجة أو غيرها في طلاقها (برجوع) زوج عنه، وبما يدل عليه، كوطء؛ لأنه
عزل أشبه عزل سائر الوكلاء. (ولا تملك) زوجة (به) أي: بقول زوجها لها:
طلقي نفسك. (أكثر من) طلبة (واحدة) لأنّ الأمر المطلق يتناول ما يقع عليه
الاسم. (إلا إن جعله) أي: الأكثر من واحدة (لها) فتملك ما جعله لها؛ لأنّ
الحق له في ذلك.

وإن قال لها: طلقي نفسك ثلاثاً، فطلقت نفسها واحدة أو اثنتين،
وقعت؛ لأنها مأذونة فيه وفي غيره، فوقع المأذون فيه، كما لو قال لها: طلقي
نفسك وضرائك. فطلقت نفسها فقط. وإن قال: طلقي نفسك، فقالت: أنا
طالتي إن قدم زيد، لم تطلق بقدمه؛ لأنّ إذنه انصرف إلى المنجز، فلم يتناول المعلق.

وَتَمْلِكُ الثَّلَاثَ فِي : طَلَاقُكَ بِيَدِكَ، وَ: وَكَلْتُكَ فِيهِ.
وإن خَيْرٌ وَكِيلُهُ أَوْ زَوْجَتُهُ، مِنْ ثَلَاثٍ، مَلَكًا ثَنَتَيْنِ فَأَقْلٌ.
وَوَجِبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ تَخْيِيرُ نِسَائِهِ.

شرح منصور

(وتملك) زوجة (الثلاث) أي: أن تطلق نفسها ثلاثاً (في) - كما إذا قال لها زوجها: (طلاقك بيدك) لأنه مفرد مضاف فيعم. (و) تملك أيضاً الثلاث في (وَكَلْتُكَ فِيهِ) أي: في طلاقك، أو في الطلاق؛ لما سبق في الأولى، ولاقتزانه بـ«أل» الاستغرافية في الثانية.

(وإن خير وكيله) من ثلاث؛ بأن قال لو كيله (أو زوجته) اختر أو اختاري (من ثلاث) (١) ما شئت، أو شئت، (ملكاً) أي: أن يطلقها (ثنتين فأقل) لأن «من» للتبعض، فلا يستوعب أحدهما الثلاث.

(ووجب على النبي ﷺ تخيير نسائه) لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِن كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا﴾ [الأحزاب: ٢٨] فخيرهن، وبدأ بعائشة. فقالت: إني أريد الله ورسوله والدار الآخرة. قالت: ثم فعل أزواج رسول الله ﷺ مثل ما فعلت. متفق عليه (٢)، مختصراً.

(١) بعدها في (م): «أو خير زوجته من ثلاث».

(٢) البخاري (٥٢٦٢) ومسلم (١٤٧٧) (٢٤).

باب سنة الطلاق وبدعته

السُّنَّةُ لمريده، إيقاعُ واحدةٍ في طهرٍ لم يُصْبِها فيه، ثم يدَعُها حتى تنقضي عدَّتُها، إلا في طهرٍ متعقبٍ لرجعةٍ من طلاقٍ في حيضٍ، فبدعةٌ.

شرح منصور

باب سنة الطلاق وبدعته

أي: إيقاع الطلاق على وجه مشروع، وإيقاعه على وجه محرم منهى عنه.
(السنة لمريده) أي: الطلاق (إيقاع) طلاقاً (واحدة) ^(١) رواه النجاد عن علي ^(٢) (في طهر لم يُصْبِها) أي: يطأ ^(٣) (فيه) أي: الطهر، (ثم يدَعُها) بأن لا يطلقها ثانية (حتى تنقضي عدَّتُها) / من الأولى؛ إذ المقصود من الطلاق فراقها، وقد حصل بالأولى، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]. قال ابن مسعود وابن عباس: طاهراً من غير جماع ^(٤). (إلا) طلاق (في طهر متعقب لرجعة من طلاق في حيض، ف) هو طلاق (بدعة) لحديث ابن عمر: أنه طلق امرأته وهي حائض، فذكر ذلك للنبي ﷺ، فتغيظ فيه رسول الله ﷺ، وقال: «ليراجعها، ثم يمسكها حتى تطهر، ثم تحيض فتطهر، فإن بدا له أن يطلقها، فليطلقها قبل أن يمسها، فتلك العدة التي أمر الله عز وجل أن تطلق لها النساء». رواه الجماعة إلا الترمذي ^(٥).

(١-١) ليست في س، وجاء في الأصل و(م): «رواه البخاري عن علي»، ولعله سهو، حيث جاء في هامش الأصل: [قوله: رواه البخاري، الظاهر: أنه النجاد؛ لأن البخاري لم يذكره، فالراوي لذلك النجاد عن علي رضي الله عنه].

انظر: «المغني» ٣٢٧/١٠.

(٢) ليست في (س)، و(م).

(٣) أخرج قول ابن مسعود النسائي في «المجتبى» ١٤٠/٦، وابن ماجه (٢٠٢٠)، وأورد قول ابن عباس السيوطي في «الدر المنثور» ٣٣٠/٦.

(٤) أحمد (٦١٤١)، والبخاري (٤٩٠٨)، ومسلم (١٤٧١) (٤)، وأبو داود (٢١٨٢)، وابن ماجه (٢٠١٩)، والنسائي في «المجتبى» ١٣٨/٦.

وإن طلق مدخولاً بها في حيض، أو طهر وطئ فيه، ولم يستبين حملها، أو علقه على أكلها ونحوه، مما يعلم وقوعه حالتهما، فبدعة محرّم، ويقع. وتسن رجعتها.

وإيقاع ثلاث، ولو بكلمات، في طهر لم يصحبها فيه، فأكثر، لا بعد رجعة أو عقد، محرّم.

شرح منصور

(وإن طلق) زوجة (مدخولاً بها في حيض) أو نفاس (أو طهر وطئ فيه، ولم يستبين) أي: يتضح (حملها) فبدعة محرّم، ويقع. (أو علقه) أي: الطلاق (على أكلها ونحوه) كصلاتها (مما يعلم وقوعه حالتهما) أي: الحيض والطهر الذي أصابها فيه، (ف) هو طلاق (بدعة محرّم، ويقع) نصّاً، لحديث ابن عمر. قال نافع: وكان عبد الله طلقها، فحسبت من طلاقه، وراجعها، كما أمره رسول الله ﷺ، ولأنه طلاق من مكلف في محل الطلاق، فوقع كطلاق الحامل. (وتسن رجعتها) من طلاق البدعة؛ للخير. وأقل أحوال الأمر الاستحباب، وليزول المعنى الذي حرم الطلاق لأجله، فإن راجعها، وجب إمساكها حتى تطهر؛ لحديث: «ليراجعها، ثم يمسكها حتى تطهر» (١). فإذا طهرت، سنّ إمساكها حتى تحيض ثانية ثم تطهر. ولو قال لها: إن قدم زيد أو: قمت، فانت طالق، فوجد حال حيضها، طلقت للبدعة ولا إثم.

(وإيقاع) طلاقات (ثلاث ولو بكلمات) ولو (في طهر لم يصحبها) زوجها (فيه فأكثر) من طهر (لا بعد رجعة، أو) بعد (عقد، محرّم) روي عن عمر، وعلي، وابن مسعود، وابن عباس، وابن عمر (٢)؛ لقوله تعالى: ﴿بِأَيِّهَا النَّيِّقُ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فطَلَقْتُهُنَّ لِغَدَتِهِنَّ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً... وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْراً﴾ [الطلاق: ١-٤]. (٣) ومن جمع الثلاث، لم يبق له أمر يحدث، ولم يجعل الله له مخرجاً، ولا من أمره يسراً (٣)، في حديث ابن عمر، قال: قلت: يا رسول الله! أرايت لو أني طلقته ثلاثاً، أكان يحل لي أن

(١) تقدم في الصفحة السابقة.

(٢) أخرج هذه الآثار البيهقي في «السنن الكبرى» ٣٣٤/٧-٣٣٥.

(٣-٣) ليست في (س).

شرح منصور

١٣٦/٣

أراجعها؟ قال: «إذن عصيت، وبانت منك امرأتك». رواه الدارقطني^(١). وعن محمود بن لبيد^(٢)، قال: أخبر رسول الله ﷺ عن رجل طلق امرأته ثلاث تطلقات جميعاً، فغضب رسول الله ﷺ ثم قال: «أيلعب بكتاب الله عز وجل وأنا بين أظهركم»، حتى قام رجل، فقال: يا رسول الله، ألا أقتله^(٣). وعن مالك بن الحارث، قال: جاء رجل إلى ابن عباس،/ فقال: إن عمي طلق امرأته ثلاثاً، فقال: إن عمك عصي الله وأطاع الشيطان، لم يجعل الله له مخرجاً^(٤). وسواء في الوقوع ما قبل الدخول وبعده، فلو طلقها ما بعد الأولى بعد رجعة أو عقد، لم يكن محرماً ولا بدعة بحال، وما روى طاووس، عن ابن عباس قال: كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وستين من خلافة عمر، طلاق الثلاث، واحدة^(٥). فقد روى سعيد بن جبيرة، وعمرو ابن دينار، ومجاهد، ومالك بن الحارث، عن ابن عباس خلافة، أخرجه أيضاً أبو داود^(٦)، وأفتى ابن عباس بخلاف ما روى عنه طاووس^(٧). وقيل: معناه: أن الناس كانوا يطلقون واحدة على عهد رسول الله ﷺ، وعهد أبي بكر، وإلا فلا يجوز أن يخالف عمر ما كان على عهد رسول الله ﷺ وعهد أبي بكر، ولا يكون لابن عباس أن يروي هذا عن رسول الله ﷺ، ويفتي بخلافه^(٧). وإن طلقها اثنتين، لم يأنم؛ لأنهما لا يمنعان الرجعة، لكن يكره؛ لأنه فوّت على نفسه تليقة بلا فائدة. ذكره في «الشرح»^(٨) وغيره.

(١) في سننه ٣١/٤.

(٢) هو: محمود بن لبيد بن رافع بن امرئ القيس بن زيد الأنصاري الصحابي الأوسي. (ت ٩٦هـ). «أسد الغابة» ١١٧/٥-١١٨.

(٣) أخرجه النسائي في «المجتبى» ١٤٢/٦-١٤٣.

(٤) أخرجه البيهقي في «سننه» ٣٣٧/٧.

(٥) أخرجه مسلم (١٤٧٢) (١٥).

(٦) في «سننه» (٢١٩٧).

(٧) معونة أولي النهى ٤٨٥/٧.

(٨) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٩٠/٢٢.

ولا سنة ولا بدعة مطلقاً، لغير مدخولٍ بها، وبَيِّن حملها،
وصغيرة، وآيسة.

فلو قال لإحداهن: أنت طالق للسنة، أو قال: للبدعة، طَلَّقت في
الحال.

و: للسنة طَلَّقة، وللبدعة طَلَّقة، وَقَعْتَ. وَيُدَيَّنُ في غير آيسة، إذا
قال: أردتُ إذا صارت من أهل ذلك. وَيُقْبَلُ حُكماً.
ولِمَن لها سنة وبدعة، إن قاله، فواحدة في الحال، والأخرى في
ضدِّ حالها إذن.

شرح منصور

(ولا سنة ولا بدعة مطلقاً) أي: لا في زمن، ولا عدد (ل) زوجة (غير
مدخولٍ بها) لأنها لا عِدَّة لها، فَتَنْصَرُّ بتطويلها. (و) لا لزوجة (بَيِّن حملها،
(و) لا لزوجة (صغيرة وآيسة) لأنها لا تَعْتَدُ بالأقراء، فلا تَتَخَلَّفُ عدتها.

(فلو قال) الزوج (لإحداهن) أي: المذكورات: (أنت طالق للسنة) طَلَّقت
في الحال. (أو قال) لإحداهن: أنت طالق (للبدعة، طَلَّقت في الحال) لأنَّ طلاقها
لا يتصف بذلك، فتلغو الصفة، ويبقى الطلاق بدون الصفة، فيقع في الحال.

(و) لو قال لإحداهن: أنت طالق (للسنة طَلَّقة، وللبدعة طَلَّقة، وَقَعْتَ)
في الحال لما سبق. (ويُدَيَّنُ) قائلُ ذلك (في غير آيسة إذا قال: أردتُ إذا صارت
من أهل ذلك) أي: السنة والبدعة؛ لادعائه محتملاً، (ويقبل) منه ذلك (حكماً)
لأنه فسَّر كلامه بما يحتمله، وهو أعلم بنيته.

(ولمن) أي: وزوجة (لها سنة وبدعة) وهي المدخولُ بها غيرُ الحامل
ذاتِ الحيض (إن قاله) أي: قال لها زوجها: أنت طالق للسنة طَلَّقة
وللبدعة طَلَّقة، (فواحدة) تقع (في الحال) لأنها لا تخلو إما أن
تكون في زمن السنة، فتقع المعلقة بها، أو زمن البدعة، فتقع المعلقة
بها، (و) تقع الطَلَّقة (الأخرى في ضدِّ حالها إذن) لأنها معلقة على ضد تلك

و: للسنة فقط، في طهرٍ لم يطأ فيه، يقع في الحال. وفي حيضٍ، إذا طهرت. وفي طهرٍ وطئ فيه، إذا طهرت من الحيضة المستقبلة.

و: للبدعة، في حيضٍ، أو طهرٍ وطئ فيه، يقع في الحال. وإن لم يطأ فيه، فإذا حاضت، أو وطئها. وينزع في الحال، إن كان ثلاثاً، فإن بقي، حُدَّ عالمٌ، وعُزِّرَ غيره.

شرح منصور

١٣٧/٣

الحال. فإن كانت حين القول في طهرٍ لم يُصبها فيه، وقعت الثانية إذا أصابها أو حاضت، وإن كانت حين القول حائضاً أو في طهرٍ أصابها فيه، طَلَّقت الثانية إذا طهرت من حيضة مستقبلة؛ لأن الطهر الذي أصابها فيه والحيض بعده زمانٌ بدعة. (و) إن قال لمن لها سنة وبدعة: أنت طالق (للسنة فقط) وهي (في طهرٍ لم يطأ) ها (فيه، يقع في الحال) / لوصفه الطلقة بصفتها، فوقعت في الحال. (و) إن قال لها: أنت طالق للسنة (في حيض) طَلَّقت (إذا طهرت) من حيضها؛ لوجود الصفة إذن. (و) إن قال لها ذلك (في طهرٍ وطئ فيه) طَلَّقت (إذا طهرت من الحيضة المستقبلة) لما سبق. فإن أولج في آخر الحيضة واتصل بأول الطهر أو أولج مع أول الطهر، لم يقع الطلاق في ذلك الطهر، لكن متى صارت في طهرٍ لم يطأ فيه، طَلَّقت في أوله. (و) إن قال لمن لها سنة وبدعة: أنت طالق (للبدعة) فقط، وهي (في حيض أو) في (طهرٍ وطئ فيه، يقع) الطلاق عليه (في الحال) لأنه وَصَفَ الطلقة بصفتها. (وإن) كانت في طهرٍ (لم يطأ) ها (فيه، فـ) الطلاق يقع (إذا حاضت، أو وطئها) لوجود شرطه، (وينزع في الحال) بعد إيلاج الحشفة (إن كان) الطلاق (ثلاثاً) أو مكماً لما يملكه من عدد الطلاق؛ لوقوع الثلاث عقب ذلك. (فإن بقي) أي: لم ينزع في الحال، (حُدَّ عالمٌ) بوقوع الثلاث وتحريمها عليه؛ لانتفاء الشبهة، (وعُزِّرَ غيره) وهو الجاهل والناسي، ولا حُدَّ للعذر.

و: أنت طالق ثلاثاً للسنة، تَطْلُقُ الأولى في طهرٍ لم يطأها فيه،
والثانية طاهرة بعد رجعة أو عقد، وكذا الثالثة.

و: طالق ثلاثاً للسنة والبدعة نصفين، أو لم يقل: نصفين، أو قال:
بعضهن للسنة، وبعضهن للبدعة، وقع إذن ثنتان، والثالثة في ضدِّ
حالها إذاً. فلو قال: أردتُ تأخرَ ثنتين، قَبِلَ حُكماً.

ولو قال: طلقتين للسنة، وواحدة للبدعة، أو عكس، فعلى ما قال.

و: أنت طالق في كلِّ قرء طَلَقَةٌ، وهي حاملٌ، أو من اللائي لم
يَحِضْنَ، لم تَطْلُقْ حتى تحيضَ، فتَطْلُقْ في كلِّ حيضة طَلَقَةٌ، إلا غيرَ
مدخول بها، فتَبِينُ بواحدة.

شرح منصور

(و) إن قال لمن لها سنة وبدعة: (أنت طالق ثلاثاً للسنة) ولم يكن طَلَقُها
قبل، (تَطْلُقُ) الطَّلَاقَ (الأولى في طهرٍ لم يطأها فيه، و) تطلق (الثانية طاهرة بعد
رجعة أو عقد، وكذا) تطلق (الثالثة) أي: بعد رجعة أو عقد؛ لما مر أول الباب.
(و) من قال لمن لها سنة وبدعة: أنت (طالق ثلاثاً للسنة والبدعة نصفين، أو لم
يقل: نصفين، أو قال: بعضهن للسنة وبعضهن للبدعة، وقع إذن) أي: عقب
قوله ذلك (ثنتان) لأن الطلاق لا يتبعضُ، فيكمل النصف. وفيما إذا قال: بعضهن
وبعضهن، الظاهر: أن يكونا سواء، (و) تقع الطَّلَاقُ (الثالثة في ضدِّ حالها إذن)
أي: الحاضرة؛ لوجود شرطها. (فلو قال: أردتُ تأخرَ ثنتين، قَبِلَ ذلك منه
(حكماً) لاحتمال لفظه له؛ إذ البعض حقيقة في القليل والكثير.

(ولو) كان (قال): أنت طالق (طلقتين للسنة وواحدة للبدعة، أو
عكس) بأن قال: طلقتين للبدعة وواحدة للسنة، (ف) يقع الطلاق (على ما
قال) إذا وجد المعلق عليه لوجود الصفة.

(و) إن قال لها: (أنت طالق في كلِّ قرء طَلَقَةٌ، وهي حاملٌ أو من اللائي
لم يحضن، لم تَطْلُقْ حتى تحيضَ، فتَطْلُقْ في كلِّ حيضة طَلَقَةٌ) إذ القرء الحيضُ،
كما يأتي توضيحه في العدد. (إلا) إن كانت (غيرَ مدخول بها، فتَبِينُ
بواحدة) فلا يلحقها ما بعدها، لكن إن تزوجها فحاضت، وقع إذن طَلَقَةٌ ثانية،

فصل

و: أنت طالق أحسن طلاق، أو أجمله، أو أقربه، أو أعدله، أو أكمله، أو أفضله، أو أتمه، أو أسنه، أو: طلاقاً سنياً أو جليلاً، ونحوه، ك: للسنّة.
و: أقبحه، أو أسمعجه، أو أفحشه، أو أردأه، أو أنتنه، ونحوه، ك: للبدعة.

وكذا الحكم في الثالثة، وإن كانت حائضاً حين قوله، وقع بها واحدة في الحال، مدخولاً/ بها كانت، أو لا.

شرح منصور
١٣٨/٣

(و) إن قال: (أنت طالق أحسن طلاق، أو أجمله، أو أقربه، أو أعدله، أو أكمله، أو أفضله، أو أتمه، أو أسنه، أو) قال لها: أنت طالق (طلاقاً سنياً، أو جليلاً، ونحو) ذلك، كطلاقه (١) حسنة، أو مليحة، أو جميلة، أو كاملة، أو فاضلة، فهو (ك) قوله: أنت طالق (للسنة) لأنه عبارة عن طلاق السنة، فإن كانت في طهر لم يصبها فيه، وقع في الحال، وإلا وقع (٢) إذا صارت من (٣) أهل السنة والحسن والكمال والفضل؛ لأنه في ذلك الوقت مطابق للشرع، موافق للسنة.

(و) أنت طالق أبشع (٤) الطلاق، أو (أقبحه، أو أسمعجه، أو أفحشه، أو أردأه أو أنتنه، ونحوه) كأوحشه أو أنجسه (ك) قوله: أنت طالق (للبدعة) فإن كانت حائضاً، أو في طهر وطئ فيه، وقع في الحال، وإلا فإذا صارت في زمن البدعة؛ لأن حسن الأفعال وقبحها إنما هو من جهة الشرع، فما حسنه فهو حسن، وما قبحه فهو قبيح، وقد حسن الطلاق في زمن، فسمي زمان السنة، ونهى

(١) بعدها في (م) و(ز): «صحيحة أو».

(٢) بعدها في (س): «فيه».

(٣) ليست في (س).

(٤) في (ز): «أنفع».

إلا أن ينوي: أحسن أحوالك، أو أقبحها: أن تكوني مطلقة، فيقع في الحال.

ولو قال: نويت بأحسنيه - زمن بدعة - شبهه بخلقها، أو: بأقبحه - زمن سنة - قبح عشرتها، أو عن أحسنيه ونحوه: أردت طلاق البدعة، أو عن أقبحه ونحوه: أردت طلاق السنة، دُيِّنَ، وقُبِلَ حكماً في الأغلظ فقط.

شرح منصور عنه في زمن، فسمي زمان البدعة، وإلا فالطلاق في نفسه في الزمانين واحد، وإنما حسن أو قبح بالنسبة إلى زمانه.

(إلا أن ينوي) بقوله لزوجته: أنت طالق أحسن الطلاق أو أقبحه، ونحوهما: (أحسن أحوالك، أو أقبحها: أن تكوني مطلقة، فيقع في الحال) لأنه لم يقصد الصفة، بل معنى موجوداً في الحال.

(ولو قال) من قال: أنت طالق أحسن الطلاق: (نويت ب-) قولي: (أحسنه - زمن بدعة - شبهه بخلقها) الحسن، (أو) قال: نويت (ب-) قولي: أنت طالق (أقبحه) ونحوه كأسمجه (زمن سنة) لـ (قبح عشرتها، أو) قال (عن أحسنه ونحوه: أردت طلاق البدعة، أو) قال (عن أقبحه ونحوه: أردت طلاق السنة، دُيِّنَ) فيما بينه وبين الله تعالى، (وقُبِلَ حكماً في الأغلظ) عليه (فقط) أي: دون الأخف. فإذا قال: أنت طالق أحسن الطلاق، وقال: أردت^(١) زمن البدعة، وكانت حائضاً، أو في طهر وطئ فيه، قُبِلَ ووقع الطلاق في الحال، وإن كانت في طهر لم يصبها فيه، لم يقبل. وكذا إن قال: أردت بأقبح الطلاق زمن السنة، وكانت في طهر لم يصبها فيه، وقع في الحال؛ لإقراره على نفسه بالتغليظ، وإلا لم يقبل؛ لأنه خلاف الظاهر.

(١) في الأصل: «أرد».

و: طالق طَلَقَةً حَسَنَةً قَبِيحَةً، أو: طالقٌ في الحال للسُّنَّة، وهي حائِضٌ، أو: في الحال للبدعة، في طَهْرٍ لَمْ يَطَّأَهَا فِيهِ، تَطْلُقُ في الحال. وَيُبَاحُ خُلْعٌ وَطَلَاقٌ - بِسُؤَالِهَا، عَلَى عَوْضٍ - زَمَنَ بَدْعَةٍ.

شرح منصور

(و) لو قال لزوجته: أنت (طالق طَلَقَةً حَسَنَةً قَبِيحَةً) تطلق في الحال؛ لأنه وصفها بصفتين متضادتين، فَلَغَتْ، وبقي مجرد الطلاق. (أو) قال لها: أنت (طالق في الحال للسنة، وهي حائض) أو في طهر وطئ فيه، (أو) قال لها: أنت طالق (في الحال للبدعة، في طهر لم يطأها فيه، تطلق في الحال) إلغاء لقوله/ للسنة وللبدعة، وإن قال: أنت طالق طلاق الحرج، فقال القاضي: ١٣٩/٣ معناه: طلاق البدعة؛ لأن الحرج الضيق والإثم، فكأنه قال: طلاق الإثم، وطلاق البدعة طلاق إثم.

(ويباح خلع وطلاق بسؤالها) أي: الزوجة ذلك (على عوضٍ زمن بدعة) لأن المنع منه لحق المرأة، فإذا رضيت بإسقاط حقها، زال المنع.

باب صريح الطلاق وكنايته

الصَّريحُ: ما لا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ من كلِّ شيءٍ.
والكنايةُ: ما يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ، ويدُلُّ على معنى الصريح.
وصريحه: لفظ طلاقٍ وما تَصَرَّفَ منه، غيرَ أمرٍ، ومضارعٍ،
ومطلقةٍ: اسم فاعلٍ.

باب صريح الطلاق وكنايته

شرح منصور

يعتبر للطلاق اللفظ، أو ما يقوم مقامه، كما يأتي. فلا يقع الطلاق بالنية وحدها إن لم يقارنها لفظاً؛ لأنه الفعل المعبر عما في النفس من الإرادة والعزم والقطع^(١)، وإنما يكون بمقارنة القول^(٢) للإرادة؛ لحديث: «إن الله تجاوز لأمتي عن^(٣) الخطأ والنسيان وما حدثت به أنفسها، ما لم تتكلم أو تعمل به»^(٤).

(الصريح) في الطلاق وغيره: (ما لا يحتمل غيره) أي: (وضعاً له^(٥)، من كل شيء) طلاق أو غيره.

(والكناية: ما يحتمل غيره) أي: وضع لما يشابهه ويجانسه، (ويدل على معنى الصريح) فيتعين له بالإرادة.

(وصريحه) أي: الطلاق (لفظ طلاق) أي: المصدر، فيقع بقوله: أنت الطلاق ونحوه (وما تصرف منه) أي: الطلاق^(٦): كطالق، ومطلقة، وطلقتك. (غير أمر) كاطلقي^(٧)، (و) غير (مضارع) كتطلقين. (و) غير (مطلقة، اسم فاعل) أي: بكسر اللام. فلفظ الإطلاق وما تصرف منه، نحو: أطلقتك^(٨)، ليس بصريح.

(١) ليست في (س).

(٢) في (م): «اللفظ».

(٣) بعدما في (ز) و (م): «ثلاث».

(٤) تقدم تخريجه ٥٠١/٢.

(٥-٥) في (س): «ما وضع».

(٦) ليست في (ز).

(٧) في (س) و (م): «كاطلقي».

(٨) في (س): «أطلقتك».

فَيَقَعُ من مَصْرَحٍ، ولو هازلاً أو لاعباً، أو فَتَحَ تَاءً «أنتِ»، أو لم يَنْوِهِ.
وإن أَرَادَ: طاهراً، أو نحوَه، فسَبَقَ لِسَانُهُ، أو: طالقاً من وثاقٍ، أو من
زوجٍ كان قبلَه، وادَّعى ذلك، أو قال: أردتُ: إن قمتِ، فتركتِ
الشرطَ، أو قال: إن قمتِ، ثم قال: أردتُ: وقعدتِ، أو نحوَه،

شرح منصور

(فيقع) الطلاق (من مَصْرَحٍ) أي: ممن أتى بصريحه غير حاكٍ ونحوه،
(ولو) كان (هازلاً أو لاعباً) قال ابن المنذر: أجمع كل من أحفظ عنه من أهل
العلم: أن الطلاق هزله وجدّه سواء^(١). فيقع طاهراً أو باطنياً؛ لحديث أبي
هريرة مرفوعاً: «ثلاثة جدّهن جدٌّ، وهزلهن جدٌّ: النكاحُ، والطلاقُ،
والرجعة». رواه الخمسة إلا النسائي^(٢)، وقال الترمذي: حسن غريب. (أو)
كان (فَتَحَ تَاءً أنتِ) لأنه واجهها بالإشارة والتعيين، فسقط حكم اللفظ.
(أو) كان (لم ينوِه) أي: الطلاق؛ لأن إيجاد هذا اللفظ من العاقل دليلٌ إرادته،
والنية لا تُشترط للصريح؛ لعدم احتمال غيره. (وإن أَرَادَ) أن يقول: (طاهراً
أو نحوَه) كإرادته أن يقول: طاعناً أو طامعاً، (فسبق لِسَانُهُ) بطالقي، أو أَرَادَ أن
يقول: طلبتك فسبق لِسَانُهُ بطلّقتك، دَيْنٌ ولم يُقبل حكماً. (أو) قال: (طالقاً)
وأَرَادَ (من وثاقٍ) بفتح الواو وكسرهما: ما يوثق به الشيء من حبلٍ وغيره. (أو)
قال: طالقاً، وأَرَادَ (من زوجٍ كان قبلَه) أو من نكاح سبق هذا النكاح، (وادَّعى
ذلك) أي: أنه أَرَادَ ما ذكر، دَيْنٌ، ولم يُقبل حكماً. (أو قال) أنتِ طالق/
(٣) وقال (أردتِ إن قمتِ، فتركتِ الشرط) ولم أَرِدْ طلاقاً، دَيْنٌ ولم يُقبل
حكماً. (أو قال) أنتِ طالق^(٣) (إن قمتِ، ثم قال: أردتِ: وقعدتِ أو نحوَه)
كما لو قال: أنتِ طالق إذا جاء رأسُ الشهر، ثم قال: أردتِ: وقدم الحاجُّ،

(١) انظر: الإجماع لابن المنذر ص ١٠١.

(٢) أخرجه أبو داود (٢١٩٤)، والترمذي (١١٨٤)، وابن ماجه (٢٠٣٩). ولم نجده في «مسند

أحمد»، وانظر: «المسند الجامع» ١٧/٢٢٣.

(٣-٣) ليست في (م).

فتركته، ولم أرد طلاقاً، دُيِّنَ، ولم يُقبل حكماً.
ومن قيل له: أَطَلَّقتِ امرأتك؟ قال: نعم، وأراد الكذب، طَلَّقتُ.
و: أَخْلَيْتَهَا، ونحوه؟ قال: نعم، فكناية، وكذا: ليس لي امرأة. أو: لا
امرأة لي. فلو قيل: ألك امرأة؟ قال: لا، وأراد الكذب، لم تَطْلُقِ.
وإن قيل لعالم بالنحو: ألم تَطْلُقِ امرأتك؟ فقال: نعم، لم تَطْلُقِ
وإن قال: بلى، طَلَّقتُ.

شرح منصور

(فتركته ولم أرد طلاقاً، دُيِّنَ) فيما بينه وبين الله؛ لأنه أعلمُ بنيته، فإن
كان صادقاً، لم يقع عليه طلاق؛ لأنه لم يرد بلفظه معناه، (ولم يُقبل) منه ذلك
(حكماً) لأنه خلاف الظاهر عرفاً، فتبعد إرادته، كما لو أقرَّ بعشرة، ثم قال:
أردت زيوفاً أو إلى شهر.

(ومن قيل له: أَطَلَّقتِ امرأتك؟) (فقال: نعم) أو قيل له: امرأتك
طالق؟ فقال: نعم، (وأراد الكذب، طَلَّقتُ) وإن لم ينو الطلاق؛ لأن «نعم»
صريحٌ في الجواب، والجواب الصريح بلفظ الصريح صريح؛ إذ لو قيل له:
الزيد عليك ألف؟ فقال: نعم، كان إقراراً.

(و) لو قيل له: (أَخْلَيْتَهَا، ونحوه) من الكنايات؟ (قال: نعم، فكناية) أي:
نوى به الطلاق، وقع، وإلا فلا؛ لأن السؤال كالمعادٍ في الجواب. (وكذا:
ليس لي امرأة، أو لا امرأة لي) فهو كناية.

(فلو قيل) لزوج امرأة: (ألك امرأة؟ قال: لا، وأراد الكذب، لم تَطْلُقِ) لأنه
كناية تفتقر إلى النية، ولم توجد مع إرادة الكذب، وكذا إن نوى: ليس لي امرأة
تعفني أو تخدمني ونحوه، أو أني كمن لا امرأة له، أو لم ينو شيئاً. فإن نوى به
الطلاق، وقع، (وإن قيل لعالم بالنحو: ألم تَطْلُقِ امرأتك؟ فقال: نعم، لم تَطْلُقِ) لأنه
إثبات لنفي الطلاق، وتطلق امرأة غير النحوي؛ لأنه لا يفرق بينهما في الجواب.
(وإن قال) العالم بالنحو أو غيره، كما يدل عليه كلام «الإقناع»^(١) جواباً لمن قال:
ألم تطلق امرأتك؟ (بلى، طَلَّقتُ) لأنه نفى، ونفي النفي إثبات، فكأنه قال: طَلَّقتها.

(١) ٤٧١/٣.

وَمَنْ أَشْهَدَ عَلَيْهِ بِطَلَاقِ ثَلَاثٍ، ثُمَّ أُفْتِيَ بِأَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، لَمْ يُوَاحِذْ بِإِقْرَارِهِ؛ لِمَعْرِفَةِ مُسْتَنَدِهِ. وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ: أَنَّ مُسْتَنَدَهُ فِي إِقْرَارِهِ بِذَلِكَ، مِمَّنْ يَجْهَلُهُ مِثْلُهُ.

وإن أخرج زوجته من دارها، أو لطمها، أو أطعمها، أو سقاها، أو ألبسها، أو قبّلها، ونحوه، وقال: هذا طلاقك، طَلَّقْتُ. فلو فسّره بمحتمل، كأن نوى: أن هذا سبب طلاقك، قُبِلَ حُكْمًا.

شرح منصور

(ومن أشهد) أي: قامت (عليه) بينة بإقرار (بـ) وقوع (طلاق ثلاث) لتقدم يمين منه توهم وقوع الطلاق عليه فيها ونحوه، (ثم) استفتى فـ (أفتي) بالبناء للمفعول، أي: أفتاه عالم (بأنه لا شيء عليه) أي: بأنه لم يقع عليه طلاق، (لم يواخذ بإقراره) بوقوع الثلاث عليه؛ (لمعرفة مستنده) في إقراره بوقوع الطلاق، (ويقبل قوله) قال الشيخ تقي الدين: بيمينه^(١)، (أن مستنده في إقراره) بوقوع الطلاق (بذلك) أي: بسبب ما صدر منه من اليمين التي توهم حنثه فيها إن كان (ممن يجهله مثله) لدلالة ظاهر الحال عليه، وهو أخير بما نوى.

(وإن أخرج) زوج (زوجته من دارها، أو لطمها، أو أطعمها، أو سقاها، أو ألبسها، أو قبّلها، ونحوه) بأن دفع إليها شيئاً، (وقال: هذا طلاقك، طَلَّقْتُ) وكان صريحاً. نصّاً، لأن الفعل نفسه لا يكون طلاقاً، فلا بد من تقدير^(٢) فيه؛ ليصح لفظه به، فكانه قال: أوقعتُ عليك/ بهذا الفعل طلاقاً، فلم يفتقر إلى نية. (فلو فسّره بمحتمل) لعدم الوقوع، (كأن نوى أن هذا سبب طلاقك) في زمن بعد هذا الوقت، (قُبِلَ حكماً) لعدم ما يمنع منه لاحتماله.

١٤١/٣

(١) الاختيارات الفقهية ص ٢٥٧.

(٢) في (س): «تقديره».

وإن قال: كلما قلت لي شيئاً، ولم أقل لك مثله، فأنت طالق، فقالت له: أنت أو أنت طالق، فقال: مثله، طَلَّقْتُ، ولو علَّقه. ولو نوى: في وقت كذا، ونحوه، تخصَّص به. ومن طلق أو ظاهر من زوجة، ثم قال عقبه لضرَّتْها: شرَّكتك، أو: أنت شريكُها، أو مثلها، أو كهي، فصريح فيهما.

شرح منصور

(وإن قال) لزوجته: (كلما قلت لي شيئاً) من كلام، (ولم أقل لك مثله، فأنت طالق، فقالت له: أنت) طالق بفتح التاء، (أو) قالت له: (أنت طالق) بكسر التاء، (فقال) لها: (مثله) أي: مثل ما قالت له، (طَلَّقْتُ) لأنه شافها بصريح الطلاق، (ولو علَّقه) أي: الطلاق؛ بأن قال لها: أنت طالق إن ذهبت للهند ونحوه، فتطلق لوجود الصفة؛ لأن هذا الذي قاله لها، غير الذي قالته له، إذ المنجز غير المعلق. قال ابن الجوزي: وله التماذي إلى قبيل الموت^(١). (ولو نوى) بقوله جواباً لها: أنت طالق (في وقت كذا ونحوه) كإرادته إن ذهبت مكان كذا، أو إن كنت على صفة كذا، (تخصَّص به) فلا يقع المعلق أولاً؛ لعدم وجود شرطه، ولا الثاني حتى يجيء وقته ونحوه؛ لأن تخصيص اللفظ العام بالنية سائغ، كما لو حلف لا يتغدى، ونوى ذلك اليوم أو غداً معيناً، أو حلف لا يكلمه ونوى بما يكرهه، فلا يحنث إذا كلمه بما يحبه، ونظائره كثيرة. (ومن طلق) زوجة له (أو ظاهر من زوجة) له، (ثم قال عقبه لضرَّتْها: شرَّكتك) أو: أشركتك معها، (أو: أنت شريكُها) أي: فيما أوقعت عليها من طلاق أو ظهار، (أو) قال لضرَّتْها: أنت (مثلها، أو) قال لضرَّتْها: أنت (كهي، فـ) هو (صريح فيهما) أي: الطلاق والظهار. نصّاً، فلا يحتاج إلى نية؛ لجعله الحكم فيهما واحداً، إما بالشركة في اللفظ، أو بالمماثلة، وهذا لا يحتمل غير ما فهم منه، أشبه ما لو أعاده بلفظه على الثانية.

(١) معونة أولي النهى ٤٩٧/٧.

وَيَقَعُ بِأَنْتِ طَالِقٌ لَا شَيْءَ، أَوْ: لَيْسَ بِشَيْءٍ، أَوْ: لَا يُلْزِمُكَ، أَوْ:
 طَلْقَةٌ لَا تَقَعُ عَلَيْكَ، أَوْ: لَا يَنْقُصُ بِهَا عَدَدُ الطَّلَاقِ.
 لَا بِأَنْتِ طَالِقٌ أَوْ لَا؟ أَوْ: طَالِقٌ وَاحِدَةً أَوْ لَا؟

وَمَنْ كَتَبَ صَرِيحَ طَلَاقِ امْرَأَتِهِ بِمَا يَبِينُ، وَقَعَ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِهِ؛ لِأَنَّهَا
 صَرِيحَةٌ فِيهِ.

فَلَوْ قَالَ: لَمْ أَرِدْ إِلَّا تَجْوِيدَ خَطِّي، أَوْ غَمٍّ أَهْلِي،.....

شرح منصور

(ويقع) الطلاق (ب) بقوله لزوجته: (أنت طالق لا شيء، أَوْ) أنت طالق^(١) (ليس بشيء، أَوْ) أنت طالق طلاقاً (لا يلزمك، أَوْ) أنت طالق (طلقة لا تقع عليك، أَوْ) طلقة (لا ينقص بها عدد الطلاق) لأنه رفع لجميع ما أوقعه، أشبه استثناء الجميع، وإن كان ذلك خيراً، فهو كذب، لأن الطلاق إذا أوقعه، وقع، ويقع في ذلك كله طلقة.

و(لا) يقع شيء (بأنت طالق أَوْ لا أَوْ)^(٢) أنت (طالق واحدة أَوْ لا) لأنه استفهام، فأخرج اللفظ عن الإيقاع، بخلاف ما قبله، فإنه إيقاعٌ.

(ومن كتب صريح طلاق امرأته بما يبين، وقع وإن لم ينوهِ؛ لأنها) أي: الكتابة (صريحة فيه) أي: الطلاق؛ لأنها حروفٌ يفهم منها المعنى، فإذا أتى فيها بالطلاق وفهم منها، وقع كاللفظ، ولقيام الكتابة مقام قول الكاتب؛ لأنه ﷺ أمر بتبليغ الرسالة، وكان في حق البعض بالقول وفي حق^(٣) آخرين بالكتابة/ إلى ملوك الأطراف.

١٤٢/٣

(فلو قال) كاتب الطلاق: (لم أريد إلا تجويد خطي، أَوْ) لم أريد إلا (غم أهلي) قبل؛ لأنه أعلم بنيته، وقد نوى محتملاً غير الطلاق، أشبه ما لو نوى باللفظ غير الإيقاع، وإذا أراد غم أهله، يتوهم الطلاق دون حقيقته لا يكون ناوياً للطلاق.

(١) بعدما في (ز) و(م): «طلاقاً».

(٢) في (م): «لا».

(٣) ليست في الأصل.

أو قرأ ما كتبه، وقال: لم أقصد إلا القراءة، قبل حكماً.
 ويقع بإشارة من أحرص فقط. فلو لم يفهمها إلا بعض، فكناية.
 وتأويله مع صريح، كمع نطق.
 ويقع ممن لم تبلغه الدعوة.
 وصريحه بلسان العجم: «بهشتم»، فمن قاله عارفاً معناه، وقع ما
 نواه. فإن زاد: «بسيار»، فثلاث.

شرح منصور

(أو قرأ ما كتبه، وقال: لم أقصد إلا القراءة، قبل) منه ذلك (حكماً) لما
 تقدم. فإن كتبه بشيء لا يبين، كأصبعه على نحو وسادة، أو في الهواء، لم يقع؛
 لأنه بمنزلة الهمز والإشارة، ولا يقع بهما شيء.
 (ويقع) الطلاق (بإشارة) مفهومة (من أحرص فقط) (١) لقيامها مقام
 نطقه. (فلو لم يفهمها) أي: إشارة الأحرص (إلا بعض) الناس، (ف) هي
 (كناية) بالنسبة (٢) إليه (وتأويله) أي: الأحرص (مع صريح) أي: إشارة
 مفهومة، و(ك) تأويل غير أحرص (مع نطق) بصريح طلاق، وعلم بما تقدم
 أن الطلاق لا يقع إلا بلفظ، أو كتابة، أو إشارة أحرص.
 (ويقع) الطلاق (ممن لم تبلغه الدعوة) إلى الإسلام؛ لعدم المانع، (وصريحه)
 أي: الطلاق (بلسان العجم: بهشتم) بكسر الباء الموحدة والهاء وسكون الشين
 المعجمة وفتح التاء المثناة فوق؛ لأنها في لسانهم موضوعة للطلاق يستعملونها
 فيه، أشبه لفظ الطلاق بالعربية، ولو لم تكن صريحة في لسانهم، لم يكن فيه
 صريح للطلاق، ولا يضر كونها بمعنى خلعتك، فإن: طلقتك، كذلك، إلا أنه لما
 كان موضوعاً ومستعملاً فيه، كان صريحاً، (فمن قاله) أي: بهشتم (عارفاً
 معناه، وقع ما نواه) من طلبة أو أكثر، فإن لم ينو شيئاً، فواحدة كصريحه
 بالعربية. (فإن زاد) على بهشتم (بسيار، فثلاث) تقع.

(١) ليست في (ز).

(٢) في (ز): «بالنية».

وإن أتى به، أو بصريح الطلاق، مَنْ لم يعرف معناه، لم يَقَع، ولو نوى مُوجِبَه.

فصل

وكنائاته نوعان:

فالظاهرة: أنتِ خَلِيَّةٌ، وَبَرِيَّةٌ، وَبَائِنٌ، وَبَتَّةٌ، وَبَتْلَةٌ، وَأَنْتِ حَرَّةٌ، وَأَنْتِ الْحَرَجُ، وَحَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ، وَتَزَوَّجِي مَنْ شِئْتَ، وَحَلَلْتَ لِلأَزْوَاجِ، وَلَا سَبِيلَ، أَوْ لَا سُلْطَانَ لِي عَلَيْكَ، وَأَعْتَقْتُكَ، وَغَطَّ شَعْرَكَ، وَتَقَنَّنِي.

شرح منصور

(وإن أتى به) أي: لفظ بهشتم من لا يعرف معناه، لم يقع، (أو) أتى (بصريح الطلاق) العربي (من لم يعرف معناه، لم يقع) عليه شيء، لأنه لم يرد بلفظه معناه؛ لعدم علمه.

(ولو نوى موجِبَه) أي: القول الذي لم يعرف معناه، لأنه لا يتحقق اختياره لما لا يعلمه.

(وكنائاته) أي: الطلاق (نوعان): ظاهرة: وهي الألفاظ الموضوعة للبينونة؛ لأن معنى الطلاق فيها أظهر. وخفية: وهي الألفاظ الموضوعة لطلقة واحدة، ما لم ينو أكثر.

(ف) الكناية (الظاهرة) خمسة عشر: (أنت خلية، و) أنت (برية، و) أنت (بائن، و) أنت (بتة، و) أنت (بتلة^(١))، وأنت حرة، وأنت الحرج) بفتح الحاء والراء: الإثم، (وحبلك على غاربك، وتزوجي مَنْ شِئْتَ، وحللت للأزواج، ولا سبيل) لي عليك، (أو لا سلطان لي عليك، وأعتقتك، وغطَّ شَعْرَكَ، وتقنَّني).

(١) البتلة: المنقطعة. من قولهم: بتل الشيء: إذا قطعه. «المطلع» ص ٣٣٦.

والخفية: اخرجني، واذهبي، وذوقي، وتجرعني، وخليتك، وأنت
مخللة، وأنت واحدة، ولست لي بامرأة، واعتدي، واستبرئي،
واعترلي، وشبهه، والحقي بأهلك، ولا حاجة لي فيك، وما بقي شيء،
وأغناك الله، وإن الله قد طلقك، والله قد أراحك مني، وجرى القلم.
ولفظ: فراق، وسراح، وما تصرفَ منهما غير ما استثنى من لفظ الصريح
ولا يقع بكناية، ولو ظاهرة، إلا بنية مقارنة للفظ.

شرح منصور

(و) الكناية (الخفية) عشرون: (اخرجني، واذهبي، وذوقي، وتجرعني،
وخليتك، وأنت مخللة، وأنت واحدة، ولست لي بامرأة، واعتدي) وإن لم تكن
مدخولاً بها؛ لأنها محل للعدة في الجملة، (واستبرئي، واعتزلي، وشبهه، والحقي)
بهمزة وصل وفتح الحاء (بأهلك، ولا حاجة لي فيك، وما بقي شيء، وأغناك
الله، وإن الله قد طلقك، والله قد أراحك مني، وجرى القلم) قال ابن عقيل:
وكذا فرق الله بيني وبينك في الدنيا والآخرة^(١). قال الشيخ تقي الدين: ونظيره في
البراءة: أبرأك الله، ونظيره أيضاً: إن الله قد باعك، أو أقالك ونحوه^(٢).

(ولفظ فراق، و) لفظ (سراح، وما تصرفَ منهما) أي: الفراق
والسراح، (غير ما استثنى من لفظ الصريح) وهو الأمر والمضارع، ومفرقة
ومسرحة بكسر الراء، اسم فاعل.

(ولا يقع) طلاق (بكناية ولو ظاهرة إلا بنية) لقصور رتبها عن الصريح،
فوقف عملها على النية تقوية لها؛ لتلحقه في العمل، ولا حتمالها غير معنى الطلاق،
فلا تتعين له بدون نية (مقارنة للفظ) أي: لفظ الكناية. فإن وجدت النية في
ابتدائه، وعزبت عنه في باقيه، وقع الطلاق؛ اكتفاء بها في أوله، كسائر ما تعتبر له
النية من صلاة وغيرها. فإن تلفظ بالكناية غير ناوٍ للطلاق، ثم نواه بها بعد، لم
يقع، كنية الطهارة بعد فراغه منها. وكذا لو قارنت النية الجزء الثاني من الكناية
دون الأول؛ لأن المنوي غير صالح للإيقاع بعد إتيانه بالجزء الأول بلا نية،

(١) الفروع ٣٨٦/٥.

ولا تُشترطُ حالَ خصومةٍ، أو غضبٍ، أو سؤالٍ طلاقها. فلو لم يُردّه، أو أرادَ غيرهَ إذا، دُيِّنَ، ولم يُقبلَ حُكماً.
ويقعُ بظاهرةٍ ثلاثٍ، وإن نوى واحدةً.

وبخفيةٍ رجعيةٍ في مدخولٍ بها.

شرح منصور

كنية الصلاة بعد إتيانه ببعض أركانها. هذا معنى كلامه في «شرح» (١)، وحزم به جماعة، وحكاها في «الإنصاف» (٢) ب: قيل، وقدم أن الصحيح أنه يشترط أن تكون النية مقارنة للفظ، ومقتضاه: لا فرق أن تقارن أوله أو غيره. (ولا تُشترط) لكنية نية طلاق (حال خصومة، أو) حال (غضب، أو) حال (سؤال طلاقها) أي: الزوجة؛ اكتفاء بدلالة الحال. (فلو لم يردّه) أي: الطلاق مَنْ أتى بكنية في حال مما ذكر، (أو أراد) بالكنية (غيره) أي: الطلاق (إذا) أي: حال خصومة، أو غضب، أو سؤال طلاقها، (دُيِّنَ) فيما بينه وبين الله، فإن صدق، لم يقع عليه شيء، (ولم يُقبل) منه ذلك (حكماً) لتأثير دلالة الحال في الحكم، كما يُحمَلُ الكلام الواحد على المدح تارة والذم أخرى بالقرائن، ولذا لو قال حال خصومة: ليست أُمي بزانية، كان تعريضاً بالقذف لمخاصمه، وفي غير خصومة يكون تنزيهاً لأمه عن الزنا، فتقوم دلالة الحال مقام/ القول فيه، فلا يقبل منه ما يخالف، لأنه خلاف الظاهر.

١٤٤/٣

(ويقع ب) كناية (ظاهرة ثلاث) طلاقات، (وإن نوى واحدة) لأنه قول علماء الصحابة منهم: ابن عباس وأبو هريرة وعائشة (٣). وكان أحمد يكره الفتيا في الكناية الظاهرة مع ميله إلى أنها ثلاث.
(و) يقع (ب) كناية (خفية) طلاق (رجعية في مدخول بها) لأن مقتضاها

(١) معونة أولي النهى ٥٠٤/٧.

(٢) ٢٥٢-٢٥١/٢٢.

(٣) أخرج ابن أبي شيبة في «مصنفه» ٦٧/٥ عن نافع: أن ابن عمر جاء بظفر إلى عاصم بن عمر وابن الزبير، فقال: إن ظفري هذا طلق امرأته ألبنة قبل أن يدخل بها، فهل عندكما بذلك علم؟ أو هل تجدان له رخصة؟ فقالا: لا، ولكنا تركنا ابن عباس وأبا هريرة عند عائشة، فأتهم، فسلهم، ثم ارجع إلينا، فأخبرنا. فأتاهم، فسألهم. فقال له أبو هريرة: لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره. وقال ابن عباس: بتت. وذكر من عائشة متابعة لهما.

فإن نوى أكثر، وقع.

وقوله: أنا طالق، أو بائن، أو حرام، أو بريء، أو زاد «منك» و: كلي، واشربي، واقعدي، واقربي، وبارك الله عليك، وأنت مليحة، أو قبيحة، ونحوه، لغو، لا يقع به طلاق، وإن نواه.

شرح منصور

الترك، كصريح الطلاق دون البيونة.

(فإن نوى) بخفية (أكثر) من واحدة، (وقع) ما نواه؛ لأنه لفظ لا ينافي العدد، فوجب وقوع ما نواه به.

(وقوله: أنا طالق) أو زاد: منك، لغو. (أو) أنا: (بائن) أو زاد: منك، ^(١) (أو) أنا (حرام) أو زاد: منك ^(١)، (أو) أنا (بريء، أو زاد منك) لغو؛ لأنه محل لا يقع الطلاق بإضافته إليه من غير نية، فلم يقع معها كالأجنبي، ولأنه لو قال: أنا طالق، ولم يقل: منك، لم يقع، فكذا إذا زادها، ولأن الرجل في النكاح مالك والمرأة مملوكة، فلم تقع إزالة الملك بإضافة إلى المالك، كالعق، ولهذا لا يوصف الرجل بأنه مطلق بفتح اللام، بخلاف المرأة. وجاء رجل إلى ابن عباس، فقال: ملكت امرأتي أمرها، فطلقتني ثلاثاً، فقال ابن عباس: إن الطلاق لك، وليس لها عليك. رواه أبو عبيد والأثرم ^(٢)، واحتج به أحمد. (و) قوله: (كلي، واشربي، واقعدي) وقومي (واقربي، وبارك الله عليك، وأنت مليحة، أو) أنت (قبيحة ونحوه) كأطعميني، أو اسقيني، وغفر الله لك، وما أحسنك، وشبهه، (لغو لا يقع به طلاق، وإن نواه) لأنه لا يحتمل الطلاق، فلو وقع به، لوقع بمجرّد النية، بخلاف: ذوقي، وتجرعني، فإنه يُستعمل في المكاره، كقوله تعالى: ﴿ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ [آل عمران: ١٨١]، ﴿ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ﴾ [القمر: ٤٨] ﴿يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَاذُ يُسِغُهُ﴾ [إبراهيم: ١٧]، فلا يصح أن يلحق بهما ما ليس مثلهما.

(١) ليست في (ز).

(٢) وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» ٥٧/٥ بنحوه.

و: أنت، أو: الحِلُّ، أو: ما أحلَّ الله، عليَّ حرام، ظهاراً، ولو نوى طلاقاً، كنيته بأنتِ عليَّ كظهر أُمي وإن قاله لمحرمّةٍ بحيضٍ ونحوه، ونوى أنها محرمةٌ به، فلغو.
و: ما أحلَّ الله عليَّ حرام، أعني به الطلاق، يقع ثلاثاً، و: أعني به طلاقاً، يقع واحدة.

شرح منصور

(و) قوله لزوجته: (أنت) عليَّ حرام، (أو الحِلُّ) عليَّ حرام، (أو: ما أحلَّ الله عليَّ حرام، ظهار ولو نوى) به (طلاقاً) لأنه صريحٌ في تحريمها، (كنيته) أي: الطلاق (بـ) قوله: (أنت عليَّ كظهر أُمي) أو أختي ونحوه، وقوله: عليَّ الحرام، أو: يلزمي الحرام، أو: الحرام لازم لي، مع نية أو قرينة، كأنك عليَّ حرام. قدمه ابن رزين، وصوبه^(١) في «الإنصاف»^(٢). وقال في «تصحيح الفروع»^(٣): الصواب أنه يكون طلاقاً بالنية؛ لأن هذه الألفاظ أولى بأن تكون كناية من قوله: اخرجي ونحوه. قال: والصواب أن العرف قرينة.

١٤٥/٣

(وإن قاله) أي: ما تقدم (لـ) زوجة (محرمّةٍ بحيضٍ ونحوه) كنفاً أو صياماً أو إحراماً، (ونوى أنها محرمةٌ به) أي: الحيض ونحوه، (فلغو) لا يترتب عليه حكم؛ لمطابقته الواقع. (و) قوله: (ما أحلَّ الله عليَّ حرام، أعني به الطلاق، يقع ثلاثاً) نصاً. (و: أعني به طلاقاً، يقع واحدة) نصاً، أما في الأولى، فلأن «أل» للاستغراق أو العهد، ولا معهود، فيحمل على الاستغراق، فيتناول الطلاق كله، بخلاف الثانية، فقد ذكره منكرًا، فيكون طلاقاً واحداً. وكذا قوله: أنت عليَّ حرام، أو: الحل عليَّ حرام، أعني به الطلاق، أو: أعني به طلاقاً. بخلاف: أنت عليَّ كظهر أُمي، أعني به الطلاق، فلم يصر طلاقاً؛ لأنه لا تصلح الكناية به عنه. ذكره في «الشرح»^(٤) و«المبدع»^(٥).

(١) في (ز): «صرح به».

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٢/٢٦٩-٢٧٠.

(٣) ٤٨٨/٥-٤٨٩.

(٤) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٢/٢٧١-٢٧٣.

(٥) ٢٨٣/٧.

و: أنت عليّ حرام، ونوى في حُرْمَتِكَ على غيري، فكطلاق.
ولو قال: فراشي عليّ حرام، فإن نوى امرأته، فظهار، وإن نوى
فراشه، فيمين.

و: أنت عليّ كالميتة والدم، يقع ما نواه من طلاقٍ وظهارٍ ويمين.
فإن لم ينو شيئاً، فظهار.
ومن قال: حلفت بالطلاق، وكذب، دُيِّن، ولزمه حكماً.

شرح منصور

(و) إن قال لزوجته: (أنت عليّ حرام، ونوى في حرمتك على غيري،
فكطلاق) قاله في «الترغيب» وغيره^(١). ومعناه والله أعلم: أنت عليّ حرام
كحرمتك على غيري، فهو كنيته به الطلاق، وتقدم أنه ظاهر، ولو نوى طلاقاً.
(ولو قال: فراشي عليّ حرام، فإن نوى امرأته، فظهار، وإن نوى
فراشه، فيمين) نصّاً، فمتى جلس، أو نام على فراشه، فعليه كفارة يمين لحنثه.
فإن لم ينو شيئاً، فالظاهر: أنه يمين.

(و) إن قال لزوجته: (أنت عليّ كالميتة والدم، يقع ما نواه من طلاق)
لأنه يصلح كناية فيه^(٢). فإذا اقترنت به النية، انصرف إليه. فإن نوى عدداً،
وقع، وإلا فواحدة، (و) من (ظهار) كأنت عليّ حرام، (و) من (يمين) بأن يريد
ترك وطئها لا تحريمها، ولا طلاقها، فتجب فيها الكفارة بالحنث. (فإن لم ينو
شيئاً) من الثلاثة، (ف) هو (ظهار) لأن معناه: أنت عليّ حرام كالميتة والدم.
(ومن قال: حلفت بالطلاق) لا^(٣) أفعل كذا، أو لا فعلته^(٤)، (وكذب)
بأن لم يكن حلفاً بالطلاق، (ديّن) فيما بينه وبين الله، (ولزمه) الطلاق
(حكماً) مواخذة له بإقراره؛ لأنه يتعلق به حق آدمي معين، فلم يُقبل رجوعه

(١) معونة أولي النهى ٥٠٧/٧.

(٢) ليست في الأصل.

(٣) في (م): «لأن».

(٤) في (م): «لأفعلته».

فصل

و: أمرُك بيدك، كنايةٌ ظاهرة، تملكُ بها ثلاثاً.
و: اختاري نفسك، خفيةٌ، ليس لها أن تطلقَ بها، ولا بطلقي
نفسك أكثر من واحدة.

شرح منصور

عنه، كما قرره له بحال، ثم يقول: كذبت^(١). وإن قالت امرأته: حلفت
بالثلاث، أو طلقتي ثلاثاً، فقال: بل^(٢) واحدة، أو قالت: علقت طلاقي بقدم
زيد، فقال: بل عمرو، فقوله؛ لأنه منكر لما تقوله، وهو أعلم بحال نفسه.

(و) قوله لامرأته: (أمرُك بيدك، كنايةٌ ظاهرة تملكُ بها) أن تطلق نفسها
(ثلاثاً) وإن نوى أقل. نصاً، وأفتى به غير مرة^(٣)، ورؤي عن عثمان، وعلي،
وابن عمر، وابن عباس^(٤)؛ لأنه لفظ يقتضي العموم في جميع أمرها؛ لأنه اسم
جنس مضاف، فيتناول الطلقات الثلاث، أشبه ما لو قال: طلقتي نفسك ما شئت.

١٤٦/٣

(و) قوله لها: (اختاري نفسك) كناية، (خفية ليس لها أن تطلق بها) أي:
باختاري نفسك، أكثر من واحدة. (ولا) أن تطلق (ب) قوله: (طلقتي نفسك، أكثر
من) طلبة (واحدة) قال أحمد^(٥): هذا قول ابن عمر^(٥)، وابن مسعود، وزيد
ابن ثابت، وعائشة^(٦)، قالوا: إن اختارت نفسها فهي واحدة وهو أحق بها. رواه

(١) في (س): «كذب».

(٢) في (س): «بلى».

(٣) انظر: معونة أولي النهى ٥٠٩/٧.

(٤) أخرج قول عثمان عبد الرزاق في «مصنفه» (١١٩٠٢)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» ٥٦/٥،
وأخرج قول علي عبد الرزاق في «مصنفه» (١١٩١٠)، وأخرج قول ابن عمر عبد الرزاق في
«مصنفه» (١١٩٠٥)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» ٥٧/٥. وأخرج قول ابن عباس عبد الرزاق في
«مصنفه» (١١٩١٨)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» ٥٧/٥-٥٨.

(٥) بعدها في (م): «وابن عباس».

(٦) أخرج قول ابن عمر عبد الرزاق في «مصنفه» (١١٩٠٥)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» ٥٧/٥.
وأخرج قول ابن مسعود عبد الرزاق في «مصنفه» (١١٩١٤)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» ٥٥/٥.
وأخرج قول زيد وعمر ابن أبي شيبة في «مصنفه» ٥٦/٥، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٣٤٥/٧، ولم
يجد عن عائشة نقلاً مسنداً.

ولها أن تطلق نفسها متى شاءت، ما لم يحُدَّ لها حدًّا، أو يفسخ، أو يطأ، أو تردُّ هي. إلا في: اختاري نفسك، فيختص بالمجلس، ما لم يشتغلا بقاطع.

النجاد^(١) عنهم بإسناده. ولا يكون أحق بها إلا إذا كانت رجعية، ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَعَوْلَهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٢٨] ولأنها طلقة بلا عوض فلم تكمل عدد الطلاق بعد الدخول، أشبه ما لو طلقها هو واحدة. فإن جعل لها أن تطلق نفسها أكثر من واحدة، ملكته.

شرح منصور

(ولها أن تطلق نفسها متى شاءت ما لم يحُدَّ لها حدًّا) أي: يقدر لها وقتاً معيناً، فلا تتجاوز، (أو يفسخ) ما جعله لها، (أو يطأها) لدلالته على رجوعه، (أو تردُّ هي) أي: الزوجة، فتبطل الوكالة^(٢) كسائر الوكالات^(٣). (إلا في) قوله: (اختاري نفسك، فيختص بالمجلس ما لم يشتغلا بقاطع). نصاً،^(٤) روي عن عمر، وعثمان، وابن مسعود، وجابر^(٥). فإن قام أحدهما من المجلس، أو تشاغلا بقاطع قبل اختيارها،^(٦) كأن انتقلا من كلام إلى غيره أو تشاغلا بصلاة^(٧)، بطل اختيارها. وكذا إن كان أحدهما قائماً، فركب أو مشى، بخلاف ما لو قعد. وإن كانت في صلاة فأتمتها، لم يبطل اختيارها^(٨)، فإن أضافت إليها ركعتين أخريين، بطل اختيارها^(٩)، وإن أكلت يسيراً أو سبَّحت يسيراً، أو قالت: بسم الله، أو ادع إلى شهوداً أشهدهم على ذلك، لم يبطل خيارها.

(١) في (ز) و(س) و(م): «البخاري».

(٢-٢) ليست في (ز).

(٣-٣) ليست في (ز) و(س). وأخرج قول عمر وعثمان عبد الرزاق في «مصنفه» (١٩٣٨)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» ٦٢/٥.

وأخرج قول جابر عبد الرزاق في «مصنفه» (١١٩٣٥)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» ٦٢/٥.

وأخرج قول ابن مسعود عبد الرزاق في «مصنفه» (١١٩٢٩)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» ٦٢/٥.

(٤-٤) ليست في (س).

(٥) في الأصل و(ز) و(م): «خيارها».

(٦) ليست في (س).

ويصح جعله لها بعده، ويجعل. ويقع بكنائتها مع نية، ولو جعله لها بصريح. وكذا وكيل.

ولا يقع بقولها: اخترت بنية، حتى تقول: نفسي، أو أبوي، أو الأزواج.

(ويصح جعله) أي: اختيارها نفسها، (لها) أي: الزوجة، (بعده) أي: المجلس، وأن يجعله لها متى شاءت، كالوكيل، وله الرجوع قبل اختيارها. (و) يصح جعل أمرها بيدها ونحوه، (يجعل) منها أو من غيرها، كالطلاق على عوض، فلو قالت: اجعل أمري بيدي، ولك عبدي هذا، ففعل وقبضه، ملكه، وله التصرف فيه ولو قبل اختيارها. ومتى شاءت تختار، ما لم يطاء، أو يرجع، فإن رجع، فلها أن ترجع عليه بالعوض^(١). (ويقع) طلاق زوجة جعل إليها (بكنائتها مع نية) الطلاق (ولو جعله) زوجها (لها بصريح) الطلاق. فإن قالت: اخترت نفسي، ولم تنو به طلاقاً، لم يقع. فلفظ الأمر والخيار كناية في حق الزوج والزوجة، فيفتقر إلى نية كل منهما. فإن نواه أحدهما دون الآخر، لم يقع؛ لأن الزوج إن لم ينو فما فوض إليها الطلاق، فلا يصح أن توقعه. وإن نواه دونها، فقد فوض إليها الطلاق، ولم توقعه هي. (وكذا وكيل) في طلاق.

١٤٧/٣

(ولا يقع) طلاق من خيرها زوجها (بقولها: اخترت بنية) الطلاق (حتى تقول) اخترت (نفسى، أو) اخترت / (أبوي، أو) اخترت (الأزواج)^(٢) أو أن لا تدخل علي ونحوه^(٢). فإن قالت: اخترت زوجي، لم يقع شيء. نصاً، لقول عائشة: قد خيرنا رسول الله ﷺ فكان طلاقاً^(٣). وقالت: لما أمر النبي ﷺ بتخيير نسائه، بدأ بي، فقال: «إني لمخبرك خيراً، فلا عليك أن لا تعجلي حتى تستأمرى أبويك». ثم قال: «إن الله تعالى قال لي: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ﴾ حتى بلغ-

(١) ليست في (ز).

(٢-٢) ليست في (س).

(٣) أخرجه مسلم (١٤٧٧) (٢٥).

ومتى اختلفا في نية، فقولٌ مُوقِع، وفي رجوع، فقولٌ زوج، ولو بعد إيقاع. ونص: أنه لا يُقبل بعده إلا بيّنة. المنقح: وهو أظهر. وكذا دعوى عتقه ورهنه ونحوه.

شرح منصور

﴿فَإِنَّ اللَّهَ أََعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا﴾. فقلت: أفي هذا أستمّر أبوي؟ فإني أريد الله ورسوله والدار الآخرة. قالت: ثم فعل أزواج النبي ﷺ مثل ما فعلت. متفق عليه^(١). وكذا لا يقع عليها بقولها: أنت طالق، وأنت مني طالق، أو طلقْتُك؛ لما سبق عن ابن عباس^(٢). قال في «الروضة»^(٣): وصفة طلاقها: طلقتُ نفسي. أو: أنا منك طالق. وإن قالت: أنا طالق. لم يقع.

(ومتى اختلفا) أي: الزوجان (في) وجود (نية، فقول مُوقِع) لطلاق؛ لأنها لا تعلم إلا من جهته. (و) إن اختلفا (في رجوع) عن جعل طلاقها إليها ونحوه، (ف) القول (قول الزوج) لأنهما اختلفا فيما يختص به، كما لو اختلفا في نيته. (ولو) كان اختلافهما في رجوع (بعد إيقاع) طلاق^(٤) ممن جعل^(٤) له. (ونص) أحمد في رواية أبي الحارث: (أنه لا يُقبل) قول زوج في رجوع (بعده) أي: بعد إيقاع من جعل له، (إلا بيّنة) تشهد أنه كان رجوع قبله^(٥). قال (المنقح: وهو أظهر)^(٥) وجزم به الشيخ تقي الدين^(٦). قال: (وكذا دعوى عتقه) أي: عتق رقيق وكل في بيعه بعد أن باعه الوكيل، (و) دعوى (رهنه) أي: رهن ما وكل في بيعه قبله^(٧)، (ونحوه) كوقف ما^(٨) باعه

(١) البخاري (٤٧٨٦)، ومسلم (١٤٧٥) (٢٢).

(٢) تقدم ص ٣٩٢.

(٣) المنقح مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٢/٢٩٩.

(٤-٤) في (ز): «عن جعله».

(٥) معونة أولي النهى ٧/٥١٢.

(٦) الاختيارات الفقهية ص ٢٥٨، وانظر: «معونة أولي النهى» ٧/٥١٢.

(٧) في (م): «بعده».

(٨) ليست في (س).

و: وهبتك ونحوه، لأهلك، أو لنفسك، فمع قبول، تقع رجعية، وإلا فلغو، كبعتها.

وتعتبر نية واهب وموهوب، ويقع أقلهما.

وإن نوى بهبة، أو أمر،

شرح منصور

وكيله بعد بيع وكيل، فلا تقبل إلا بيينة.

(و) قوله لزوجه: (وهبتك) لأهلك أو نفسك، (ونحوه) كملكك (لأهلك أو لنفسك) أو لزيد مثلاً^(١)، (فمع قبول) من موهوب له، (تقع) طلاق (رجعية) كسائر الكنايات الخفية. (والا) يكن قبول، (ف) هو (لغو)، (ك) قوله: (بعثها) أي: بعثك نفسك، فلغو مطلقاً. نصاً، لأنه لا يتضمن معنى الطلاق؛ لاشتراطه العوض فيه، والطلاق مجرد إسقاط لا يقتضي العوض، كوقفتك على زيد، أو وصيت له بك. وافتقار الوقوع في الهبة إلى النية؛ لأنها تمليك للبضع، فافتقر إلى القبول، كاختاري نفسك، وأمرك بيدك، ولم يقع أكثر من واحدة عند الإطلاق؛ لأنه لفظ يحتمله^(٢).

(وتعتبر نية واهب) وهو الزوج، (و) نية (موهوب) له عند قبوله؛ لأنه كناية فيه، فاعتبرت النية فيه، كسائر الكنايات. (ويقع) بقوله: وهبتك لنفسك أو أهلك إذا قبل^(٣)، ونوى/ أحدهما أكثر من طلاق والآخر طلاقاً،^(٤) أو نوى أحدهما طلقين والآخر طلاقاً^(٥)، (أقلهما) أي: العددين؛ لاتفاقهما عليه دون ما زاد^(٥).

(وإن نوى) زوج (بهبة) أي بقوله: وهبتك لنفسك، أو أهلك، أو زيد مثلاً^(٦)، الطلاق في الحال، وقع. (أو) نوى بـ (أمر) أي: بقوله: أمرك بيدك،

(١) في (ز): «بكذا».

(٢) في (س): «يحتمل».

(٣) في (س): «قبل».

(٤-٤) ليست في (ز).

(٥) في (ز): «أراد».

(٦) ليست في (ز) و(س).

أو خيار الطلاق في الحال، وقع.

ومن طلق في قلبه، لم يقع. وإن تلفظ به، أو حرك لسانه، وقع ولو لم يسمعه. بخلاف قراءة في صلاة. ومميز ومميّزة، كبالغين فيما تقدم.

شرح منصور

الطلاق في الحال، وقع.

(أو) نوى بـ(خيار) أي: بقوله: اختاري نفسك، (الطلاق في الحال، وقع) إذن مواخذة له بإقراره.

(ومن طلق في قلبه، لم يقع) طلاقه؛ لما تقدم أول الباب. (وإن تلفظ به أو حرك لسانه، وقع) طلاقه، (ولو لم يسمعه) في ظاهر نصه. قال في رواية ابن هانئ^(١): إذا طلق في نفسه، لا يلزمه ما لم يلفظ أو يحرك به لسانه، (بخلاف قراءة في صلاة) وذكر يجب فيها، فلا يجزئه إن لم يسمع به نفسه. قال في «الفروع»^(٢): ويتوجه: كقراءة في صلاة. يعني أنه لا يقع طلاقه إذا حرك لسانه به إلا إذا تلفظ بحيث يسمع نفسه إن لم يكن مانع.

(و) زوج (مميز) يعقل الطلاق، (و) زوجة (مميّزة) تعقله، (ك) — زوجين (بالغين فيما تقدم) تفصيله. نصًا، لأن من صح منه شيء، صح أن يوكل فيه وأن يتوكل.

(١) مسائل الإمام أحمد. برواية ابن هانئ. ٢٢٤/٧.

(٢) ٣٩٤/٥.

باب ما يختلف به عدد الطلاق

وَيُعْتَبَرُ بِالرِّجَالِ، فَيَمْلِكُ حُرٌّ وَمَبْعُوضٌ ثَلَاثًا وَلَوْ زَوْجِي أُمَةٍ.
وعبدٌ، ولو طرأ رَقُّه، أو معه حرةٌ، ثنَّتين.

شرح منصور

باب ما يختلف به عدد الطلاق وما يتعلق به

(ويعتبر) عدده (١) (بالرجال) حرية ورقاً، روي عن عمر، وعثمان، وزيد، وابن عباس (٢)؛ لأنه خالص حق الرجال، فاعتبر به، كعدد المنكوحات، ولحديث الدارقطني (٣) عن عائشة مرفوعاً: «طلاقُ العبدِ اثنتان، فلا تحلُّ له حتى تنكحَ زوجاً غيره، وقرءُ الأمةِ حيضتان، وتزوّجَ الحرةُ على الأمةِ ولا تزوّجَ الأمةُ على الحرةِ». وما روي عن عائشة مرفوعاً: «الأمةُ تطليقتان وقرؤها حيضتان». رواه أبو داود، وابن ماجه (٤). فقال أبو داود: من رواية مُظَاهِرِ بْنِ أَسْلَمَ. وهو منكر الحديث. (فيملك حرٌّ) ثلاث تطليقات، (و) يملك (مبعض ثلاثاً) لأنه لا تمكن قسمته في حقه؛ لاقتضاء الحال أن يكون له ثلاثة أرباع الطلاق، وليس له ثلاثة أرباع، فكمل في حقه، ولأن الأصل إثباتُ الطلقاتِ الثلاثِ في حق (٥) كل مطلق (٦)، خولف في كامل الرق، وبقي فيما عداه على الأصل. (ولو) كان الحرُّ (٧) والمبعض (زوجي أمة).

(و) يملك (عبدٌ ولو طرأ رَقُّه) كذمي تزوج، ثم لحق بدار حرب، فاسترق قبل أن يطلق طلقتين، (أو) كان (معه) أي: العبد (حرةً، ثنَّتين) ولو مديراً أو مكاتباً؛ لما سبق. وإن طلق الذمي طلقتين، ثم استرق، ملك تامةً الثلاث؛ لأن الثنَّتين وقعتا غير محرمتين، فلا يتغير حكمهما/ بالرق الطاريء بعدهما.

١٤٩/٣

(١) ليست في (س).

(٢) أخرج قول عثمان وزيد عبد الرزاق في «مصنفه» (١٢٩٤٧)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» ٨٣/٥. وأخرج قول ابن عباس عبد الرزاق في «مصنفه» (١٢٩٥٠)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» ٨٣/٥. ولم نقف على قول عمر.

(٣) في سننه ٣٩/٤. والذي فيها: «تطليقتان».

(٤) أبو داود (٢١٨٩)، وابن ماجه (٢٠٨٠).

(٥) ليست في (ز).

(٦) بعدها في (س): «أوإنما».

(٧) في (س): «الحر».

فلو علق عبدُ الثلاثَ بشرطٍ، فوُجدَ بعد عتقه، وقعت. وإن علقها بعته، فعتق، لغتِ الثالثة.

ولو عتقَ بعد طلاقه، ملكَ تمامَ الثلاثِ. وبعد طلقتين، ولو عتقا معاً، لم يملكِ ثالثة.

وقوله: أنتِ الطلاقُ، أو: يلزمُني، أو لازمٌ لي، أو: عليّ ونحوه، صريحٌ: منجزاً، أو معلقاً، أو محلوفاً به.....

شرح منصور

(فلو علق عبدُ) الطلقاتِ (الثلاثِ بشرطٍ، فوجد) الشرطُ (بعد عتقه، وقعت) الثلاثُ؛ لملكه لها حين الوقوع. (وإن علقها) أي: الثلاث (بعته) بأن قال: إن عتقتُ فأنت طالق ثلاثاً، (فعتق، لغت) الطلقةُ (الثالثة) وصححه في «الفروع»، وغيره.

(ولو عتق بعد طلاقه، ملكَ تمامَ الثلاثِ) لأن الطلقة غير محرمة. (و) لو عتق (بعد طلقتين) لم يملكِ ثالثة؛ لأنهما وقعتا محرمتين، (ولو عتقا) أي: الزوج والزوجة (معاً) بعد طلقتين، (لم يملكِ ثالثة) لما تقدم.

(وقوله) أي: الزوج لزوجته^(١): (أنتِ الطلاق) أو: أنت طلاق، (أو يلزمُني) الطلاق، (أو) الطلاق (لازم لي، أو) قال: الطلاق (علي، ونحوه) كعليّ يمين بالطلاق، (صريح) فلا يحتاج إلى نية، سواء كان (منجزاً) كأنت الطلاق^(٢)، ونحوه (أو معلقاً) بشرط، كأنت الطلاق^(٣) إن دخلتِ الدار، ونحوه، (أو محلوفاً به) كأنت الطلاق^(٤) لأقومن، ونحوه؛ لأنه مستعملٌ في عرفهم، كما في قوله:

فأنتِ الطلاقُ وأنتِ الطلاقُ وأنتِ الطلاقُ ثلاثاً تماماً^(٤)

(١) في (ز): «والزوجة».

(٢) في (س): «طالق».

(٣) في (ز): «طالق».

(٤) نسبة ابن قتيبة في «عيون الأخبار» إلى أعرابي. «عيون الأخبار» ١٢٧/٤.

ويقع به واحدة، ما لم ينو أكثر. فمن معه عدد، وثم نية، أو سبب يقتضي تعميماً أو تخصيصاً، عمل به. وإلا وقع بكل واحدة طلاقاً.

و: أنت طالق، ونوى ثلاثاً، فثلاث، كنيتهابأنت طالق طلاقاً.

و: أنت طالق واحدة، أو: واحدة بائة، أو: واحدة بائة، فرجعية

في مدخول بها، ولو نوى أكثر.

شرح منصور

وكونه مجازاً لا يمنع كونه^(١) صريحاً؛ لتعذر حمله على الحقيقة، ولا محل له^(٢) يظهر سوى هذا المحل، فيتعين فيه. (ويقع به واحدة) لأن أهل العرف لا يعتقدونه ثلاثاً، ولا يعلمون أن «ال»^(٣) فيه للاستغراق، وينكر أحدهم أن يكون طلق ثلاثاً، (ما لم ينو أكثر) من واحدة، فيقع ما نواه.

(فمن معه عدد) من زوجاته، وقال: علي الطلاق، أو: يلزمني ونحوه إن فعلت كذا، وفعله (وتم) بفتح المثلثة، أي: هناك (نية) تقتضي تعميماً أو تخصيصاً، (أو) ثم (سبب) يقتضي تعميماً أو تخصيصاً لبعض نسائه، (عمل به) أي: بما يقتضي التعميم أو التخصيص، (والا) يكن ثم^(٣) ما يقتضي تعميماً أو تخصيصاً، (وقع بكل واحدة) من الزوجات (طلقة) لأن تخصيصه ببعضهن لا دليل عليه.

(و) من: قال لزوجته: (أنت طالق ونوى ثلاثاً، فثلاث) تقع بها (كنيتها) (أي: الثلاث)، (ب) قوله: (أنت طالق طلاقاً) لأن المصدر يقع على الكثير والقليل، فقد نوى بلفظه ما يحتمله، وإن أطلق، فواحدة؛ لأنها اليقين، كما لو نوى واحدة.

(و) قوله لها: (أنت طالق واحدة أو) طالق (واحدة بائة، أو) طالق (واحدة بائة) أو: واحدة تملكها بها نفسك، ولا عوض، (ف) واحدة (رجعية في مدخول بها، ولو نوى أكثر) من واحدة لوصفها بواحدة، والأصل فيها أن تكون رجعية،

(١) ليست في (ز).

(٢) ليست في (م).

(٣) ليست في (س).

(٤-٤) ليست في (ز).

و: أنت طالق واحدة ثلاثاً، أو: ثلاثاً واحدة، أو: طالق بائناً، أو: طالق ألبتة، أو: بلا رجعة، فثلاث.

و: أنت طالق هكذا، وأشار بثلاث أصابع، فثلاث. وإن أراد المقبوضتين، ويصدق في إرادتهما، فثنتان. وإن لم يقل: هكذا، فواحدة.

ومن أوقع طلاقاً، ثم قال: جعلتها ثلاثاً، ولم ينو استئناف طلاق بعدها، فواحدة.

وإن قال: واحدة، بل هذه ثلاثاً، طَلَقْتُ واحدة، والأخرى ثلاثاً.

فلا تخرج بوصفها بذلك عن أصلها، وإنما كانت بائناً بالعوض؛ لضرورة الافتداء.

شرح منصور

(و) إن قال: (أنت طالق واحدة ثلاثاً أو: طالق ثلاثاً واحدة، أو: طالق بائناً أو: طالق / ألبتة أو) طالق (بلا رجعة، فثلاث) تقع بذلك؛ لتصريحه بالعدد أو وصفه الطلاق بما يقتضي الإبانة.

١٥٠/٣

(و) إن قال لزوجته: (أنت طالق هكذا وأشار بثلاث أصابع، فثلاث) تقع، (وإن أراد) الأصبعين (المقبوضتين، ويصدق في إرادتهما) لاحتماله، (فثنتان) لأن العدد يكون تارة بقبض الأصابع، وتارة ببسطها، والقبض يكون في أول العدد دون البسط، (وإن لم يقل: هكذا، فواحدة. ومن أوقع طلاقاً، ثم قال: جعلتها ثلاثاً، ولم ينو استئناف طلاق بعدها، ف) طلاق (واحدة) لأنها لا تصير ثلاثاً. وظاهره: إن أراد استئناف طلاق، وهي رجعية، وقع تنمة الثلاث. (وإن قال) لإحدى امرأتي: أنت طالق (واحدة، بل هذه) مشيراً للزوجة الثانية (ثلاثاً، طَلَقْتُ) المخاطبة أولاً (واحدة، والأخرى ثلاثاً) لإيقاعه بهما كذلك، ومثله: لزيد عليّ هذا الدرهم، بل لعمر وهذان الدرهمان، (فيجب عليه الدرهمان^١)، ولا يصح إضرابه عن الأول.

(١-١) ليست في (ز).

وإن قال: هذه، لا بل هذه، أو: أنت طالق، لا بل أنت طالق، طَلَّقْتَ.
 وإن قال: هذه أو هذه، وهذه طالق، وَقَعَ بالثالثة وإحدى
 الأوليين، كهذه أو هذه، بل هذه .
 وإن قال: هذه وهذه أو هذه، وَقَعَ بالأولى وإحدى الآخرين،
 كهذه بل هذه أو هذه.
 و: طالق كلَّ الطلاق، أو أكثره، أو جميعه، أو انتهاء، أو غايته،
 أو أقصاه، أو : عدد الحصَى، أو القطر، أو الرمل، أو الريح، أو
 التراب، ونحوه،.....

شرح منصور

(وإن قال) لإحدهما: (هذه) طالق، وأشار إليها، (لا بل هذه) مشيراً
 للآخرى، طَلَّقْتَ. (أو) قال لإحدهما: (أنت طالق) وقال للآخرى: (لا بل
 أنت طالق، طَلَّقْتَ) لأنه لا يصح إضرابه عن طلقها أولاً.
 (وإن قال) من له ثلاث زوجات مشيراً إليهن: (هذه أو هذه) طالق،
 (وهذه طالق، وقع) الطلاق (بالثالثة) لإيقاعه بها، (و) وقع بـ (إحدى
 الأوليين) لأنَّ «أو» لأحد الشئين، (ك) ما لو قال: (هذه أو هذه) طالق،
 (بل هذه) طالق، فيقع بالثالثة وإحدى الأوليين.
 (وإن) أشار إليهن و(قال: هذه) طالق (وهذه أو هذه) طالق^(١)، (وقع)
 الطلاق (بالأولى وإحدى الآخرين، ك) ما لو قال: (هذه) طالق (بل هذه
 أو هذه) فتطلق الأولى وإحدى الآخرين.
 (و) إن قال لامرأته: أنت (طالق كلَّ الطلاق أو أكثره) أي: الطلاق
 (أو جميعه، أو انتهاء، أو غايته، أو أقصاه، أو) أنت طالق (عدد الحصَى، أو)
 عدد (القطر، أو ^(٢) عدد الرمل، أو ^(٢) عدد (الريح، أو) عدد (التراب،
 ونحوه) كالنجوم والجبال والسفن والبلاد، فثلاث، ولو نوى واحدة؛ لأن هذا
 اللفظ يقتضي عدداً، والطلاق له أقلُّ وأكثر، فأقلُّه واحدة، وأكثره ثلاث.

(١) ليست في (ز) و(م).

(٢-٢) ليست في الأصل.

أو: يا مئة طالق، فثلاث، ولو نوى واحدة.
وكذا كالف، ونحوه، فلو نوى كالف في صعوبتها، قُبِلَ حُكْمًا.
و: أشده، أو أغلظه، أو أطوله، أو أعرضه، أو: ملء البيت أو الدنيا،
أو مثل الجبل، أو عظمه، ونحوه، فطلقة، إن لم ينو أكثر.
و: من طلبة إلى ثلاث، فثنتان.
و: طلبة في ثنتين، ونوى طلبة معهما، فثلاث.

وكذا: أنت طالق عدد الماء، والزيت، ونحوه من أسماء الأجناس، لتعدد أنواعه وقطراته، أشبه الحصى. (أو) قال لها: (يا مئة طالق، فثلاث) تقع، كقوله: أنت مئة طالق، (ولو نوى واحدة) لأنه لا يحتمل لفظه.

شرح منصور

(وكذا): أنت طالق (كالف، ونحوه) كمئة، (فلو نوى كالف في صعوبتها) دين، (وقبل حكماً) لأن لفظه يحتمله.

(و) إن قال لها: أنت طالق (أشده) أي: الطلاق (أو أغلظه، أو أطوله، أو أعرضه، أو) أنت طالق (ملء البيت، أو) ملء (الدنيا، أو مثل^(١) الجبل أو عظمه) أي: الجبل، (ونحوه) كعظم الشمس أو القمر، (فطلقة، إن لم ينو أكثر) لأن هذا الوصف لا يقتضي عدداً، وتكون رجعية في مدخول بها إن لم تكن مكملة لعدد الطلاق. فإن نوى أكثر، وقع ما نواه.

١٥١/٣

(و) إن قال لامراته: أنت طالق (من طلبة إلى ثلاث) طلاقات، (ف) طلقتان (ثنتان) لأن ما بعد الغاية لا يدخل؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَمُوا الصِّيَامَ إِلَىٰ إِلِيلٍ﴾ [البقرة: ١٨٧] وإن قال: أنت طالق ما بين واحدة وثلاث، فواحدة؛ لأنها التي بينهما.

(و) أنت طالق (طلبة في ثنتين، ونوى طلبة معهما، فثلاث) طلاقات تقع؛ لأنه أقر على نفسه بالأغلظ.

(١) في (س): «ملء».

وإن نوى موجبه عند الحُسَّاب، ويعرفه، أو لا، فثنتان.
وإن لم ينو شيئاً، وقع من حاسبٍ طلقَتان، ومن غيره طَلقةٌ.

فصل

وجزء طَلقةٍ، كهي. فأنت طالقٌ نصف، أو ثلث، أو سدس، أو وثلث
وسدس طَلقةٍ، أو : نصفَيها، أو : نصف طَلقةٍ، ثلث طَلقةٍ، سدس طَلقةٍ،

(وإن نوى) بهذا اللفظ (موجبه عند الحُسَّاب و) هو (يعرفه أو لا) يعرفه، (فثنتان) لأن ذلك موجب عندهم.

(وإن لم ينو شيئاً) بقوله: أنت طالق طَلقة في ثنتين، (وقع من حاسب طلقَتان) لأن الظاهر من حاله إرادة الضرب، (و) وقع (من غيره) أي: غير الحاسب (طَلقة) لأن لفظ الإيقاع اقترن بالواحدة، وجعل الاثنتين ظرفاً ولم يقترن بهما^(١) إيقاع.

(وجزاء طَلقة كهي) لأن مبناه على السراية كالعتق فلا يتبعض. (فإن قال لزوجته: (أنت طالقٌ نصف) طَلقة، فواحدة. (أو) قال: أنت طالق (ثلث) طَلقة، فواحدة. (أو)^(٢) أنت طالق (سدس) طَلقة، فواحدة؛ لأن ذكر ما لا يتبعض في الطلاق ذكرٌ لجميعه، كأنت نصف طالق^(٣) وكذا: أنت^(٤) طالق جزء طَلقة. (أو) أنت طالق نصف و(ثلث وسدس طَلقة) فواحدة؛ لدلالة عدم ذكر طَلقة مع كل جزء، على أن هذه الأجزاء من طَلقة غير متغايرة.^(٥) (أو) قال: أنت طالق (نصفَيها) أي: نصفَي طَلقة، فواحدة؛ لأن نصفَي الشيء كله^(٥). (أو) قال: أنت طالق (نصف طَلقة، ثلث طَلقة، سدس طَلقة) فواحدة؛ لدلالة حذف العاطف على أن هذه الأجزاء من طَلقة واحدة، وأن الثاني بدل

(١) في (س): «بها».

(٢) بعدها في (م): «قالت».

(٣) في (م): «طَلقة».

(٤) ليست في الأصل.

(٥-٥) ليست في (ز) و(س).

أو: نصف، أو ثلث، أو سدس، أو ربع، أو ثمن طلقتين ونحوه،
فواحدة،

أو: نصفَي طلقتين، أو: ثلاثة أنصاف، أو أربعة أثلاث، أو خمسة
أرباع، طلبة، ونحوه، فثنتان.

و: ثلاثة أنصاف، أو أربعة أثلاث، أو خمسة أرباع، طلقتين، ونحوه،
أو: نصف طلبة، وثلث طلبة، وسدس طلبة ونحوه،

شرح منصور

من الأول، والثالث بدل من الثاني، والبدل هو المبدل منه أو بعضه. كذا:
أنت طالق نصف طلبة وثلثها وسدسها؛ لأن الجميع من طلبة، ولا تزيد عليها.

(أو) قال: أنت طالق (نصف) طلقتين، (أو) قال: (ثلث) طلقتين، (أو)
قال (سدس) طلقتين، (أو) قال: (ربع) طلقتين، (أو) قال: (ثمن) طلقتين،
ونحوه) كخمس أو سبع أو تسع أو عشر طلقتين / (فواحدة) تطلق؛ لأن نصف
الطلقتين طلبة، وثلثهما ثلثا طلبة، وسدسهما ثلث طلبة، وربعها نصف طلبة،
وثلثها ربع طلبة، وخمسها خمس طلبة، وقس عليه، ثم تكمل.

١٥٢/٣

(أو) أنت طالق (نصفَي طلقتين) فثنتان؛ لأن نصفَي الشيء جميعه، فهو
كانت طالق طلقتين. (أو) أنت طالق (ثلاثة أنصاف) طلبة، فثنتان؛ لأن ثلاثة
الأنصاف طلبة ونصف، فيكمل، (أو) أنت طالق (أربعة أثلاث) طلبة،
فثنتان، (أو خمسة أرباع طلبة) فثنتان، (ونحوه) كثمانية أسباع طلبة،
(فثنتان) لأن ذلك طلبة وجزء^(١)، فيكمل؛ لأنه لا يتبعض.

(و) أنت طالق (ثلاثة أنصاف) طلقتين، فثلاث. نصاً، لأن نصف
الطلقتين واحدة، وقد كرره ثلاثاً، أشبه أنت طالق ثلاثاً. (أو) قال: (أربعة
أثلاث) طلقتين، فثلاث؛ لأنها ثمانية أثلاث بطلقتين وثلثا طلبة، ويكمل. (أو)
قال: (خمس أرباع طلقتين) فثلاث؛ لأن مجموعهما عشرة أرباع باثنتين
ونصف، فيكمل. (ونحوه) كسبعة أسداس طلقتين، فثلاث. (أو) أنت طالق
(نصف طلبة، وثلث طلبة، وسدس طلبة، ونحوه) كربع طلبة، وخمس طلبة

(١) بعدها في (ز): «وطلبة».

فثلاثٌ. ولأربع: أوقعتُ بينكن، أو عليكن طليقةً، أو ثنتين، أو ثلاثاً،
أو أربعاً، أو لم يقل: أوقعتُ، وقع بكل طليقة.
و: خمساً، أو ستاً، أو سبعاً، أو ثمانية، وقع بكل ثنتان.
و: تسعاً فأكثر، أو:

شرح منصور

وتسع طليقة، (فثلاث) لدلالة اللفظ أن كل جزء من طليقة غير التي منها الجزء الآخر، وإلا لم يحتج إلى تكرار لفظ طليقة، فيقع من كل واحدة جزء، فتكمل، وأيضاً فاللفظ إذا ذكر، ثم أعيد منكرأ، فالثاني غير الأول، وإن أعيد معرّفاً، فهو الأول، كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۖ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح ٥-٦] فالعسر الثاني هو الأول، واليسر الثاني غير الأول، فلهذا قيل: لن يغلب عسر يسرين. ومن قال لامراته: أنت طليقة، أو نصف طليقة، ونحوه، أو ثلث طالق، ونحوه، فطليقة، بناء على أن: أنت الطلاق، صريح.

(و) إن قال (لأربع) زوجاته: (أوقعتُ بينكن) طليقة، أو ثنتين، أو ثلاثاً، أو أربعاً، (أو) قال هن: أوقعتُ (عليكن طليقةً، أو ثنتين، أو ثلاثاً، أو أربعاً) وقع بكل طليقة. (أو لم يقل: أوقعت) بل قال: بينكن أو عليكن طليقة، أو ثنتان، أو ثلاث، أو أربع، (وقع بكل) واحدة منهن (طليقة) لاقتضاء اللفظ قسمة ما أوقعه بينهن، فلكل واحدة من الطليقة ربع، ومن الثنتين نصف، ومن الثلاث ثلاثة أرباع، ثم يكمل، ومن الأربع واحدة.

(و) إن قال للأربع: أوقعتُ بينكن أو عليكن (خمساً) أي: خمس طلاقات، (أو ستاً، أو سبعاً، أو ثمانية) وكذا إن لم يقل: أوقعت، / (وقع بكل) واحدة منهن (ثنتان) لأن نصيب كل واحدة من خمسة واحدة وربع، ومن ست واحدة ونصف، ومن سبعة واحدة وثلاثة أرباع،^(١) ويكمل الكسر، ومن ثمانية طلقتان. (و) إن قال لأربع: أوقعت بينكن أو عليكن (تسعاً فأكثر) كعشر طلاقات، أو إحدى عشرة، أو ثنتي عشرة، أو لم يقل: أوقعت، وقع ثلاث لما^(٢) مر^(٣). (أو) قال لأربع^(٣): أوقعت

(١) في الأصل: «كما مر».

(٢-٢) في (ز): «واثنتي عشرة، ولو لم يقل: أوقعت، وقع ثلاث، وتسعاً فأكثر؛ لما مر».

(٣) ليست في الأصل و(ز) و(م).

طَلَقَةً وَطَلَقَةً وَطَلَقَةً، وَقَعَ ثَلَاثٌ، ك: طَلَّقْتُكَ ثَلَاثًا.

و: نَصْفُكَ وَنَحْوُهُ، أَوْ بَعْضُكَ، أَوْ جِزْءٌ مِنْكَ، أَوْ دُمُكَ، أَوْ حَيَاتُكَ، أَوْ يَدُكَ، أَوْ إصْبَعُكَ طَالِقٌ، وَلَهَا يَدٌ أَوْ إصْبَعٌ، طَلَّقْتُ.
و: شَعْرُكَ، أَوْ ظُفْرُكَ، أَوْ سِنَّكَ، أَوْ رِيقُكَ، أَوْ دَمْعُكَ، أَوْ

شرح منصور

بينكن أو عليكن (طَلَقَةً وَطَلَقَةً وَطَلَقَةً، وَقَعَ) بكل منهن (ثَلَاثٌ) طَلَقَاتٍ؛
لأن العطف^(١) اقتضى قَسَمَ كل طَلَقَةٍ على حدثها، ثم يكمل الكسر، (ك) - قوله:
(طَلَّقْتُكَ ثَلَاثًا) قال في «الشرح»^(٢): ويستوي في ذلك المدخول بها وغيرها في
قياس المذهب؛ لأن الواو لا تقتضي ترتيباً. وإن قال: أوقعت بينكن نصف طَلَقَةٍ
وثَلثَ طَلَقَةٍ وسدس طَلَقَةٍ، فكذلك. وإن قال: أوقعت بينكن طَلَقَةً فَطَلَقَةٍ وَطَلَقَةٍ،
أو^(٣) طَلَقَةٍ ثُمَّ طَلَقَةٍ ثُمَّ طَلَقَةٍ، طَلَّقَن ثَلَاثًا، إلا غير مدخول بها، فتبين بالأولى.

(و) إن قال لامرأته: (نَصْفُكَ وَنَحْوُهُ) كَثَلْتُكَ أَوْ خَمَسْتُكَ طَالِقٌ، طَلَّقْتُ.
(أَوْ) قال: (بَعْضُكَ) طَالِقٌ^(٤)، (أَوْ) قال: (جِزْءٌ مِنْكَ) طَالِقٌ، طَلَّقْتُ. ولو
زاد: من ألف جزء ونحوه؛ لأنه أضاف الطلاق إلى جملة لا تتبع بعض في الحل
والحرمة، وقد وجد فيها ما يقتضي التحريم، فغلب، كاشتراك مسلم ومجوسي
في قتل صيد. (أَوْ) قال: (دُمُكَ) طَالِقٌ، (أَوْ) قال: (حَيَاتُكَ) طَالِقٌ، (أَوْ) قال:
(يَدُكَ) طَالِقٌ، (أَوْ) قال: (إصْبَعُكَ) طَالِقٌ، وَلَهَا يَدٌ، أَوْ إصْبَعٌ، طَلَّقْتُ لإضافة
الطلاق إلى جزء ثابت استباحه بعقد النكاح، أشبه الجزء الشائع، بخلاف:
زَوَّجْتُكَ نَصْفَ بَنِي، وَنَحْوَهُ، فلا يصح النكاح.

(و) إن قال: (شَعْرُكَ) طَالِقٌ، (أَوْ) قال: (ظُفْرُكَ) طَالِقٌ، (أَوْ) قال:
(سِنَّكَ) طَالِقٌ، (أَوْ) قال: (رِيقُكَ) طَالِقٌ، (أَوْ) قال: (دَمْعُكَ) طَالِقٌ، (أَوْ)

(١) في (ز): «اللفظ».

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٤٢/٢٢.

(٣) بعدها في الأصل: «أو أوقعت بينكن».

(٤) بعدها في (ز) و(م): «طلقت».

لَبْنُكَ، أَوْ مَنِيَّكَ، أَوْ رَوْحُكَ، أَوْ حَمْلُكَ، أَوْ سَمْعُكَ، أَوْ بَصْرُكَ، أَوْ سَوَادُكَ، أَوْ بِيَاضُكَ أَوْ نَحْوُهَا، أَوْ يَدُكَ، وَلَا يَدَ لَهَا، طَالِقٌ، أَوْ: إِنْ قَمَتِ فَهِيَ طَالِقٌ، فَقَامَتْ وَقَدْ قَطِيعَتْ، لَمْ تَطْلُقْ. وَعَتَقٌ فِي ذَلِكَ، كَطَلَاقٍ.

فصل فيما تخالف به المدخول بها غيرها

تَطْلُقُ مَدْخُولٌ بِهَا

شرح منصور

قال: (لبنك) طالق، (أو) قال: (منيك) طالق، (أو) قال: (روحك) طالق، (أو) قال: (حملك) طالق، (أو) قال: (سمعك) طالق، (أو) قال: (بصرك) طالق، (أو) قال: (سوادك) طالق، (أو) قال: (بياضك) طالق، (أو) قال (نحوها) كطولك أو قصرك طالق، لم تطلق. قال أبو بكر: لا يختلف قول أحمد أنه لا يقع طلاقٌ وظهارٌ وعتقٌ وحرامٌ بذكر الشعر والسن والظفر والروح، وبذلك أقول^(١). انتهى. لأن الروح ليست عضواً ولا شيئاً يستمتع به، أشبهت السمع والبصر، لأنها تزول عن الجسد في حال سلامة الجسد، وهي حال النوم، كما يزول الشعر، ولأن الشعر، ونحوه أجزاء تنفصل منها حال السلامة، أشبهت الريق والعرق والحمل. (أو) قال لها: (يدك)، ولا يد لها، طالق) لم تطلق؛ لإضافة الطلاق إلى ما ليس منها، وكذا إن قال لها: أصبعك طالق، ولا أصبع لها. (أو) قال لها: (إن قمت، فهي) أي: يدك (طالق، فقامت وقد قطعت) يدها قبل قيامها، (لم تطلق) لأن الشرط وجد ولا يد لها، كما لو نجزه إذن.

١٥٤/٣

(وعتق في ذلك) أي: المذكور من الصور، (كطلاق) فإن أضيف العتق إلى ما تطلق به المرأة كيدها، وقع، وإلا، فلا، كشعرها.

فصل فيما تخالف به الزوجة المدخول بها غيرها

أي: التي لم يدخل بها. (تطلق) زوجة (مدخول بها) بوطء، أو خلوة في

(١) معونة أولي النهى ٥٣٠/٧.

بَأَنْتِ طَالِقٌ، أَنْتِ طَالِقٌ، ثِنْتَيْنِ، إِلَّا أَنْ يَنْوِي بِتَكَرَّارِهِ تَأْكِيداً مُتَّصِلاً، أَوْ إِفْهَاماً.

وإن أَكَّدَ أَوَّلَى بِثَالِثَةٍ، لَمْ يُقْبَلْ. وَبِهِمَا، أَوْ ثَانِيَةً بِثَالِثَةٍ، قُبِلَ.
وإن أَطْلَقَ التَّأْكِيدَ، فَوَاحِدَةٌ.

و: أَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ، فَثَلَاثٌ مُعَاً. وَيُقْبَلُ

شرح منصور

عقد صحيح (ب) قول زوجها لها: (أنت طالق، أنت طالق، ثنتين) لأن اللفظ للإيقاع، فيقتضي الوقوع، كما لو لم يتقدمه مثله، (إلا أن ينوي بتكراره تأكيداً متصلاً أو إفهاماً) لانصرافه عن الإيقاع بنية ذلك. وغير المدخول بها تبين بالأولى، نوى بالثانية الإيقاع أولاً، متصلاً أو لا. روي ذلك عن علي، وزيد بن ثابت، وابن مسعود^(١). فإن لم يتصل؛ بأن قال للمدخول بها: أنت طالق، وسكت ما يمكنه كلام فيه، ثم أعاده لها، طلقت ثانية، ولو نوى التأكيد؛ لأنه تابع، وشرطه الاتصال، كسائر التوابع.

(وإن) قال لمدخول بها: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، و(أكد) الـ (أولى بـ) الـ (ثالثة^(٢))، لم يُقْبَلْ، للفصل بينهما بالثانية، فتقع الثلاث. (و) إن أكد الأولى (بهما) أي: الثانية والثالثة، قبل؛ لعدم الفصل بينهما، وتقع واحدة. (أو) قال: أردت تأكيد (ثانية بثالثة، قبل) لما مر، فيقع ثنتان وإن لم يقصد بالثانية تأكيداً. (وإن أطلق التأكيد) بأن أراد التأكيد، ولم يعين تأكيد أولى ولا ثانية، (فواحدة) لانصراف ما زاد عليها عن الإيقاع بنية التأكيد.

(و) إن قال لها: (أنت طالق وطالق وطالق، فثلاث) طلقات (معاً) مدخولاً بها كانت أو غيرها؛ لأن الواو تقتضي الجمع بلا ترتيب. (ويقبل)

(١) أخرج قول علي وابن مسعود البيهقي في «السنن الكبرى» ٣٣٤/٧، وأورد البيهقي في «معرفه السنن والآثار» ٦٦/١١ عن الشافعي قال: بلغنا عن عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله ابن مسعود، وزيد بن ثابت وإبراهيم بذلك.

(٢) في الأصل و (م) : «بثالثة» .

حُكماً تأكيداً ثانيةً بثالثة، لا أولى بثانية.

وكذا «الفاء» و«ثم». وإن غايرَ الحروف، لم يُقبل. ويُقبلُ حكماً تأكيداً في: أنتِ مطلقة، أنتِ مسرحة، أنتِ مفارقة، لا مع «واو» أو «فاء» أو «ثم».

وإن أتى بشرطٍ أو استثناءٍ أو صفةٍ، عقبَ جملةٍ، اختصَّ بها...

شرح منصور

منه (حكماً) إرادة (تأكيداً ثانيةً بثالثة) لمطابقتها لها في لفظها، و(لا) يقبل منه تأكيد (أولى بثانية) لعدم مطابقتها لها؛ لاقرانها بالعاطف دونها.

(وكذا الفاء) فلو قال: أنت طالق، فطالق، فطالق، فتطلق مدخول بها ثلاثاً، ويقبل منه حكماً تأكيداً ثانيةً بثالثة، لا أولى بثانية. (و) كذا (ثم) إذا قال: أنت طالق، ثم طالق، ثم طالق، وأكد الثانيةً بالثالثة، قبل، لا أولى بثانية. (وإن غايرَ الحروف) فقال: أنت طالق وطالق فطالق، أو أنت طالق ثم طالق فطالق، ونحوه (لم يُقبل) منه إرادة تأكيد لعدم المطابقة / في اللفظ.

١٥٥/٣

(ويقبل حكماً تأكيداً في) قوله: (أنت مطلقة، أنت مسرحة، أنت مفارقة) إذا أراد تأكيد الأولى بما بعدها، أو الثانيةً بالثالثة؛ لأنه أعاد اللفظ بمعناه. و(لا) تقبل منه إرادة التأكيد (مع واو، أو فاء، أو ثم) بأن قال: أنت مطلقة، وأنت مسرحة، وأنت مفارقة، أو أنت مطلقة فمسرحة فمفارقة، أو أنت مطلقة، ثم مفارقة، ثم مسرحة؛ لأن حروف العطف تقتضي المغايرة.

(وإن أتى بشرطٍ) عقب جملة اختص بها، كقوله: أنت طالق، أنت طالق إن دخلت الدار، فتطلق مدخولاً بها: الأولى في الحال، والثانية إذا دخلت الدار. (أو) أتى بـ (استثناء) عقب جملة اختص بها. فأنت طالق، أنت طالق إلا واحدة، يقع اثنتان؛ لاختصاص الاستثناء بالجملة الأخيرة، فقد استثنى الكل، أشبه: أنت طالق طلبة إلا طلبة. (أو) أتى بـ (صفة عقب جملة) نحو: أنت طالق، أنت طالق صائمة، (اختصَّ بها) فتطلق الأولى في الحال، والثانية

بخلاف معطوفٍ ومَعطوفٍ عليه.

و: أنتِ طالقٌ، لا بل أنتِ طالقٌ، فواحدة.

و: أنتِ طالقٌ فطالقٌ، أو ثم طالقٌ، أو بل طالقٌ، أو بل أنتِ طالقٌ،
أو: طَلقةٌ بل طَلقتين، أو: بل طَلقةٌ، أو: طَلقةٌ قبلَ طَلقةٍ، أو قبلها طَلقةٌ.
ولم يُرد: في نكاحٍ، أو من زوجٍ قبلَ ذلك، ويُقبلُ حُكماً، إن كان وُجد

شرح منصور

إذا صامت، (بخلاف معطوفٍ ومَعطوفٍ عليه) إذا تعقبه شرط أو صفة،
فيعودان للكل. فقوله: أنت طالق، ثم أنت طالق إن قدم زيد، لا تطلق حتى
يقدم، فيقع طلقتان إن دخل بها، وإلا فواحدة. وكذا: أنت طالق، وطالق
صائمة، فتطلق بصيامها طلقتين. ويأتي ما في الاستثناء في بابه.

(و) إن قال لها: (أنت طالق، لا بل أنت طالق، فواحدة) نصاً، لأنه
صرح بنفي الأول، ثم أثبت بعد نفيه، فالمثبت هو المنفي بعينه، وهو الطلقة
الأولى، فلا يقع به أخرى، وهو قريبٌ من الاستدراك، كأنه نسي أن الطلاق
الموقع لا يُنفي، فاستدرك وأثبته؛ لتلا يتوهم السامعُ أن الطلاق قد ارتفع بنفيه،
فهو إعادة للأول لا استئناف طلاق.

(و) إن قال لها: (أنت طالق فطالق، أو) قال: أنت طالق (ثم طالق، أو) قال:
أنت طالق (بل طالق، أو) قال: أنت طالق (بل أنت طالق، أو) قال: أنت طالق
(طلقة بل طلقتين، أو) أنت «طالق طَلقة»^(١) (بل طَلقة) فشتان؛ لأن حروف العطف
تقتضي المغايرة، و«بل» من حروف العطف إذا كان بعدها مفرد كما هنا؛ لأن اسم
الفاعل من المفردات، وإن تحمل الضمير، وفي طَلقة بل طلقتين، الأولى داخلةٌ فيهما،
(أو) قال: طالق (طلقة قبل طَلقة أو) طالق طَلقة (قبلها طَلقة، ولم يُرد: في
نكاح) قبل ذلك (أو من زوج قبل ذلك) فشتان. فإن أراد: في نكاح أو من زوج
قبله، فواحدة، (ويُقبل) منه ذلك (حكماً، إن كان وجد) نكاح أو زوج / قبله .

١٥٦/٣

(١-١) في (ز): «طلقة فطلقة».

أو: بعد طلاق، أو بعدها طلاقاً ولم يُرد: سيوقعها، ويُقبلُ حكماً، فثنتان،
إلا غير مدخول بها، فتبين بالأولى، ولا يلزم ما بعدها.
و: أنت طالق طلاقاً معها طلاقاً، أو مع طلاق، أو: فوقها، أو فوق
طلاق، أو تحتها، أو تحت طلاق، أو: طالق وطالق. فثنتان.
و: طالق طالق طالق، فواحدة، ما لم ينو أكثر.
ومعلق في هذا، كمنجز.

ف: إن قمتِ فأنتِ طالق وطالق وطالق، أو آخر الشرط،

شرح منصور

(أو) قال: طالق طلاق (بعد طلاق، أو) طلاق (بعدها طلاق ولم يرد) بقوله: بعد
طلاق أو بعدها طلاق (سيوقعها) عليها بعد. (ويقبل) منه (حكماً) إرادة ذلك؛
لاحتماله، (فثنتان) يقعان عليه (إلا غير مدخول بها، فتبين بـ) الطلاق (الأولى
ولا يلزم) ها (ما بعدها) لأنها تصير بالبينونة كالأجنبية.

(و) إن قال: (أنت طالق طلاقاً^(١) معها طلاقاً، أو) ^(٢) طالق طلاق (مع
طلاق، أو) ^(٢) طالق طلاق (فوقها) طلاق، (أو) طلاق (فوق طلاق، أو) طلاق
(تحتها) طلاق، (أو) طلاق (تحت طلاق، أو) أنت (طالق وطالق، فثنتان)
مدخولاً بها كانت أو غيرها؛ لإيقاعه الطلاق بلفظ يقتضي وقوع طلقتين،
فوقعتا معاً، كما لو قال: أنت طالق طلقتين.

(و) إن قال: أنت (طالق طالق طالق، ف) طلاقاً (واحدة) لعدم ما
يقتضي المغيرة، (ما لم ينو أكثر) من واحدة، فيقع ما نواه.

(ومعلق في هذا) المذكور (كمنجز) على ما سبق تفصيله.

(ف) لو قال: (إن قمت، فأنت طالق وطالق وطالق) فقامت، فثلاث
ولو غير مدخول بها، لأن الواو لمطلق الجمع. (أو آخر الشرط) فقال: أنت
طالق وطالق وطالق إن قمت، فقامت، فثلاث معاً، ويُقبل حكماً تأكيداً ثانية

(١) بعدها في (ز) و(س): «طلاق».

(٢-٢) ليست في الأصل.

أو كرّره ثلاثاً بالجزاء، أو: فأنت طالق طلاقاً معها طلقتان، أو مع طلقتين، فقامت، فثلاث.

و: إن قمت فأنت طالق فطالق، أو ثم طالق، فقامت، فطلاقاً إن لم يدخل بها. وإلا فثنتان.

وإن قصد إفهاماً، أو تأكيداً في مكرّر مع جزاء، فواحدة.

شرح منصور

بثالثة، لا تأكيداً أولى بثانية، (أو كرره) أي: الشرط (ثلاثاً بالجزاء) بأن قال: أنت طالق إن قمت، أنت طالق إن قمت، أنت طالق إن قمت، فقامت (١)، فثلاث. (أو) قال: إن قمت (فأنت طالق طلاقاً معها طلقتان، أو) (٢) طالق طلاقاً (٢) (مع طلقتين، فقامت، فثلاث) معاً؛ لاقتضاء اللفظ ذلك، كقوله: ثلاثاً.

(و) إن قال: (إن قمت، فأنت طالق فطالق، أو) إن قمت، فأنت طالق (ثم طالق، فقامت، ف) يقع بها (طلاقاً إن لم يدخل بها) لأنها تبين بالأولى، فلا تلحقها الثانية. (وإلا) بأن كانت مدخولاً بها، (فثنتان) إذا قامت؛ لوقوع الأولى رجعية، وهي يلحقها طلاقه.

(وإن قصد) موقع (إفهاماً أو) قصد (تأكيداً في مكرّر) متصل (مع

جزاء) كقوله: إن قمت، فأنت طالق، إن قمت فأنت طالق، يقصد إفهامها (٣) أو التأكيد، (فواحدة) لصرفه عن الإيقاع، كما سبق في المنجز.

(١) ليست في الأصل.

(٢-٢) في (س): «أو قال إن قمت».

(٣) في (س): «إفهاماً».

باب الاستثناء في الطلاق

وهو: إخراج بعض الجملة بـ «إلا»، أو ما قام مقامها، من متكلم واحد.

وشُرط فيه: اتصال معتاد لفظاً، أو حكماً، كانقطاعه بتنفس ونحوه، ونَيْتُه، قبل تمام مُسْتثنى منه.

شرح منصور

١٥٧/٣

(وهو) لغة من الثني، وهو الرجوع يقال: ثنى رأس البعير إذا عطفه إلى ورائه، فكان المستثنى رجع في قوله إلى ما قبله. واصطلاحاً: (إخراج بعض الجملة) أي: مدخول اللفظ (بـ) لفظ (إلا، أو ما قام مقامها) / كغير، وسوى، وليس، وعداء، وخلا، وحاشا، (من متكلم واحد) فلا يصح استثناء غير موقع؛ لاعتبار نيته قبل تمام مستثنى منه.

(وشُرط) بالبناء للمجهول، (فيه) أي: الاستثناء، (اتصال معتاد) لأن غير المتصل لفظاً يقتضي رفع ما وقع بالأول، ولا يمكن رفع الطلاق إذا وقع، بخلاف المتصل؛ إذ الاتصال يجعل اللفظ جملة واحدة، فلا يقع الطلاق قبل تمامها، ولولا ذلك لما صحَّ التعليق.

ويكون الاتصال إما (لفظاً) بأن يأتي به متوالياً، (أو) يكون (حكماً، كانقطاعه) أي: الاستثناء عما قبله (بتنفس ونحوه) كسعال أو عطاس، بخلاف انقطاعه بكلام معترض، أو سكوت طويل، لا يسير، أو طول كلام متصل بعضه ببعض، ^(١) فلا يبطله ^(٢). قاله الطوفي ^(٢).

(و) شرط الاستثناء أيضاً (نَيْتُه قبل تمام مستثنى منه) فإذا قال: أنت طالق ثلاثاً، إلا واحدة، لم يعتد بالاستثناء إن لم ينوه قبل تمام قوله: ثلاثاً.

(١-١) ليست في (س).

(٢) في شرح مختصر الروضة ٥٩٠/٢.

وكذا شرط ملحق، وعطف مغير.

ويصح في نصف فأقل، من مطلقات وطلقات.

ف: أنت طالق ثنتين إلا طلقة، يقع طلقة.

و: ثلاثاً إلا طلقة، أو: إلا ثنتين إلا طلقة، أو: إلا واحدة إلا واحدة،..

شرح منصور

(وكذا شرط ملحق) أي: لاحق لآخر الكلام، كانت طالق إن قمت، فيشترط اتصاله عادةً ونيته قبل تمام: أنت طالق. (و) كذا (عطف مغير) نحو: أنت طالق أو لا، فلا يقع به طلاق إن اتصل عادة ونواه قبل تمام معطوف عليه، وكذا الاستثناء بالمشيئة ونية العدد، حيث يؤثر ذلك؛ لأنها صوارف للفظ عن مقتضاه، فوجب مقارنتها لفظاً ونيةً، كالاستثناء.

(ويصح) استثناء (في نصف فأقل) نصاً، لأنه كلام متصل أبان به أن المستثنى غير مراد بالأول، فصح، كقول الخليل وَاللَّيْلِ وَالنَّجْمِ : ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ [الزخرف: ٢٦-٢٧]. يريد به البراءة مما سوى الله عز وجل، وقوله تعالى: ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤] وأما استثناء أكثر من النصف، فلا يصح؛ لما يأتي في الإقرار. (من مطلقات) كزوجتي طالقان، إلا فلانة، أو زوجاته الأربع طوالق، إلا فلانة وفلانة، (و) من (طلقات).

(ف) لو قال لامرأته: (أنت طالق ثنتين إلا طلقة يقع عليها (طلقة) واحدة لرفعه الثانية بالاستثناء.

(و) إن قال لها: أنت طالق (ثلاثاً إلا طلقة) يقع ثتان. (أو) أنت طالق ثلاثاً (إلا ثنتين إلا طلقة) يقع ثتان؛ لأنه استثنى من الثنتين واحدة، فبقي واحدة استثناه من الثلاث، فبقي ثتان. (أو) قال: أنت طالق ثلاثاً (إلا واحدة إلا واحدة) يقع ثتان؛ لصحة الاستثناء الأول، والثاني مؤكد له.

أو: إلا واحدة وإلا واحدة، أو: طلبة وثنتين إلا طلبة، أو: أربعاً إلا
ثنتين، يقع ثنتان.

و: ثلاثاً إلا ثلاثاً، أو: إلا ثنتين أو: إلا جزء طلبة، كنصف وثلاث
ونحوهما، أو: إلا ثلاثاً إلا واحدة.

أو: خمساً، أو: أربعاً، إلا ثلاثاً، أو: إلا واحدة، أو: طالق وطالق
وطالق إلا واحدة،

شرح منصور

١٥٨/٣

(أو) قال: أنت طالق ثلاثاً (إلا واحدة وإلا واحدة) يقع ثنتان/ إلغاء
للاستثناء الثاني؛ لئلا يلزم استثناء أكثر من النصف. (أو) قال: أنت طالق
(طلبة وثنتين إلا طلبة) يقع ثنتان لصحة استثناء واحدة من اثنتين؛ لأنها
نصفهما. (أو) قال: أنت طالق (أربعاً إلا ثنتين، يقع ثنتان) لصحة استثناء
النصف.

(و) إن قال: أنت طالق (ثلاثاً إلا ثلاثاً) يقع ثلاث؛ لأنه استثناء للكل،
ولا يصح. (أو) أنت طالق ثلاثاً (إلا ثنتين) يقع ثلاث؛ لأن استثناء أكثر من
النصف لا يصح. (أو) أنت طالق ثلاثاً (إلا جزء طلبة، كنصف وثلاث
ونحوهما) كربع أو خمس أو سدس، يقع ثلاث؛ لأن الطلاق لا يتبعض،
فيكمل الباقي من الطلبة. (أو) أنت طالق ثلاثاً (إلا ثلاثاً إلا واحدة) يقع
ثلاث؛ لأنه استثنى واحدة من الثلاث، بقي اثنتان واستثناءهما من الثلاث
الأولى، وهو استثناء أكثر من النصف، فلا يصح. (أو) قال: أنت طالق
(خمساً) إلا ثلاثاً، (أو) أنت طالق (أربعاً إلا ثلاثاً) يقع ثلاث؛ لأنه استثناء
أكثر من النصف. (أو) قال: أنت طالق أربعاً (إلا واحدة) يقع ثلاث؛ لبقائها
بعد الاستثناء. (أو) أنت (طالق وطالق وطالق إلا واحدة) يقع ثلاث؛ لعود
الاستثناء لما يليه، فهو كاستثناء الكل.

أو: إلا طالقاً أو: ثنتين وطلقةً إلا طلبةً، أو: ثنتين ونصفاً إلا طلبةً،
أو: ثنتين وثلثين إلا ثنتين، أو: إلا واحدةً، يقع ثلاثٌ، كعطفه بالفاءِ
أو ثم.

و: أنت طالق ثلاثاً، واستثنى بقلبه: إلا واحدةً، يقع الثلاثُ.

شرح منصور

وإن أراد الاستثناء من المجموع في^(١) ذلك، دُين، وقُبل حكماً. قاله في
«الإقناع»^(٢). (أو) أنت طالق وطالق وطالق، (إلا طالقاً، أو) أنت طالق
(ثنتين وطلقةً إلا طلبةً، أو: ثنتين ونصفاً إلا^(٣) طلبةً أو: ثنتين^(٤) وثلثين إلا
ثنتين) يقع ثلاث؛ لما تقدم. (أو) أنت طالق ثنتين^(٥) وثلثين (إلا واحدةً، يقع
ثلاث) طلقات؛ لبقائها بعد الاستثناء، (كعطفه بالفاءِ أو) بـ (ثم) بأن قال:
أنت طالق ثنتين فثنتين إلا ثنتين أو: إلا واحدةً، أو: أنت طالق ثنتين ثم ثنتين
إلا ثنتين أو^(٦) إلا واحدةً. وإن قال: أنت طالق واحدةً وواحدةً وواحدةً إلا
واحدةً وواحدةً وواحدةً، قال في «الترغيب»: وقعت الثلاث على الوجهين^(٧).
(و) إن قال لزوجته: (أنت طالق ثلاثاً واستثنى بقلبه: إلا واحدةً، يقع)
الطلاق (الثلاث) لأن العدد نصٌ فيما تناوله، فلا يرتفع^(٨) بالنية ما ثبت بنصٍ
اللفظ؛ لأنه أقوى منها. وإن نوى بالثلاث اثنتين،^(٩) فقد استعمل^(١٠) اللفظ في
غير ما يصلح له، فوقع مقتضى اللفظ، ولغت النية.

(١) في (س): «وي».

(٢) ٤٩١/٣.

(٣-٣) ليست في (س).

(٤) بعدما في (ز) و(س) «فثنتين».

(٥) ليست في (س).

(٦) معونة أولي النهى ٥٤٠/٧.

(٧) في (ز) و(م): «يقع».

و: نسائي الأربع طوالق، واستثنى واحدة بقلبه، طلقن. وإن لم يقل: الأربع، لم تطلق المستثناة.

وإن استثنى من سألته طلاقها، دُيِّنَ، ولم يُقبل حكماً. وإن قالت: طلق نساءك، فقال: نسائي طوالق، طَلَّقْتُ، ما لم يستثنها. وفي «القواعد»: قاعدة: المذهب أن الاستثناء يرجع إلى ما يملكه،

شرح منصور

١٥٩/٣

(و) إن قال من له أربع نسوة: (نسائي الأربع طوالق، واستثنى واحدة بقلبه، طلقن) كلهن؛ لما سبق. (وإن لم يقل: الأربع) / بل قال: نسائي طوالق، واستثنى واحدة منهن بقلبه، (لم تطلق المستثناة) لأنه اسم عام يجوز التعبير به عن بعض ما وُضع له، واستعمال العام في الخاص كثير، فينصرف اللفظ بنية ما أراده فقط.

(وإن) سألته إحدى نسائه طلاقها، فقال: نسائي طوالق، و(استثنى من سألته طلاقها، دُيِّنَ) لأنه لفظ عام يحتمل التخصيص، (ولم يُقبل) منه ذلك (حكماً) لأن طلاقه جواب سؤالها لنفسها، فدعواه صرفه عنها بخلاف الظاهر، ولأنها سبب «الطلاق، وسبب^(١) الحكم لا يجوز إخراجها من العموم بالتخصيص. (وإن) كانت (قالت) له: (طلق نساءك فقال: نسائي طوالق، طَلَّقْتُ) القائلة بباقي نسائه؛ لعموم اللفظ مع عدم المخصص، (ما لم يستثنها) ولو بقلبه، فلا تطلق؛ لأن خصوص السبب يقدم على عموم اللفظ، ويُقبل منه حكماً.

(وفي) كتاب «(القواعد) الأصولية»^(٢) للعلامة علاء الدين بن اللحام (قاعدة: المذهب أن الاستثناء يرجع إلى ما يملكه) أي: من عدد الطلاق، لا إلى ما لفظ به ،

(١-١) ليست في (ز).

(٢) القواعد الأصولية ص ٢٥٦-٢٦٠.

والعطف بالواو يصير الجملتين واحدة. وقاله جمع. المنقح: وليس على إطلاقه.

شرح منصور

(و) أن (العطف بالواو يصير الجملتين واحدة) أي: بخلاف العطف بالفاء وثم. (وقاله) أي: ما ذكره في «القواعد» (جمع). قال (المنقح^(١)): وليس ما في «القواعد»: وقاله جمع، (على إطلاقه) بدليل ما تقدم في قوله: أنت طالق أربعاً إلا ثنتين، يقع ثنتان، ولو رجع إلى ما يملكه، وقع ثلاث؛ لأن استثناء أكثر من النصف لا يصح. وقوله: أنت طالق وطالق وطالق إلا طالقاً ونحوه، يقع ثلاث، ولو صير العطف الجمل واحدة كان بمنزلة قوله: أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة.

(١) معونة أولي النهى ٥٤١/٧.

باب الطلاق في الماضي والمستقبل

إذا قال: أنت طالق أمس، أو: قبل أن أتزوجك، ونوى وقوعه إذن، وقع. وإلا لم يقع، ولو مات أو جن أو خرس قبل العلم بمراذه.
و: أنت طالق ثلاثاً قبل قدوم زيد بشهر، فلها النفقة. فإن قدم قبل مضيّه، أو معه، لم يقع.

وإن قدم بعد شهر وجزء تطلق فيه،

شرح منصور

(الطلاق في الماضي والمستقبل) أي: تقييد الطلاق بالزمن الماضي والمستقبل.

(إذا قال) لامرأته: (أنت طالق أمس، أو) قال لها: أنت طالق (قبل أن أتزوجك، ونوى) بذلك (وقوعه) أي: الطلاق (إذن وقع) في الحال؛ لإقراره على نفسه بما هو أغلظ في حقه. (وإلا) ينو وقوعه إذن؛ بأن أطلق، أو نوى إيقاعه في الماضي، (لم يقع) لأن الطلاق رفع للاستباحة، ولا يمكن رفعها في الماضي، كما لو قال لها: أنت طالق قبل قدوم زيد بيومين، فقدم اليوم، (ولو مات أو جن أو خرس قبل العلم بمراذه) أي: فلا يقع طلاقه؛ لأن العصمة ثابتة ييقين، فلا تزول مع الشك فيما أراده. وإن قال: أردت أن زوجاً قبلي طلقها، أو أنني طلقته في نكاح قبل هذا، قبل منه/ إن احتمل صدقه، ولم تكذبه قرينة غضب أو سؤال طلاق، ونحوه.

١٦٠/٣

(وإن) قال لامرأته: (أنت طالق ثلاثاً قبل قدوم زيد بشهر، فلها النفقة) أي: لم تسقط نفقتها بالتعليق، بل تستمر إلى أن يتبين وقوع الطلاق؛ لأنها محبوسة لأجله. (فإن قدم) زيد (قبل مضيّه) أي: الشهر، لم يقع. (أو) قدم (معه) أي: مع مضي الشهر، (لم يقع) عليه طلاق؛ لأنه لا بد من مضي جزء يقع فيه الطلاق بعد مضي الشهر.

(وإن قدم) زيد (بعد شهر وجزء تطلق فيه) أي: يتسع لوقوع الطلاق،

تَبَيَّنَ وَقُوعُهُ، وَأَنَّ وَطْأَهُ مُحَرَّمٌ، وَلَهَا الْمَهْرُ.

فَإِنْ خَالَعَهَا بَعْدَ الْيَمِينِ يَوْمٌ، وَقَدِمَ بَعْدَ شَهْرٍ وَيَوْمَيْنِ، صَحَّ الْخُلْعُ،
وَبُطِلَ الطَّلَاقُ. وَعَكْسُهُمَا بَعْدَ شَهْرٍ وَسَاعَةٍ.

وَإِنْ لَمْ يَقَعْ الْخُلْعُ، رَجَعَتْ بِعَوْضِهِ، إِلَّا الرَّجْعِيَّةَ، فَيَصَحُّ خُلْعُهَا.

شرح منصور

(تَبَيَّنَ وَقُوعُهُ) أي: الطلاق؛ لأنه أوقعه على صفة، فإذا حصلت، وقع، كقوله: أنت طالق قبل شهر رمضان^(١)، أو قبل موتك بشهر، (و) تبين (أن وطأه) بعد التعليق (محرم) إن كان الطلاق بائناً؛ لأنها كالأجنبية. (ولها المهر) بما نال من فرجها. قال بعض أصحابنا: يحرم عليه وطؤها من حين عقده هذه الصفة إلى حين موته، فإن كلَّ شهر يأتي يحتمل أن يكون شهر وقوع الطلاق فيه. واقتصر عليه في «المستوعب»^(٢) و«القواعد الأصولية»^(٣).

(فَإِنْ خَالَعَهَا بَعْدَ الْيَمِينِ) أي: التعليق (يوم) مثلاً، (وقدم) زيد (بعد شهر ويومين، صح الخلع) إن لم يكن حيلة لإسقاط يمين الطلاق على ما سبق، (وبطل الطلاق) لأنه صادفها بائناً بالخلع. (وعكسهما) أي: يطل الخلع، ويصحُّ الطلاق إن خالعه بعد اليمين ويومين، وقدم زيد (بعد شهر وساعة) من^(٤) اليمين؛ لأن الخلع صادفها بائناً بالطلاق.

(وَإِنْ لَمْ يَقَعْ) أي: حيث قلنا: لا يصح (الخلع، رجعت) الزوجة (بعوضه) لحصول البينونة لا في مقابلته، (إلا الرجعية) أي: إلا إذا كان الطلاق المعلق رجعيًّا؛ بأن لم يكن مكملًا لما يملكه، (فيصح خلعها) لأنها في حكم الزوجات ما دامت عدتها.

(١) بعدها في الأصل: «بشهر».

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٩٥/٢٢.

(٣) القواعد والفوائد الأصولية، لابن اللحام ص ٩٩.

(٤) بعدها في (ز) و(م) «حين».

وكذا حُكْمُ: قبلَ موتي بشهرٍ. ولا إرثَ لبائنٍ؛ لعدم تهمةٍ.

و: إن مِتُّ فأنت طالقٌ قبله بشهرٍ ونحوه، لم يصحَّ.

ولا تَطْلُقُ إن قال: بعد موتي، أو: معه.

وإن قال: يومَ موتي، طَلَّقْتُ أوَّلَه. و: قبلَ موتي، يقع في الحال.

شرح منصور

(وكذا حكم) قوله لزوجته: أنت طالق (قبل موتي بشهر) فإن مات أحدهما قبل مضيِّ شهرٍ أو معه، لم يقع طلاق. لأنه لا يقع في الماضي. وإن مات بعد شهرٍ ولحظةٍ تتسع لوقوع الطلاق، تبيناً ووقوع الطلاق في تلك الساعة. (ولا إرثَ لبائنٍ؛ لـ) انقطاع النكاح بالبينونة، و(عدم تهمة) بحرمانها الميراث، وكذا أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر، وقدم بعد شهرٍ وساعة، وقد مات أحدهما بعد نحو يومين، فلا توارث إن كان الطلاق بائناً، لتبيين وقوع الطلاق قبل الموت.

١٦١/٣

(و) إن قال لامرأته: (إن مِتُّ فأنت طالق قبله بشهرٍ ونحوه) كيوم أو أسبوع، / (لم يصحَّ) التعليق؛ لأنه أوقع الطلاق بعد الموت، فلم يقع قبله؛ لمضيِّه. (ولا تطلق إن قال) لها: أنت طالق (بعد موتي أو معه) لحصول البينونة بالموت، فلم يبق نكاح يزيله الطلاق.

(وإن قال) أنت طالق (يومَ موتي، طَلَّقْتُ أوَّلَه) أي: أول اليوم الذي يموت فيه؛ لصلاحية كل جزء منه؛ لوقوع الطلاق فيه، ولا مقتضي لتأخيره عن أوَّلَه (و) إن قال: أنت طالق (قبل موتي، يقع في الحال) وكذا قبل موتك أو موت زيد؛ لأن ما قبله من حين عقد الصفة محلٌّ للطلاق، ولا مقتضي للتأخير، و: قبيل موتي، أو موتك، أو موت زيد، يقع في الجزء الذي يليه الموت؛ لأن التصغير يقتضي أن الجزء الذي يبقى يسيرٌ. وإن قال: أنت طالق قبل قدوم زيد، (١) فقال القاضي: تطلق في الحال سواء قدم زيد (١)، أو لم يقدم (٢).

(١-١) ليست في (ز).

(٢) معونة أولي النهى ٥٤٦/٧.

وإن قال: أطولكما حياة طالق، فموت إحداهما، يقع بالأخرى.

وإن تزوج أمة أبيه، ثم قال: إذا مات أبي أو اشتريتك، فأنت طالق، فمات أبوه، أو اشتراها، طَلَّقَتْ. ولو قال: إن ملكتك، فأنت طالق، فمات أبوه أو اشتراها، لم تَطْلُق. ولو كانت مدبرة، فمات أبوه، وقع الطلاق والعِتق معاً، إن خرجت من الثلث.

فصل

ويُستعمل طلاق ونحوه استعمال القسم،

شرح منصور

(وإن قال) لامراتيه: (أطولكما حياة طالق، فموت إحداهما، يقع بالأخرى) لتحقيق الصفة فيها.

(وإن تزوج أمة أبيه) بشرطه^(١)، (ثم قال) لها: (إذا مات أبي أو اشتريتك، فأنت طالق، فمات أبوه أو اشتراها، طَلَّقَتْ) لأن الموت أو الشراء سبب ملكها وطلاقها، وفسخ النكاح يترتب على الملك، فيحصل الطلاق زمن الملك السابق على الفسخ، فيثبت حكمه. (ولو قال) لها: (إن ملكتك فأنت طالق فمات أبوه أو اشتراها لم تطلق) لأن الطلاق يترتب على الملك، فيصادفها مملوكة.

(ولو كانت) زوجته (مدبرة) لأبيه، وقال لها: إن مات أبي فأنت طالق، (فمات أبوه، وقع الطلاق والعِتق معاً، إن خرجت من الثلث) أو أجاز الورثة؛ لأن الطلاق والحرية يترتبان على موته، وإن لم تخرج من الثلث^(٢) ولم تجز الورثة، فكما لو كانت باقية في الرق فتطلق أيضاً. وفي تعليقه هنا في «شرح»^(٣) نظر.

(ويُستعمل طلاق ونحوه) كعتق وظهار (استعمال القسم) بالله تعالى،

(١) بعدها في (م): «وهو صحة نكاحه للإماء».

(٢) في (س): «وإن».

(٣) معونة أولي النهى ٥٤٦/٧-٥٤٧.

ويُجعل جوابُ القسم جوابه، في غير المستحيل.

وإن علقه بفعلٍ مستحيلٍ عادةً، كأنتِ طالقٌ إن - أو لا - صعدتِ السماء، أو شاء الميتُ أو البهيمة، أو طرئت، أو قلبتِ الحجرَ ذهباً. أو مستحيلٍ لذاته، ك: إن رددتِ أمس، أو جمعتِ بين الضدَّين، أو شربتِ ماءَ الكوز، ولا ماءً فيه، لم تطلق، كحلفه بالله عليه.

شرح منصور

(ويُجعل جوابُ القسم جوابه) أي: الطلاق ونحوه، (في غير المستحيل) فمن قال لامرأته: أنت طالق لأقومن وقام، لم تطلق، وإلا طلقت. أو: أنت طالق إن أخاك لعافل، فإن كان أخوها عاقلاً، لم يحنث، وإلا حنث، وإن شك في عقله، فلا حنث؛ لأن الأصل بقاء النكاح. و: أنت طالق لا أكلتُ هذا الرغيف وأكله، حنث، وإلا فلا. و: أنت طالق ما أكلته، لم يحنث إن كان صادقاً. و: أنت طالق لولا أبوك لطلقتك، وكان صادقاً، لم تطلق، وإلا طلقت. و: إن حلفت بعقبي عبي/ فأنت طالق، ثم قال: عبي حر لأقومن، طلقت، ثم إن لم يقم، عتق عبده.

١٦٢/٣

(وإن علقه) أي: الطلاق ونحوه (بفعلٍ مستحيلٍ عادةً) وهو ما لا يُتصور في العادة وجوده، وإن وُجد خارقاً للعادة، (ك) - قوله: (أنت طالق إن) صعدت السماء، (أو) أنت طالق (لا صعدت السماء، أو) أنت طالق إن (شاء الميت) أو أنت طالق لا شاء الميت، (أو) أنت طالق إن شاءت (البهيمة) أو أنت طالق لا شاءت البهيمة، (أو) أنت طالق إن (طرئت) أو أنت طالق لا طرئت، (أو) أنت طالق إن (قلبتي الحجر ذهباً) أو أنت طالق لا قلبت الحجر ذهباً، لم تطلق. (أو) علقه بفعلٍ (مستحيلٍ لذاته) وهو ما لا يُتصور في العقل وجوده، (ك) - قوله: أنت طالق (إن رددتِ أمس، أو) أنت طالق إن (جمعتِ بين الضدين، أو) أنت طالق إن (شربتِ ماءَ الكوز، ولا ماءً فيه، لم تطلق، كحلفه بالله عليه) لأنه علقه بصفة لم توجد، ولأن ما يقصد

وإن علقه على نفيه، كَأَنْتِ طَالِقٌ لِأَشْرَبِنَ مَاءَ الْكَوْزِ، أو إن لم أشربه، ولا ماءً فيه، أو لأَصْعَدَنَّ السَّمَاءَ، أو إن لم أَصْعَدْهَا، أو لا طَلَعَتِ الشَّمْسُ، أو لَأَقْتُلَنَّ فُلَانًا، فإذا هو ميتٌ علمه، أو لا، أو لأَطِيرَنَّ، أو إن لم أَطِرْ، ونحوه، وقع في الحال.

وعتقٌ، وظهارٌ، وحرامٌ، ونذرٌ، ويمينٌ بالله، كطلاق. و: أَنْتِ طَالِقٌ الْيَوْمَ، إذا جاء غَدٌ، لَغَوٌ. و: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا عَلَى مَذْهَبِ السُّنَّةِ وَالشَّيْعَةِ وَالْيَهُودِ.....

شرح منصور

تعليقه يعلق بالمحال، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠].

(وإن علقه) أي: الطلاق ونحوه (على نفيه) أي: المستحيل عادة أو لذاته، (ك) قوله: (أنت طالق لأشربن ماء الكوز ولا ماء فيه، أو إن لم أشربه) أي: ماء الكوز، (ولا ماء فيه، أو) أنت طالق (لأصعدن السماء، أو) أنت طالق (إن لم أصعدها، أو) أنت طالق (لا طلعت الشمس، أو) أنت طالق (لأقتلن فلاناً، فإذا هو ميت علمه) أي: موته (أولاً، أو) أنت طالق (لأطيرن، أو) أنت طالق (إن لم أطر، ونحوه) كَأَنْتِ طَالِقٌ إِنْ لَمْ أَقْلِبِ الْحَجَرَ فَضَةً، (وقع) الطلاق ونحوه (في الحال) كَأَنْتِ طَالِقٌ إِنْ لَمْ أَبْعِ عِبْدِي، فمات العبد، ولأنه علقه على عدم الفعل المستحيل، وعدمه معلوم في الحال وما بعده، ولأن الخالف على فعل الممتنع كاذبٌ حانثٌ لتحقيق عدم الممتنع، فوجب أن يتحقق الحنث.

(وعتقٌ وظهارٌ وحرامٌ ونذرٌ ويمينٌ بالله) تعالى، (كطلاق) فيما سبق تفصيله.

(و) قوله لامراته: (أنت طالق اليوم إذا جاء غَدٌ، لغوٌ) لعدم تحقق شرطه؛ إذ لا يجيء الغد إلا بعد ذهاب اليوم الذي هو محلُّ الطلاق.

(و) لو قال: (أنت طالق ثلاثاً على مذهب السنة والشيعه واليهود

والنصارى، أو على سائر المذاهب، يقع ثلاثٌ.

فصل في الطلاق في زمن مستقبل

إذا قال: أنت طالق غداً، أو يوم كذا، وقع بأولهما، ولا يُدَيَّنُ، ولا يُقبلُ حكماً إن قال: أردتُ آخرهما. و: في غدٍ، أو في رجبٍ، يقعُ بأولهما. وله وطءٌ قبل وقوع. و: اليوم، أو في هذا الشهر، يقعُ في الحال. فإن قال: أردتُ: في آخر هذه الأوقات، دُيِّنَ، وقُبِلَ حكماً.

شرح منصور

والنصارى، أو على سائر المذاهب، يقع ثلاث (لقصده التأكيد، فإن لم يقل ثلاثاً، فواحدة إن لم ينو أكثر).

فصل في الطلاق في زمن المستقبل

(إذا قال) لامرأته: (أنت طالق غداً، أو) أنت طالق (يوم كذا، وقع) الطلاق (بأولهما) أي: طلوع فجرهما؛ لأنه جعل الغد ويوم كذا ظرفاً للطلاق، فكل جزء منهما صالح للوقوع فيه، فإذا وجد ما يكون ظرفاً له منهما، وقع، كأنك طالق إذا دخلت الدار، حيث تطلق بدخول أول جزء منها، والغد هو اليوم الذي يلي يومك أو ليلتك. (ولا يدَيَّن ولا يُقبل) منه (حكماً إن قال: أردت آخرهما) أي: الغد ويوم كذا؛ لأن لفظه لا يحتمله.

(و) أنت طالق (في غدٍ أو في رجب) مثلاً، (يقع بأولهما) لما تقدم. وأول الشهر غروب الشمس من آخر الشهر الذي قبله. (وله) أي: الزوج (وطءٌ) معلقٌ طلاقها (قبل وقوع) طلاق؛ لبقاء نكاح. (و) أنت طالق (اليوم، أو) أنت طالق (في هذا الشهر، يقع في الحال) لما سبق.

(فإن قال: أردت) أن الطلاق يقع (في آخر هذه الأوقات) أو في وقت كذا منها، (دَيِّن وقُبِل) منه (حكماً) لأن آخر هذه الأوقات وأوسطها منها كأولها، فإرادته لذلك لا تخالف ظاهر لفظه، إذا لم يأت بما يدل على استغراق الزمن للطلاق؛ لصدق قول القائل: صمتُ في رجب، حيث لم يستوعبه،

و: أنت طالق اليوم، أو غداً، أو قال: في هذا الشهر، أو الآتي.
وقع في الحال. و: أنت طالق اليوم، وغداً، أو بعد غدٍ، أو في اليوم،
وفي غدٍ، وفي بعده، فواحدة في الأولى، كقوله: كل يوم، وثلاث في
الثانية، كقوله: في كل يوم. و: أنت طالق اليوم، إن لم أطلقك اليوم،
أو أسقط اليوم الأخير، أو الأول،

شرح منصور

بخلاف: صمت رجب، وقد أوضحته في «الحاشية». و: أنت طالق في أول
شهر كذا، أو غرته، أو رأسه، أو استقباله، أو مجيئه، لا يقبل قوله: أردت
آخره أو وسطه؛ لأن لفظه لا يحتمله. وإن حلف ليقضيه في شهر كذا، لم
يبحث قبل انقضائه.

(و) إن قال: (أنت طالق اليوم، أو غداً) وقع في الحال. (أو قال) لها:
أنت طالق (في هذا الشهر، أو) في الشهر (الآتي، وقع) الطلاق (في الحال)
لأن أو لأحد الشئين، ولا مقتضي لتأخير. (و) إن قال: (أنت طالق اليوم،
أو غداً، أو بعد غدٍ، أو) أنت طالق (في اليوم، وفي غدٍ، وفي بعده،
ف) طلقة (واحدة في) الصورة (الأولى) وهي: أنت طالق اليوم، وغداً، أو
بعد غدٍ؛ لأنها إذا طلقت اليوم، كانت طالقاً غداً وبعده، (كقوله) أنت طالق
(كل يوم. و) يقع (ثلاث في) الصورة (الثانية) وهي: أنت طالق في اليوم،
وفي غدٍ، وفي بعده؛ لأن إتيانه بفي وتكرارها يدل على تكرار الطلاق،
(كقوله) أنت طالق (في كل يوم) فيقع ثلاث في كل يوم/ طلقة، إن كانت
مدخولاً بها، وإلا بانء بالأولى، فلا يلحقها ما بعدها.

١٦٤/٣

(و) إن قال: (أنت طالق اليوم إن لم أطلقك اليوم) ولم يطلقها في يومه، وقع
بآخره؛ لأن خروجه يفوت به^(١) طلاقها، فوجب وقوعه في آخر وقت الإمكان،
كموت أحدهما في اليوم. (أو أسقط اليوم الأخير) بأن قال: أنت طالق اليوم إن
لم أطلقك، (أو) أسقط اليوم^(٢) (الأول) بأن قال: أنت طالق إن لم أطلقك اليوم،

(١) ليست في (س).

(٢) ليست في (م).

ولم يطلقها في يومه، وقع بآخره.

و: أنت طالق يوم يقدم زيد، يقع يوم قدومه من أوله، ولو ماتا غدوة، وقدم بعد موتيهما من ذلك اليوم.

ولا يقع، إذا قدم به ميتاً أو مكرهاً، إلا بنية. ولا إذا قدم ليلاً، مع نيته نهاراً. و: أنت طالق في غدٍ

شرح منصور

(ولم يطلقها في يومه وقع) الطلاق (بآخره) لأن معنى يمينه: إن فاتني طلاقك اليوم، فانت طالق فيه. ويأتي في الباب بعده: إذا أسقط اليومين.

(و) إن قال: (أنت طالق يوم يقدم زيد) مثلاً، (يقع) الطلاق بها (يوم قدومه من أوله) أي: يوم القدوم، كانت طالق يوم كذا، (ولو ماتا) أي: الزوجان أو أحدهما (غدوة، وقدم) زيد (بعد موتيهما) أو أحدهما (من ذلك اليوم) لتبين وقوع الطلاق من أول اليوم فقد سبق الموت.

(ولا يقع) الطلاق (إذا قدم به) أي: زيد (ميتاً أو مكرهاً) لأنه لم يقدم، فلم توجد الصفة (إلا بنية) حالفه بقدومه حلوله بالبلد حياً أو ميتاً، طائعاً أو مكرهاً. (ولا) يقع الطلاق (إذا قدم) زيد (ليلاً، مع نيته) أي: الزوج باليوم (نهاراً) لتخصيصه. فإن لم ينو نهاراً، فظاهره تطلق قدم نهاراً أو ليلاً، وقطع به في «التنقيح»، و«الإقناع»^(١)؛ لاستعمال اليوم في مطلق الوقت، كقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١] وقدم في «الفروع»^(٢): لا تطلق. قال في «الإنصاف»^(٣): وهو المذهب. قال الشهاب الفتوحي والد المصنف: وهو مقتضى كلام الشيخ في «المقنع»، وهو أظهر.

(و) إن قال لامرأته: (أنت طالق في غد) أو يوم كذا أو شهر كذا

(١) ٤٩٩/٣-٥٠٠.

(٢) ٤٢٠/٥-٤٢١.

(٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٤١٩/٢٢.

إذا قدم زيد، فماتت قبل قدومه، لم تطلق.

و: أنت طالق اليوم غداً، فواحدة في الحال. فإن نوى في كل يوم، أو بعض طلاق اليوم وبعضها غداً، فثنتان. وإن نوى بعضها اليوم وبقية غداً، فواحدة. و: أنت طالق إلى شهر أو حول، أو الشهر أو الحول، ونحوه، يقع بمضيئه،

شرح منصور

(إذا قدم زيد) مثلاً (فماتت) في الغد أو يوم كذا أو في الشهر^(١) (قبل قدومه لم تطلق) لأن «إذا» اسم لزمان مستقبل، فمعناه أنت طالق^(٢) (في غد أو نحوه)^(٣) وقت قدومه، بخلاف: أنت طالق في يوم كذا^(٣) أو شهر كذا إن قدم زيد، فإنها تطلق من أوله بقدومه فيه كما في «الإقناع»^(٤).

و: أنت طالق اليوم غداً، فواحدة في الحال، كقوله: أنت طالق اليوم وغداً. (فإن نوى في كل يوم) طلاق، (أو) نوى أنها تطلق (بعض طلاق اليوم وبعضها غداً فثنتان) تكميلاً لكل منهما كقوله: أنت طالق بعض طلاق اليوم^(٥) / وبعض طلاق غداً. (وإن نوى) بقوله: أنت طالق اليوم وغداً، أنها تطلق (بعضها) أي: الطلاق (اليوم وبقية غداً، فواحدة) لأنه يقع بالبعض طلاق، فلا يبقى لها بقية تقع غداً، كقوله: أنت طالق بعض طلاق اليوم وبقية الطلاق غداً. (وأنت طالق إلى شهر أو) أنت طالق إلى (حول، أو) أنت طالق إلى (الشهر، أو) أنت طالق إلى (الحول، ونحوه) كأنك طالق إلى أسبوع أو الأسبوع، (يقع) الطلاق (بمضيئه) أي: الشهر أو الحول، ونحوه. روي نحوه عن ابن عباس، وأبي ذر^(٦)، ولأنه يحتمل أن يكون توقيتاً لإيقاعه، كقوله: أنا

١٦٥/٣

(١) في الأصل: «شهر كذا».

(٢-٣) في (س): «غداً ونحوه».

(٣) ليست في (س).

(٤) ٤٩٩/٣.

(٥) ليست في الأصل.

(٦) أخرجهما ابن أبي شيبة في «المصنف» ٢٩/٥.

إلا أن ينوي وقوعه إذاً، فيقع، ك: بعد مكة أو إليها، ولم ينو بلوغها.

و: أنت طالق في أول الشهر، فبدخوله. و: في آخره، ففي آخر جزء منه. و: في أول آخره، فبفجر آخر يوم منه. و: في آخر أوله، فبفجر أول يوم منه. و: إذا مضى يوم، فأنت طالق، فإن كان نهراً، وقع إذا عاد النهار إلى مثل وقته. وإن كان ليلاً، فبغروب شمس الغد.

شرح منصور

خارج إلى سنة، أي: بعدها، فإذا احتمل الأمرين، لم يقع الطلاق بالشك، وقد ترجح هذا الاحتمال بأنه جعل للطلاق غاية، ولا غاية لآخره بل لأوله، (إلا أن ينوي وقوعه إذاً) أي: حين التكلم به، (فيقع) الطلاق في الحال، (ك) بقوله: أنت طالق (بعد مكة أو إليها) أي: مكة، (ولم ينو بلوغها) فيقع في الحال.

(و) إن قال لها: (أنت طالق في أول الشهر، فبدخوله) تطلق، أي: بغروب شمس آخر يوم من الذي قبله. (و) أنت طالق (في آخره) أي: الشهر، (ففي آخر جزء منه) تطلق، أي: عند غروب شمس آخر يوم منه. (و) أنت طالق (في أول آخره) أي: الشهر، (فبفجر آخر يوم منه) أي: الشهر^(١) تطلق؛ لأنه آخره. ويحرم أن يطأها في تاسع عشره إن كان الطلاق بائناً؛ لاحتمال أن يكون هو آخر الشهر، فيتبين أنها طلقت^(٢) من أوله. (و) أنت طالق (في آخر أوله) أي: الشهر، (فبفجر أول يوم منه) أي: الشهر تطلق؛ لأن أول الشهر الليلة الأولى منه وآخرها طلوع الفجر، وفي «الإقناع»^(٣): تطلق في آخر أول يوم منه. (و) إن قال لها: (إذا مضى يوم، فأنت طالق، فإن كان تلفظه بذلك (نهراً، وقع) الطلاق (إذا عاد النهار إلى مثل وقته) الذي تلفظ فيه من أمسه، (وإن كان) تلفظه بذلك (ليلاً، ف) إنها تطلق (بغروب شمس الغد) من تلك الليلة؛ لأنه إذا يصدق أنه مضى يوم.

(١) ليست في الأصل.

(٢) في (س): «تطلق».

(٣) ٥٠٠/٣.

و: إذا مضت سنة، فبمضي اثني عشر شهراً بالأهلة. ويكمل ما حلف في أثنائه بالعدد. و: إذا مضت السنة، فبانسلاخ ذي الحجة. و: إذا مضى شهر، فبمضي ثلاثين يوماً. و: إذا مضى الشهر، فبانسلاخه.

و: أنت طالق كل يوم طلقة، وكان تلفظه نهاراً، وقع إذا طلقة، والثانية بفجر اليوم الثاني، وكذا الثالثة.

شرح منصور

(و) إن قال لها: (إذا مضت سنة) فأنت طالق، (فبمضي اثني عشر شهراً) تطلق؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ﴾ [التوبة: ٣٦] أي^(١): شهور السنة. وتعتبر الشهور (بالأهلة) تامة كانت/ أو ناقصة. (ويكمل ما) أي: شهر (حلف في أثنائه بالعدد) ثلاثين يوماً. لأن الشهر اسم لما بين الهلالين، فإن تفرق، فثلاثون يوماً وقد أمكن استيفاء عدد أحد عشر شهراً بالأهلة، فوجب الاعتبار بها، كما لو حلف في أول شهر؛ لقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ٣٤]، فإن قال: أردت بسنة، إذا انسلخ ذو الحجة، قبل؛ لأنه مقرر على نفسه بما هو أغلظ. (و) إن قال: (إذا مضت السنة) فأنت طالق، (فبانسلاخ ذي الحجة) من السنة المعلق فيها تطلق؛ لأنه عرفها بلام التعريف العهدية، كقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]. والسنة المعرفة آخرها ذو الحجة.

(و) أنت طالق (إذا مضى شهر، فبمضي ثلاثين يوماً) تطلق؛ لما مر. (و) إن قال: (إذا مضى الشهر) فأنت طالق، (فبانسلاخه) تطلق؛ لما سبق.

(و) إن قال: (أنت طالق كل يوم طلقة، وكان تلفظه) بالتعليق (نهاراً، وقع إذا) أي: في الحال (طلقة، و) وقعت الطلقة (الثانية بفجر اليوم الثاني) إن كان دخل بها، (وكذا) تقع الطلقة (الثالثة) بفجر اليوم الثالث؛ لما تقدم أول الفصل.

(١) بعدها في الأصل: «في».

وإن قال: في مجيء ثلاثة أيام، ففي أول الثالث. و: أنت طالق في كل سنة طلاق، تقع الأولى في الحال، والثانية في أول المحرم، وكذا الثالثة، إن كانت في عصمته. ولو بانث حتى مضت الثالثة، ثم تزوجها، لم يقعا. ولو نكحها في الثانية، أو الثالثة، طَلَقَتْ عَقْبَهُ. وإن قال فيها، وفي: إذا مضت السنة: أردتُ بالسنة اثني عشر شهراً.

شرح منصور

(وإن قال) لها: أنت طالق (في مجيء ثلاثة أيام، ففي أول) اليوم (الثالث) تطلق؛ لأنه تحقق مجيء الأيام الثلاثة.

(و) إن قال: (أنت طالق في كل سنة طلاق، تقع) الطلاق (الأولى في الحال) لأن كل أجل ثبت^(١) بمطلق العقد ثبت عقبه، ولأنه جعل السنة ظرفاً للطلاق، فوقع في أولها؛ لعدم مقتضي التأخير. (و) تقع الطلاق (الثانية في أول المحرم) الآتي عقبها. (وكذا) تقع الطلاق (الثالثة) في أول المحرم الآتي بعد ذلك. وإنما تقع الطلاق الثانية والثالثة (إن كانت في عصمته) أو رجعية في العدة؛ ليصادف الطلاق محلاً للوقوع.

(ولو بانث) المطلقة (حتى مضت) السنة (الثالثة) بأن انقضت عدتها أو كانت غير مدخول بها، ولم ينكحها في السنة الثانية ولا الثالثة، (ثم تزوجها) بعدهما، (لم يقعا) أي: الطلاق الثانية والثالثة؛ لانقضاء زمنهما.

(ولو نكحها) أي: المقول لها ذلك (في) السنة (الثانية أو الثالثة، طلقت عقبه) أي: عقب نكاحها؛ لأنه جزء من السنة التي جعلها ظرفاً للطلاق ومحلاً له، / وكان سبيله أن يقع في أولها، فمنع منه كونها ليست محلاً للطلاق، فإذا عادت الزوجية، فقد زال المانع.

(وإن قال فيها) أي: مسألة أنت طالق في كل سنة طلاق، (وفي) صورة ما إذا قال: (إذا مضت السنة) فأنت طالق: (أردتُ بالسنة اثني عشر شهراً،

(١) في (س): «ثبت».

دَيْنٌ، وَقَبْلَ حُكْمًا. وَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ كَوْنَ ابْتِدَاءِ السَّنِينَ الْمَحْرَمِ، دَيْنٌ،
وَلَمْ يُقْبَلْ حُكْمًا.

دَيْنٌ) لأنها سنة حقيقية، (وقبل) منه (حكماً) لأن لفظه يحتمله.
(وإن قال: أردت كون ابتداء السنين المحرم، دَيْنٌ) لأنه أدرى بنيته، (ولم
يُقبل) منه (حكماً) لأنه خلاف الظاهر.

باب تعليق الطلاق بالشروط

وهو: ترتيبُ شيءٍ غيرِ حاصلٍ على شيءٍ حاصلٍ، أو غيرِ حاصلٍ بـ«إن»، أو إحدى أخواتها.

ويصحُّ - مع تقدُّمِ شرطٍ، وتأخُّره - بصريحٍ، وبكنايةٍ مع قصدٍ، ولا يضرُّ فصلٌ بين شرطٍ وحكمه، بكلامٍ منتظمٍ، كأنْتَ طالقٌ - يا زانيةٌ - إن قمتِ. ويقطعه سكوته،

شرح منصور

باب تعليق الطلاق بالشروط

جمع شرط، وتقدم معناه، والمراد هنا الشرط اللغوي.

(وهو) أي: التعليق طلاقاً كان المعلق أو غيره: (ترتيبُ شيءٍ غيرِ حاصلٍ) في الحال من طلاق، أو عتق، أو ظهار، أو نذر، ونحوه (على شيءٍ حاصلٍ) أي: موجود في الحال، كأن كنت حاملاً، فأنت طالق وكانت كذلك، (أو) على شيءٍ (غيرِ حاصلٍ) كأن دخلت الدار، فأنت طالق، (بـ) حرف (إن) بكسر الهمزة وسكون النون، وهي أم أدوات الشروط، (أو إحدى أخواتها) من أدوات الشرط الجازمة، كمتى ومهما وغيرهما، كيذا ولو. ولا يكون المعلق عليه ماضياً، ولذلك إذا دخلت عليه أدوات الشرط، قلبته مستقبلاً.

(ويصحُّ) تعليقٌ (مع تقدُّمِ شرطٍ) كأن قمتِ، فأنت طالق أو خليةٌ بنية الطلاق. (و) يصح تعليقٌ مع (تأخُّره) أي: الشرط (بصريحٍ) كأنْتَ طالق إن جلست، (وبكنايةٍ) كأنْتَ مسرَّحةٌ إن دخلت الدار، (مع قصدٍ) الطلاق بالكناية.

(ولا يضر) أي: لا يقطع^(١) التعليق (فصلٌ بين الشرط و) بين (حكمه) أي: جوابه (بكلامٍ منتظمٍ، كأنْتَ طالقٌ يا زانيةٌ إن قمتِ) أو إن قمتِ يا زانيةٌ، فأنت طالق؛ لأنه متصلٌ حكماً. (ويقطعه) أي: التعليق (سكوته) بين شرطٍ

(١) في (س): «يقع».

وتسبيحُه، ونحوه. و: أنت طالق مريضة - رفعاً ونصباً - يقع بمرضها.
و«من» و«أي» المضافة إلى الشخص، يقتضيان عموم ضميرهما:
فاعلاً أو مفعولاً.

ولا يصح إلا من زوج، فإن تزوجت - أو عيّن ولو عتيقته - فهي
طالق. لم يقع بتزوجها.

شرح منصور

وجوابه سكوتاً يمكنه كلام فيه ولو قل.

(و) يقطعه (تسبيحُه) أي: المعلق بين شرطٍ وجزائه، (ونحوه) أي:
التسبيح، كالتهيل والتحميد والتكبير وكل ما لا يكون معه الكلام منتظماً،
فيقع الطلاق منجزاً.

(و) لو قال لامرأته (أنت طالق مريضة، رفعاً ونصباً) أي: برفعه مريضة
ونصبه، (يقع) الطلاق (بمرضها) لوصفها بالمرض حين الوقوع، فهو^(١) في
معنى: إذا مرضت، فأنت طالق. (ومن) بفتح الميم (وأي) بالتونين (المضافة
إلى الشخص/ يقتضيان عموم ضميرهما) لأنهما من صيغ العموم، (فاعلاً)
كان ضميرهما، كمن قامت منكن، أو أيتكن قامت، فهي طالق، (أو مفعولاً)
كمن أقمتها، أو أيتكن أقمتها، فهي طالق، فيعم من قامت منهن في الأوليين
ومن أقامها في الأخيرتين، كما تقتضي (أي) المضافة إلى الوقت عمومه،
كقوله: أي وقتٍ قمتِ أو أقمتكِ، فأنت طالق، فإنه يعم كل الأوقات.

١٦٨/٣

(ولا يصح) تعليق طلاق (إلا من زوج) يصح تنجيذه منه حين التعليق.
(ف) من قال: (إن تزوجت) امرأة، فهي طالق، لم يقع عليه إن تزوج، (أو
عين ولو عتيقته) فقال: إن تزوجت فلانة أو عتيقتي فلانة، (فهي طالق)، لم
يقع الطلاق (بتزوجها) في قول أكثر أهل العلم. روي عن ابن عباس^(٢) ورواه

(١) في (س): «فهي».

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٣٢٠/٧-٣٢١.

و: إن قمت، فأنت طالق - وهي أجنبية - فتزوجها، ثم قامت، لم يقع، كحلفه: لا فعلت كذا، فلم تبق له زوجة، ثم تزوج أخرى وفعل.

ويقع ما علق زوج بوجود شرط، لا قبله.

شرح منصور

الترمذي عن علي وجابر بن عبد الله^(١). لقوله تعالى: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٤٩] وحديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: «لا نذر لابن آدم فيما لا يملك، ولا عتق فيما لا يملك، ولا طلاق^(٢) فيما لا يملك». رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي، وحسنه^(٣). وعن المسور بن مخرمة مرفوعاً: «لا طلاق قبل نكاح، ولا عتق قبل ملك». رواه ابن ماجه^(٤). ولأنه لو نُجز الطلاق إذا، لم يقع فكذا تعليقه.

(وإن) قال لامرأة: (إن قمت، فأنت طالق، وهي) أي: المرأة (أجنبية) أي: غير زوجة له، (فتزوجها، ثم قامت) وهي زوجة، (لم يقع) الطلاق المعلق. قال في «الشرح»^(٥)، بغير خلاف نعلمه. (كحلفه) بطلاق: (لا فعلت كذا) من قيام أو دخول دار ونحوه، (فلم تبق له زوجة) بأن بن منه أو متن، (ثم تزوج) امرأة (أخرى) فأكثر (وفعل) ما حلف^(٦) لا يفعله، فلا يقع عليه شيء.

(ويقع ما علق زوج) من طلاق (بوجود شرط) معلق عليه، (لا قبله) أي: وجود الشرط؛ لأن الطلاق إزالة ملك بني على التغليب والسراية، أشبه العتق.

(١) ذكر ذلك بعد حديث (١١٨١).

(٢-٢) في (س): «إلا فيما».

(٣) أحمد (٦٧٨٠)، وأبو داود (١٢٩٠)، والترمذي (١١٨١).

(٤) في سننه (٢٠٤٨).

(٥) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٤٤١/٧.

(٦) بعدها في (س): «عليه».

ولو قال: عَجَّلْتُهُ. وإن قال: سَبَقَ لِسَانِي بِالْشَرْطِ وَلَمْ أُرِدْهُ، وَقَعَ إِذْنٌ.

فصل

وَأَدَوَاتُ الشَّرْطِ، الْمُسْتَعْمَلَةُ، غَالِبًا، فِي طَلَاقٍ وَعَتَاقٍ، سِتٌّ: إِنْ، وَإِذَا، وَمَتَى، وَمَنْ، وَأَيُّ، وَكَلَّمَا، وَهِيَ وَحْدَهَا لِلتَّكَرُّارِ.
وَكُلُّهَا وَ«مَهُمَا»، بَلَا «لَمْ»، أَوْ نِيَّةٍ فَوْرٍ، أَوْ قَرِينَتِهِ؛ لِلتَّرَاخِي. وَمَعَ
«لَمْ» لِلْفَوْرِ، إِلَّا «إِنْ» مَعَ عَدَمِ

شرح منصور

(ولو قال) معلق: (عَجَّلْتُهُ) أي: الطَّلَاقُ المعلق، لم يتعَجَّلْ؛ لَأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِالشَّرْطِ، فَلَيْسَ لَهُ تَغْيِيرُهُ، فَإِنْ أَرَادَ تَعْجِيلَ طَلَاقٍ غَيْرِ الْمُعْلَقِ، وَقَعَ، ثُمَّ إِنْ وُجِدَ الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ، وَهِيَ يَلْحَقُهَا طَلَاقُهُ، وَقَعَ أَيْضًا. (وإن قال) زَوْجٌ عُلِّقَ، (سبق لِسَانِي بِالْشَّرْطِ وَلَمْ أُرِدْهُ، وَقَعَ) الطَّلَاقُ (إِذْنٌ) أي: حَالُ إِيقَاعِهِ مُوَاخِذَةً/ لَهُ بِإِقْرَارِهِ بِالْأَغْلَظِ عَلَيْهِ بَلَا تَهْمَةٍ.

١٦٩/٣

(وَأَدَوَاتُ الشَّرْطِ) أي: الأَلْفَاظُ الَّتِي يُوْدِي بِهَا مَعْنَاهُ (الْمُسْتَعْمَلَةُ غَالِبًا فِي طَلَاقٍ وَعَتَاقٍ) بَفَتْحِ الْعَيْنِ، (سِتٌّ) وَهِيَ: (إِنْ) بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ النُّونِ (وَإِذَا، وَمَتَى، وَمَنْ،) بَفَتْحِ الْمِيمِ، (وَأَيُّ) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ، (وَكَلَّمَا)، وَأَمَّا مَهُمَا، وَمَا، وَأَتَى، وَحَيْثَمَا، وَلَوْ، وَنَحْوَهَا فَلَمْ يَغْلِبْ اسْتِعْمَالُهَا فِيهِمَا. (وهي) أي: كَلَّمَا (وَحْدَهَا لِلتَّكَرُّارِ) بِخِلَافِ «مَتَى»؛ لِأَنَّ «كَلَّمَا» تَعْمُ الْأَوْقَاتَ، فَهِيَ بِمَعْنَى: كُلُّ وَقْتٍ، فَمَعْنَى: كُلَّمَا قَمَتَ قَمْتُ: كُلُّ وَقْتٍ تَقُومُ فِيهِ، أَقُومُ فِيهِ. وَأَمَّا «مَتَى» فَهِيَ اسْمُ زَمَانٍ بِمَعْنَى: أَيُّ وَقْتٍ، وَبِمَعْنَى إِذَا، فَلَا تَقْتَضِي مَا لَا يَقْتَضِيَانِهِ وَاسْتِعْمَالُهَا لِلتَّكَرُّارِ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ لَا يَمْنَعُ اسْتِعْمَالُهَا فِي غَيْرِهِ كإِذَا وَأَيُّ وَقْتٍ.

(وَكُلُّهَا) أي: أَدَوَاتُ الشَّرْطِ السِتُّ، (ومهما) وَحَيْثَمَا (بَلَا لَمْ أَوْ) بَلَا (نِيَّةٍ فَوْرٍ أَوْ قَرِينَتِهِ) أي: الْفَوْرُ، (لِلتَّرَاخِي) لِأَنَّهُ تَخْلُصُ الْفِعْلُ لِلْإِسْتِقْبَالِ، فَفِي أَيِّ وَقْتٍ مِنْهُ وَجَدَ، فَقَدْ حَصَلَ الْجَزَاءُ. (و) كُلُّ الْأَدَوَاتِ (مَعَ لَمْ لِلْفَوْرِ) إِلَّا مَعَ نِيَّةٍ تَرَاخٍ أَوْ قَرِينَتِهِ، (إِلَّا إِنْ) فَهِيَ لِلتَّرَاخِي وَلَوْ اقْتَرَنْتَ بَلَمْ، (مَعَ عَدَمِ

نية فورٍ أو قرينته.

ف: إن، أو: إذا، أو: متى، أو: مَهْمَا، أو: مَنْ، أو: أَيْتُكُنْ —
قامت، فطالق، وقع بقيامٍ. ولا يقع بتكرُّره إلا مع «كلما».
ولو قُمنَ أو أقامَ الأربعَ في: أَيْتُكُنْ، أو: من قامت، أو: أقمتها،
طَلَّقَن. ثلاثاً ثلاثاً.

ولو قال: أَيْتُكُنْ لَمْ أَطَا اليومَ فضرَّاتها طوالق، ولم يَطَا، طَلَّقَن
ثلاثاً ثلاثاً.

شرح منصور

نية فورٍ أو قرينة) وأما مع (١) نية الفور أو قرينته، فهي له.

(ف) لو قال لزوجته: (إن) قمت، (أو إذا) قمت، (أو متى) قمت، (أو
مهما) قمت، (أو من) قامت منكن، (أو أيتكن قامت، فطالق، وقع) الطلاق
(بقيام) الزوجة، أي: عقبه وإن بعد القيام عن زمن التعليق إن لم تكن نية فورٍ
أو قرينته. (ولا يقع) غيرُ طَلْقَةٍ (بتكرُّره) أي: القيام؛ لانحلال التعليق بالأولى،
(إلا مع كلما) فيقع بتكرُّره، لما سبق.

(ولو قمن) أي: نساؤه الأربع، (أو أقام الأربع في) قوله: (أيتكن)
قامت، فطالق، (أو) في قوله: أيتكن أقمتها، فطالق، (أو قمن أو أقامهن) (٢)،
في قوله: (من قامت) منكن، فطالق، (أو) في قوله: مَنْ (أقمتها) منكن
فطالق (٣)، (طَلَّقَن) كلهن؛ لتعليقه الطلاق على فعل القيام في الأولين، وعلى
فعل الإقامة في الآخرين، وقد وجد المعلق عليه في كل منهن، وكذا عتق.

(ولو قال) لنسائه الأربع: (أيتكن لم أطا اليوم، فضرَّاتها طوالق، ولم يَطَا)
واحدةً منهن في يومه، (طَلَّقَن) كلهن (ثلاثاً ثلاثاً) لأنَّ كلَّ واحدةٍ منهن لها
ثلاثُ ضرائر لم يُطَاَنَّ فينالها منهن ثلاثُ طَلَقَات.

(١) ليست في الأصل.

(٢-٢) ليست في (ز) و(س).

(٣) بعدها في (م): «أو في قوله: أيتكن أقمتها، فطالق».

فإن وطئَ واحدةً، فثلاثٌ بعدمِ وطئِ ضرَّاتها، وهُنَّ ثنتينِ ثنتين. وإن
وطئَ ثنتين، فثنتانِ ثنتان، وهما واحدةٌ واحدةً. وإن وطئَ ثلاثاً، وقعَ
بالموطوءاتِ فقط واحدةً واحدةً. وإن أطلق، تقيَّدَ بالعمرِ.

ولو قال: كُلِّمَا أَكَلْتُ رُمَّانَةً، فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَكُلِّمَا أَكَلْتُ نَصْفَ
رَمَانَةٍ، فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَأَكَلْتُ رَمَانَةً، فَثَلَاثٌ.....

شرح منصور

١٧٠/٣

(فإن وطئَ) في يومه (واحدة) منهن فقط، (فثلاث) تقع بها (بعدم وطئِ
ضرَّاتها^(١)) يصيبُها من كلِ ضرةٍ لم يطأها طلاقةً، (وهن)/ أي: ضرَّاتها يطلقن
(ثنتين ثنتين) لأن لكلِ منهنِ ضرَّتين لم توطأ. (وإن وطئَ) في يومه (ثنتين)
منهن فقط (فثنتانِ ثنتان)^(٢) تقعان بالموطوءتين؛ لعدمِ وطئِ ضرَّتيهما، (وهما)
أي: اللتان لم توطأ تُطلقان (واحدةً واحدةً) لأن لكلِ واحدةٍ منهما ضرةٌ لم
توطأ. (وإن وطئَ) منهن في يومه (ثلاثاً، وقع بالموطوءاتِ فقط واحدة
واحدة) لأن لهنِ ضرةٌ لم توطأ، ولم يقع بالتي لم توطأ شيء؛ لأنه ليس لها ضرةٌ
لم توطأ. وإن وطئَ الأربعَ في يومه، لم تطلق واحدةً منهن.

(وإن أطلق) بأن قال: أَيْتَكُنْ لَمْ أَطَأْ، فَضَرَّائِهَا طَوَالِقٌ، وَلَمْ يَقَيِّدْ بِزَمَنِ،
(تقيَّدَ بالعمرِ) لقريئةِ التَّراخي، وهي استحالةٌ وطئهنِ معاً، كما لو قال: أَيْتَكُنْ
لَمْ أَطَأْ أَبَداً. فَإِنْ مَاتَ وَلَمْ يَطَأْ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ، طَلَقْنَ ثَلَاثاً ثَلَاثاً قَبِيلَ مَوْتِهِ. وَإِنْ
وَطَّئَ بَعْضَهُنَّ، فَعَلَى مَا سَبَقَ.

(ولو قال) لامرأته أو غيرها. (كُلِّمَا أَكَلْتُ رَمَانَةً) أو تَفَاحَةً وَنَحْوَهَا،
(فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَكُلِّمَا أَكَلْتُ نَصْفَ رَمَانَةٍ) أو نَصْفَ تَفَاحَةٍ وَنَحْوَهَا، (فَأَنْتِ
طَالِقٌ، فَأَكَلْتُ رَمَانَةً) أو تَفَاحَةً وَنَحْوَهَا، (فثلاث) لوجودِ صفةِ النصفِ
مرتين، ووجودِ صفةِ الكاملِ مرةً، فتطلق بكلِّ صفةٍ طلاقةً.

(١) في النسخ الخطية و (م): «ضرَّائِها». والمثبت من المتن.

(٢) ليست في (ز).

ولو كان بدل «كلما» أداةً غيرها، فثنتان. وإن علّقه على صفات، فاجتمعن في عين، وإن رأيت رجلاً، فأنت طالق، وإن رأيت أسود، فأنت طالق، وإن رأيت فقيهاً، فأنت طالق، فرأت رجلاً أسود فقيهاً، طلقت ثلاثاً.

و: إن لم أطلقك فأنت، أو فضررتك، طالق، فمات أحدهما أو أحدهم، وقع، إذا بقي من حياة الميت ما لا يتسع لإيقاعه.

شرح منصور

(ولو كان بدل كلما أداةً غيرها) كإن، أو إذا، أو متى أكلت رمانة، فأنت طالق، وإن أو^(١) إذا أو متى أكلت نصف رمانة، فأنت طالق، فأكلت رمانة، (فثنتان) طلقةً بصفة الكامل، وطلقةً بصفة النصف، ولا تطلق بالنصف الآخر؛ لأن تلك الأدوات لا تقتضي التكرار. وإن كان نوى نصفاً مفرداً عن الرمانة من غيرها وثم قرينة، وقع بأكملها طلقة واحدة. (وإن علّقه) أي: الطلاق (على صفات، فاجتمعن) أي: الصفات (في عين) واحدة، (ك) قوله: (إن رأيت رجلاً، فأنت طالق، وإن رأيت أسود، فأنت طالق، وإن رأيت فقيهاً، فأنت طالق، فرأت رجلاً أسود فقيهاً، طلقت ثلاثاً) لأن الطلاق معلق على كل من هذه الصفات، وقد وجدت، أشبه ما لو وجدت في ثلاثة أعيان.

(و) إن قال لامرأته: (إن لم أطلقك فأنت) طالق، (أو) قال لها: إن لم أطلقك (فضررتك، طالق فمات أحدهما) في الأولى، (أو) مات (أحدهم) في الثانية، (وقع) الطلاق (إذا بقي من حياة الميت) منهما/ أو منهم (ما لا يتسع لإيقاعه) أي: الطلاق؛ لفواته بالموت، وفي الثانية إذا ماتت المرأة، فقد فات الطلاق الذي تنحل^(٢) به يمينه، وهو طلاق المحلوف عليها، ولا يقع الطلاق ما دام الوقت متسعاً لإيقاعه، لأن (إن) للتراخي، فله تأخير ما دام وقت

(١) ليست في (ز) و(م).

(٢) في (ز): «يتخذ».

ولا يرثُ بائناً، وترثه.

وإن نوى وقتاً، أو قامت قرينةً بفورٍ، تعلّق به. و: متى لم، أو: إذا لم، أو: أيّ وقتٍ لم أطلقك، فأنت طالق. أو: أيتكن لم، أو: من لم أطلقها، فهي طالق، فمضى زمنٌ يُمكن إيقاعه فيه، ولم يفعل، طلقت. و: كلما لم أطلقك، فأنت طالق، فمضى ما يمكن إيقاع ثلاثٍ مرتبةً فيه

شرح منصور

الإمكان، فإذا بقي ما لا يتسع، حصل اليأس منه.

(ولا يرث) معلق زوجة (بائناً) منه^(١) بهذا التعليق، كما لو أبانها عند موتها؛ لانقطاع الزوجية. (وترثه) هي إن مات، كما لو أبانها عند موته بلا سواها، وكذا: إن لم أتزوج عليك، فأنت طالق ثلاثاً. نصاً.

(وإن نوى) بقوله: إن لم أطلقك ونحوه، (وقتاً) معيناً، تعلّق به، (أو) قامت قرينةً بفورٍ، تعلّق به) فإن لم يطلقها حتى مضى الوقت المعين في الأولى، أو مضى ما يمكن إيقاع طلاق فيه في الثانية، ولم يفعل، طلقت. ومن حلف ليفعلن شيئاً، ولم يعين له وقتاً بلفظه ولا نيته، فعلى التراخي؛ لأن لفظه مطلق بالنسبة إلى الزمان كله، فلا يتقيد بوقتٍ دون آخر. قال تعالى مخبراً عن الساعة: ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [سبا: ٣].

(و) إن قال: لامرأته (متى لم) أطلقك، فأنت طالق، (أو: إذا لم) أطلقك، فأنت طالق، (أو: أيّ وقتٍ لم أطلقك، فأنت طالق، أو) قال لنسائه: (أيتكن) لم أطلقها، فهي طالق، (أو) قال لمن: (من لم أطلقها فهي طالق، فمضى زمنٌ يمكن إيقاعه) أي: الطلاق (فيه، ولم يفعل) أي: لم يطلقها، (طلقت) لاقتضاء ذلك الفورية، حيث لا نية ولا قرينة تراخ.

(و) إن قال لامرأته: (كلما لم أطلقك، فأنت طالق، فمضى ما) أي: زمن (يمكن إيقاع ثلاث) طلاقات (مرتبة) أي: واحدة بعد واحدة (فيه) أي: الزمن الماضي،

(١) في (س): «منهم».

ولم يطلقها، طَلَّقْتُ ثلاثاً، إن دخل بها. وإلا بانت بالأولى.

فصل

وإن قال عامي: أن قمت - بفتح الهمزة - فأنْتِ طالق، فشرط، كنيته.
وإن قاله عارف بمقتضاه، أو قال: أنتِ طالق إذ قمت، أو: وإن
قمت، أو: ولو قمت، طَلَّقْتُ في الحال.

شرح منصور

(ولم يطلقها، طَلَّقْتُ ثلاثاً) لاقتضاء «كلما» التكرار، ومع «لم» الفورية. ويدل
للاول قوله تعالى: ﴿كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةٌ رَسُولُهَُا كَذَّبُوهُ﴾ [المؤمنون: ٤٤] فتقتضي تكرار
الطلاق بتكرار الصفة، وهي عدم طلاقه لها، (إن دخل بها. وإلا) يكن دخل
بها، (بانت بـ) الطلقة (الأولى) فلا يلحقها ما بعدها.

(وإن قال عامي) أي: غير نحوي لامراته: (أن قمت - بفتح الهمزة -
فأنْتِ طالق، فـ) هو (شرط) أي: تعليق، فلا تطلق حتى تقوم^(١) (كنيته) أي:
الشرط بأن المفتوحة الهمزة، ولو من نحوي؛ لأن العامي لا يريد به إلا الشرط،
ولا يعرف أن معناه التعليل، ولا يريده، فلا يثبت له حكم ما لا يعرفه ولا
يريده، كما لو نطق بصريح الطلاق العربي أعجمي لا يعرفه.

(وإن قاله) أي: أن قمت^(٢) بفتح الهمزة^(٢) (عارف بمقتضاه) أي: التعليل،
طلقت في الحال، إن كان وجد. قاله في «الإقناع»^(٣) وغيره. وقد ذكرت ما
فيه/ في «الحاشية»؛ لأن المفتوحة لغة للتعليل، فمعناه أنتِ طالق، لأنك قمت،
أو لقيامك. قال تعالى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا﴾ [الحجرات: ١٧] وقال تعالى:
﴿وَنَخْرُجُ الْجِبَالُ هَذَا * أَنْ دَعَا الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩٠-٩١] (أو قال) رجل
لامراته: (أنتِ طالق إذ قمت) طَلَّقْتُ في الحال. لأن «إذ» للتعليل. (أو) قال:
أنتِ طالق (وإن قمت، أو) أنتِ طالق (ولو قمت طَلَّقْتُ في الحال) لأن الواو

(١) في (س): «يقوم».

(٢-٢) ليست في (س).

(٣) ٥٠٧/٣.

وكذا: إن، أو: لو، قمت وأنت طالق. فإن قال: أردت الجزاء، أو أن قيامها وطلاقها شرطان لشيء آخر، ثم أمسكت، دُين، وقُبِلَ حكماً. و: أنت طالق لو قمت، ك: إن قمت.

وإن قال: إن دخلت الدار، فأنت طالق، وإن دخلت ضرّاً تلك، فمتى دخلت الأولى، طَلقت، لا الأخرى بدخولها.

شرح منصور

ليست جواباً للشرط، فالمعنى: أنت طالق قمت أو لا.

(وكذا) تطلق في الحال بقوله: (إن) قمت وأنت طالق، (أو: لو قمت وأنت طالق) لأن الواو لا يجابُ بها الشرط. (فإن قال: أردت) بقولي: وأنت طالق (الجزاء) دُين، وقُبِلَ حكماً. (أو) قال: أردت أن أو لو قمت وأنت طالق (أن قيامها وطلاقها شرطان لشيء) كعتق عبده أو طلاق ضرّتها أو ظهارها أو نذر، (ثم أمسكت) عن ذلك، (دُين، وقُبِلَ) منه (حكماً) لأنه يحتمله لفظه، وهو أعلم بما نواه. وإن صرح بالجزاء، فقال: إن قمت وأنت طالق، فعبدى حرّاً، لم يعتق عبده حتى تقوم وهي طالق؛ لأن الواو هنا للحال، كقوله تعالى: ﴿لَا تَقْنُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ [المائدة: ٩٥]، ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء: ٤٣]، وكذا: إن دخلت الدار طالقاً، فأنت طالق، فإن دخلت وهي طالق، طَلقت أخرى، وإلا فلا. وكذا: إن دخلت الدار مريضة أو صائمة أو محرمة ونحوه، فأنت طالق، لم تطلق حتى تدخلها كذلك. (و) قوله^(١): (أنت طالق لو قمت، ك) بقوله: أنت طالق (إن قمت) فلا تطلق حتى تقوم؛ لأن «لو» تُستعمل شرطية كإن.

(وإن قال) لامرأته: (إن دخلت الدار فأنت طالق، وإن دخلت ضرّتك، فمتى دخلت الأولى) الدار، (طلقت) لوجود الصفة، دخلت ضرّتها أو لا. و(لا) تطلق (الأخرى) بدخولها الدار؛ لأنّه لم يعلّق طلاقها (بدخولها).

(١) بعدها في الأصل: «لامرأته».

فإن قال: أردتُ جعلَ الثاني شرطاً لطلاقها أيضاً، طَلَّقْتُ ثُنْتَيْنِ. وإن قال: أردتُ أن دخولَ الثانيةِ شرطٌ لطلاقها. فعلى ما أراد. و: إن دخلتِ الدارَ، وإن دخلتُ هذه، فأنتِ طالقٌ. لم تَطْلُقْ إلا بدخولهما. و: إن قمتِ فقعدتِ، أو: ثم قعدتِ، أو: إن قمتِ متى قعدتِ، أو: إن قعدتِ إذا قمتِ، أو: متى قمتِ، أو: إن قعدتِ إن قمتِ فأنتِ طالقٌ، لم تَطْلُقْ حتى تقومَ ثم تقعدَ.

شرح منصور

(فإن قال: أردتُ جعلَ الثاني) أي: وإن دخلتُ ضرْتُكَ، (شرطاً لطلاقها) أي: الأولى (أيضاً) بأن أراد: وإن دخلتُ ضرْتُكَ، فأنتِ طالقٌ، فدخلتِ الأولى والأخرى، (طلقتِ) الأولى (ثنتين) طَلَقْتُ بدخولها، وطلقةٌ بدخول ضرَّتها. (وإن قال: أردتُ أن دخولَ الثانيةِ شرطٌ لطلاقها) أي: الثانية؛ بأن أراد: وإن دخلتُ ضرْتُكَ، فهي طالقٌ، (ف^(١)) الأمر (على ما أراد) فأيهما دخلت، طلقت.

١٧٣/٣

(و) إن قال: (إن دخلتِ الدارَ، وإن دخلتُ هذه، فأنتِ طالقٌ، لم تَطْلُقْ) مقولٌ لها ذلك، (إلا بدخولهما) لأنه جعلَ دخولهما شرطاً لطلاقها. (و) لو ألحق شرطاً بشرطٍ، فقال: (إن قمتِ فقعدتِ) فأنتِ طالقٌ، (أو) إن قمتِ (ثم قعدتِ) فأنتِ طالقٌ، لم تَطْلُقْ حتى تقومَ ثم تقعدَ؛ لاقتضاء الفاءِ وُثْمَ للترتيب. (أو) قال: (إن قمتِ متى قعدتِ) فأنتِ طالقٌ، لم تَطْلُقْ حتى تقومَ ثم تقعدَ وفيه نظر؛ لأنه من اعتراض الشرطِ على الشرطِ، فيقتضي تأخيرَ المتقدمِ وتقديمَ المتأخرِ، كما في نظائره، إلا أن يكونَ على حذفِ الفاءِ، أي: إن قمتِ فمتى قعدتِ، فأنتِ طالقٌ. (أو) قال: (إن قعدتِ إذا قمتِ، أو) قال: إن قعدتِ (متى قمتِ) فأنتِ طالقٌ، (أو: إن قعدتِ إن قمتِ، فأنتِ طالقٌ، لم تَطْلُقْ حتى تقومَ ثم تقعدَ) لما سبق من أنه من اعتراض الشرطِ على الشرطِ.

(١) في (س): «و».

وإن عكس ذلك، لم تطلق حتى تقعد ثم تقوم. و: أنت طالق إن قمت وقعدت، أو لا قمت وقعدت، تطلق بوجودهما كيفما كان. و: إن قمت أو قعدت، أو: إن قمت وإن قعدت، أو: لا قمت ولا قعدت. تطلق بوجود أحدهما.

و: إن أعطيتك، إن وعدتك، إن سألتني، فأنت طالق، لم تطلق حتى تسأله، ثم يعدها، ثم يعطيها.

شرح منصور

(وإن عكس ذلك) فقال: إن قعدت فقمت، أو إن قعدت ثم قمت، أو إن قعدت فمتى قمت، أو إن قمت إذا قعدت، أو إن قمت متى قعدت، أو إن قمت إن قعدت، (لم تطلق حتى تقعد ثم تقوم) لأنه جعل القعود شرطاً لتعليق الطلاق على القيام. والشرط لا بد أن يتقدم المشروط.

(و) إن قال: (أنت طالق إن قمت وقعدت، أو) أنت طالق (لا قمت وقعدت، تطلق بوجودهما) أي: القيام والقعود (كيفما كان) أي: سواء سبق القيام القعود أو تأخر عنه؛ لأن الواو لا تقتضي ترتيباً، ولا تطلق بوجود أحدهما؛ لأن الواو للجميع، فلا تطلق قبل وجودهما. فإن قال: إن قمت أو قعدت فأنت طالق^(١)، تطلق بوجود أحدهما؛ لأن «أو» لأحد الأمرين. (أو) قال: (إن قمت وإن قعدت) فأنت طالق (أو) قال: أنت طالق (لا قمت ولا قعدت، تطلق بوجود أحدهما) لأن مقتضى ذلك تعليق الجزاء على أحد المذكورين.

(و) لو قال: (إن أعطيتك، إن وعدتك، إن سألتني، فأنت طالق، لم تطلق حتى تسأله، ثم يعدها ثم يعطيها) لأنه جعل الثاني شرطاً في الذي قبله، وهكذا. والشرط يتقدم المشروط. قال تعالى: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤] فكانه قال^(٢): إن سألتني فوعدتك فأعطيتك، فأنت طالق. وسواء كانت أداة الشرط «إذا»، أو «إن».

(١) ليست في (م).

(٢) ليست في (س).

و: كَلَّمَا أَجْنَبْتُ، فَإِنْ اغْتَسَلْتُ مِنْ حَمَّامٍ، فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَأَجْنَبَ ثَلَاثًا،
وَاجْتَسَلَ مَرَّةً فِيهِ، فَطَلَقَهُ.

وَيَقَعُ ثَلَاثًا مَعَ فَعَلٍ لَمْ يَتَرَدَّدْ مَعَ كُلِّ جَنَابَةٍ، كَمَوْتِ زَيْدٍ، وَقُدُومِهِ.
وَإِنْ أَسْقَطَ «الْفَاءَ» مِنْ جِزَاءٍ مُتَأَخِّرٍ، فَكَبَقَائِهَا.

فصل في تعليقه بالحيض

إذا قال: إذا حِضَّتْ، فَأَنْتِ طَالِقٌ. يَقَعُ بِأَوَّلِهِ،

شرح منصور

(و) إِنْ قَالَ: (كَلَّمَا أَجْنَبْتُ، فَإِنْ اغْتَسَلْتُ مِنْ حَمَّامٍ، فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَأَجْنَبَ
ثَلَاثًا) مِنَ الْمَرَّاتِ، (وَاجْتَسَلَ مَرَّةً فِيهِ) أَيِ: الْحَمَّامِ، (فَطَلَقَهُ) وَاحِدَةً؛ لِأَنَّ
الطَّلَاقَ مَعْلُوقًا عَلَى أَمْرَيْنِ، وَبِمَجْمُوعِهِمَا لَمْ يَوْجَدْ سِوَى مَرَّةٍ.

١٧٤/٣

(وَيَقَعُ) الطَّلَاقُ / (ثَلَاثًا مَعَ فَعَلٍ لَمْ يَتَرَدَّدْ مَعَ كُلِّ جَنَابَةٍ، كَمَوْتِ زَيْدٍ،
وَقُدُومِهِ) وَدُخُولِ الدَّارِ، وَقُدُومِ الْحَاجِّ. فَلَوْ قَالَ: كَلَّمَا أَجْنَبْتُ وَمَاتَ زَيْدٌ،
فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَأَجْنَبَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ مَاتَ زَيْدٌ، طَلَقْتَ ثَلَاثًا. وَكَذَا نَظَائِرُهُ؛
لَقَرِينَةِ الْحَالِ الدَّالَّةِ عَلَى عَدَمِ إِرَادَةِ تَكَرُّرِ الثَّانِي.

(وَإِنْ أَسْقَطَ) مَعْلُوقَ (الْفَاءِ مِنْ جِزَاءٍ مُتَأَخِّرٍ) فَقَالَ: إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ، أَنْتِ
طَالِقٌ، (ف) هُوَ (كَبَقَائِهَا) فَلَا تَطْلُقُ حَتَّى تَدْخُلَهَا؛ لِإِتْيَانِهِ بِحَرْفِ الشَّرْطِ، فَدَلَّ
عَلَى إِرَادَةِ التَّعْلِيقِ وَتَقْدِيرِ الْفَاءِ، كَقَوْلِهِ: مَنْ يَعْمَلُ^(١) الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا.
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَذْفُ الْفَاءِ عَلَى نِيَّةِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأَخِيرِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ
دَخَلْتَ الدَّارَ. وَمَهُمَا أَمَكَنَّ تَصْحِيحُ كَلَامِ الْعَاقِلِ وَصَوْنُهُ عَنِ الْفَسَادِ، وَجِبَ.
وَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ الْإِيْقَاعَ فِي الْحَالِ، وَقَعَ؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ بِالْأَغْلَظِ.

فصل في تعليقه أي: الطلاق بالحيض والظهر

(إِذَا قَالَ) لِامْرَأَتِهِ: (إِذَا حِضَّتْ، فَأَنْتِ طَالِقٌ، يَقَعُ) الطَّلَاقُ (بِأَوَّلِهِ) أَيِ: الْحَيْضِ

(١) فِي (س): «يَفْعَلُ».

إِنْ تَبَيَّنَ حَيْضًا، وَإِلَّا لَمْ يَقَعْ. وَيَقَعْ فِي: إِذَا حَضَتْ حَيْضَةً، بِانْقِطَاعِهِ.
وَلَا يُعْتَدُ بِحَيْضَةٍ عَلَّقَ فِيهَا. وَ: كُلَّمَا حَضَتْ، أَوْ زَادَ: حَيْضَةً، تَفَرُّغُ
عِدَّتُهَا بِأَخْرِ حَيْضَةٍ.....

شرح منصور

(إِنْ تَبَيَّنَ) كَوْنِ الدَّمِ (حَيْضًا) لَوْجُودِ الصِّفَةِ، وَلِذَلِكَ حَكَمَ بِأَنَّهُ حَيْضٌ فِي مَنَعِ
الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ، (وَإِلَّا) يَتَبَيَّنُ حَيْضًا؛ بِأَن نَقَصَ عَنْ أَقْلِ الْحَيْضِ، (لَمْ يَقَعْ)
طَلَاقٌ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ لَمْ تَوْجَدْ. وَكَذَا لَوْ رَأَتْ (١) دَمًا قَبْلَ تَمَامِ تِسْعِ سَنِينَ، أَوْ
وَهِيَ حَامِلٌ أَوْ آيِسَةٌ.

(وَيَقَعْ) الطَّلَاقُ (فِي) - مَا إِذَا قَالَ: (إِذَا حَضَتْ حَيْضَةً) فَأَنْتَ طَالِقٌ
(بِانْقِطَاعِهِ) أَي: دَمِ حَيْضَةٍ مُسْتَقْبَلَةٍ بَعْدَ التَّعْلِيقِ، لِأَنَّهُ عَلَّقَ الطَّلَاقَ بِالْمَرَّةِ
الْوَاحِدَةِ مِنَ الْحَيْضِ، وَهِيَ الْحَيْضَةُ الْكَامِلَةُ. قَالَ فِي «الْمَبْدَع» (٢): وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ
يَقَعُ سُنِّيًّا. (وَلَا يُعْتَدُ بِحَيْضَةٍ عَلَّقَ) الطَّلَاقُ (فِيهَا) بَلْ يُعْتَبَرُ ابْتِدَاءُ الْحَيْضَةِ
وَانْتِهَائُهَا بَعْدَ التَّعْلِيقِ. فَإِنْ كَانَتْ حَائِضًا عِنْدَ التَّعْلِيقِ، لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى تَطْهَرَ،
ثُمَّ تَحِيضُ، ثُمَّ تَطْهَرَ، لِأَنَّهَا هِيَ الْحَيْضَةُ الْكَامِلَةُ.

(و) إِنْ قَالَ: (كُلَّمَا حَضَتْ) فَأَنْتَ طَالِقٌ، طَلَقَتْ (٣) إِذَا شَرَعَتْ فِي الْحَيْضَةِ
الْمُسْتَقْبَلَةِ، وَلَمْ تُحَسَبْ مِنْ عِدَّتِهَا، ثُمَّ تَطْلُقُ ثَانِيَةً (٤) إِذَا شَرَعَتْ فِي الثَّانِيَةِ. وَكَذَا
تَطْلُقُ الثَّالِثَةَ إِذَا شَرَعَتْ فِيهَا، وَيَحْسَبَانِ مِنْ عِدَّتِهَا. (أَوْ زَادَ: حَيْضَةً) بِأَن قَالَ:
كُلَّمَا حَضَتْ حَيْضَةً، فَأَنْتَ طَالِقٌ، فَإِذَا طَهَرَتْ مِنْ حَيْضَةٍ مُسْتَقْبَلَةٍ، طَلَقَتْ، ثُمَّ
إِذَا طَهَرَتْ مِنْ (٤) الثَّانِيَةِ، (٥) طَلَقَتْ أُخْرَى (٤)، ثُمَّ إِذَا طَهَرَتْ مِنَ الثَّالِثَةِ (٥)،
فَكَذَلِكَ. وَتُحَسَبُ الثَّانِيَةُ وَالثَّالِثَةُ مِنْ عِدَّتِهَا/ ف(تَفَرُّغُ) (٦) عِدَّتِهَا بِأَخْرِ حَيْضَةٍ

١٧٥/٣

(١) فِي (س): «أَرَتْ».

(٢) ٣٣٥/٧.

(٣-٣) لَيْسَتْ فِي (ز) وَ(س).

(٤-٤) لَيْسَتْ فِي (ز).

(٥-٥) لَيْسَتْ فِي (س).

(٦) فِي (س): «وَتَفَرُّغُ».

رابعة. وطلاقه في ثانية غير بدعي. و: إذا حِضت نصفَ حيضة، فأنت طالق. فإذا مضت حيضةً مستقرّةً، تَبَيَّنَا وقوعه لنصفها.

ومتى ادّعتُ حِيضاً وأنكر، فقولها، كإِنْ أضرمتُ بُغْضِي، فأنت طالق، وادّعتُه.

شرح منصوص.

رابعة) لأن الرجعية إذا طلقت، بَنَتْ على عدة الطلاق الأول، كما يأتي (وطلاقه) أي: القائل لامراته: كلما حِضتِ، فأنت طالق، (في) حيضة (ثانية) وثالثة، (غير بدعي) لأنه لا أثر له في تطويل العدة؛ لأنها تُحسب منها. بخلافه في الأولى؛ إذ لا تُحسب من العدة، كما تقدم. وأما من قال لامراته: كلما حِضتِ حيضةً، فأنت طالق، فكلُّ طلاقه غير بدعي لأنه إنما يقع عند (١) انقطاعه. (و) إن قال: (إذا حِضتِ نصفَ حيضة، فأنت طالق، فإذا مضت حيضةً) مستقرّةً (تَبَيَّنَا وقوعه لنصفها) أي: عند نصف حِيضتها؛ لأنه علقه بالنصف. ولا يعرف إلا بوجود الجميع؛ لأن أيام الحيض قد تطول وقد تقصر، ويُحكم بوقوع الطلاق ظاهراً بمضي نصف عاداتها؛ لأن الظاهر أن حِيضها على السواء، والأحكام تتعلق بالعادة.

(ومتى ادّعت) من علق طلاقها بحِيضها (حِيضاً وأنكر) زوجها حِيضها، (فقولها) بلا يمين؛ لأنها أمانة على نفسها؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لِمَنْ أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] قيل: هو الحيض والحمل، ولولا قبول قولها فيه، لما حرم (٢) عليها كتمه؛ إذ لا فائدة فيه مع عدم القبول، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ﴾ [البقرة: ٢٨٣] لما حرم كتمانها، دلّ على قبولها، ولأنه لا يعرف إلا من جهتها، (ك) قول زوجها: (إن أضرمت بُغْضِي، فأنت طالق وادّعتُه) أي: إضمار بغضه وأنكرها، فقولها

(١) في الأصل و(م): «بعد».

(٢) بعدها في الأصل: «الله».

لا في ولادة إن لم يُقَرَّ بالحمل، ولا في قيام ونحوه. ولو أقرَّ به، طَلَّقَتْ، ولو أنكرته. و: إذا طَهَّرَتْ، فأنت طالق، وهي حائض، فإذا انقطع الدم. وإلا فإذا طَهَّرَتْ من حيضةٍ مستقبلَةٍ.

و: إن حضت، فأنت وضرتك طالقتان، فقالت: حضت، وكذبها، طَلَّقَتْ وحدها.

شرح منصور

وتطلق؛ لأنه لا يُعرف إلا من جهتها.

و(لا) يُقبل قولها على زوج (في ولادة) علق طلاقها عليها وأنكرها؛ لأنه قد يعرف من غيرها (إن لم يُقَرَّ بالحمل) فإن أقرَّ به، رجح قولها. (ولا) يُقبل قولها عليه (في قيام ونحوه) كقيام زيد وكلامه، ودخول دار، ونظائره. فإذا علق طلاقها على شيء من ذلك، أو على عدمه، فادعته وأنكرها، فقله؛ لأن الأصل بقاء الزوجية.

(ولو أقرَّ زوج (به) أي: بما علق عليه طلاقها، (طلقت، ولو أنكرته) الزوجة مؤاخذه له بإقراره، كما لو قال: طلقته. (و) إن قال لامرأته: (إذا طهرت فأنت طالق، وهي حائض) عند التعليق، (فإذا انقطع الدم) طَلَّقَتْ. نصاً، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] أي: ينقطع دمه. ولأنه قد ثبت لها حكم الطاهرات في وجوب الطهارة والصلاة والصيام وصحة الطهارة، ولأنها ليست حائضاً، فوجب أن تكون/ طاهراً؛ إذ لا واسطة. (والا) تكن حائضاً حين التعليق، (فإذا طهرت) أي: انقطع دمه (من حيضة مستقبلَةٍ) طَلَّقَتْ؛ لأن أدوات الشرط تقتضي فعلاً مستقبلاً، ولا يفهم من الكلام إلا ذلك، فتعلقت الصفة به، لكن لو حصل النقاء في أثناء الحيضة المستقبلية، فهل تطلق؛ لأنه طهر كما تقدم، أو لا للعرف؟ لم أقف عليه.

١٧٦/٣

(و) إن قال لامرأته: (إن حضت فأنت وضرتك طالقتان، فقالت: حضت، فكذبها، طَلَّقَتْ وحدها) أي: دون ضررتها؛ لأن قولها مقبولٌ على

و: إن حِضَّتُمَا، فَأَنْتُمَا طَالِقَتَانِ، وَادَّعَتْهُمَا، فَصَدَّقَهُمَا، طَلَّقْتَا. وَإِنْ أَكْذَبَهُمَا، لَمْ تَطْلُقَا. وَإِنْ أَكْذَبَ إِحْدَاهُمَا، طَلَّقْتَ وَحْدَهَا. وَإِنْ قَالَه لِأَرْبَعٍ، فَادَّعَيْنَهُ، وَصَدَّقَهُنَّ، طَلَّقْنِ. وَإِنْ صَدَّقَ ثَلَاثًا، طَلَّقْتَ الْمَكْذُوبَةَ. وَإِنْ صَدَّقَ دُونَ ثَلَاثٍ، لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ.

وإن قال: كلما حاضت إحداكن، أو أيتكن حاضت، فضرأتها

شرح منصور

نفسها دون ضررتها، فإن أقامت بحيضها بينة، طلقها، وإن أقرَّ بحيضها، طلقها أيضاً ولو أكذبتاه.

(و) إن قال لامرأته: (إن حِضَّتُمَا، فَأَنْتُمَا طَالِقَتَانِ، وَادَّعَتْهُمَا) أي: ادعت كلُّ منهما أنها حاضت، (فَصَدَّقَهُمَا، طَلَّقْتَا) لإقراره بوقوع الطلاق على نفسه. (وإن أكذبتهما، لم تطلق) أي: لم تطلق واحدة منهما؛ لأن طلاق كل منهما معلق بحيض ضررتها. وإقرار كل منهما على ضررتها غير مقبول. (وإن أكذب إحداهما، طلقته وحدها) لأن قولها في حقها مقبول، والزوج صدَّق ضررتها، فقد وُجد الحيضُ منهما بالنسبة إليها، ولم تطلق المصدَّقة؛ لأن قولَ ضررتها غير مقبول في حقها ولم يصدقها الزوج.

(وإن قال لأربع) أي: قال لنسائه الأربع: إن حضتن فأنتن طوالق. (فادعينه) أي: ادعى الأربع الحيض، (وصدقهن) الزوج، (طلقن) كلهن؛ لوجود الصفة، وهي حيض الأربع حيث صدقهن عليه. (وإن صدَّق ثلاثاً) منهن، (طلقت المكذبة) وحدها؛ لقبول قولها في حيضها، وقد صدَّق الزوج صواحبه، فقد وُجد حيض الأربع في حقها، بخلاف المصدقات، فإن قولَ المكذبة غير مقبول عليهن. (فإن صدَّق دون ثلاث، لم يقع شيء) لأن قولَ المكذبة غير مقبول في حق غيرها.

(وإن قال) لنسائه الأربع: (كلما حاضت إحداكن) فضرأتها طوالق، (أو) قال لهن: (أيتكن حاضت) أو من حاضت^(١) منكن، (فضرأتها

(١) ليست في (ز) و(م).

طوالق، فادَّعَيْتَهُ، وصدَّقْهِنَّ، طَلَّقْنَ كاملاً. وإن صدَّقَ واحدةً، لم تطلق، وطلقَ ضرَّاءُها طَلَقَةً طَلَقَةً. وإن صدَّقَ ثنتين، طَلَّقْتَا طَلَقَةً طَلَقَةً، والمكذبتان، ثنتينِ ثنتينِ. وإن صدَّقَ ثلاثاً، طَلَّقْنَ ثنتينِ ثنتينِ، والمكذبةُ، ثلاثاً. و: إن حضمتا حيضةً، طَلَّقْتَا بشروعهما في حيضتين.

فصل في تعليقه بالحمل والولادة

إذا قال: إن كنت حاملاً فأنت طالق، فبانت حاملاً زمن

شرح منصور

طوالق، فادَّعَيْتَهُ) أي: ادعت كلَّ منهن الحيضَ، (وصدَّقْهِنَّ، طَلَّقْنَ كاملاً) أي: ثلاثاً ثلاثاً؛ لأن كلَّ واحدةٍ لها ثلاثُ ضرائرَ، فيأتيها من كلِّ منهن طَلَقَةٌ. (وإن صدَّقَ واحدةً) منهن، وكذب ثلاثاً، (لم تطلق) المصدِّقة؛ لأنه لا يقبل قولُ ضرائرها عليها. (وطلقَ ضرَّاءُها/ طَلَقَةً طَلَقَةً) من ضرتهن المصدِّقة؛ لثبوت حيضتها بتصديقها. (وإن صدَّقَ ثنتين) منهن، (طَلَّقْتَا طَلَقَةً طَلَقَةً) لأن لكلِّ منهما ضرةً مصدِّقةً، (و) طَلَّقْتَ (المكذبتانِ ثنتينِ ثنتينِ) لأن لكلِّ منهما ضرتين مصدِّقتين. (وإن صدَّقَ ثلاثاً) من الأربع، (طَلَّقْنَ ثنتينِ ثنتينِ) لأن لكلِّ منهن ضرتين مصدِّقتين، (و) طَلَّقْتَ (المكذبة ثلاثاً) لأن لها ثلاثَ ضرائرَ مصدِّقات.

١٧٧/٣

(و) إن قال لامرأته: (إن حضمتا حيضةً) فأنتما طالقتان، (طَلَّقْتَا بشروعهما في حيضتين) لأن وجودَ حيضةٍ واحدةٍ منهما محالٌّ، فيلغو قوله: حيضةً، وكأنه قال: إن حضمتا، فأنتما طالقتان. وفيه أوجهٌ أخر: أحدها: لا يطلقان إلا بحيضةٍ من كلِّ واحدةٍ؛ لأن الحيضةَ الواحدةَ منهما لا تُمكن، فكأنه قال: إن حضمتا كلَّ واحدةٍ حيضةً، فأنتما طالقتان. الثاني: تطلقان بحيضةٍ من إحداهما، على حدٍّ يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان. الثالث: لا تعتقد، فلا تطلق واحدةً منهما، ولو حاضتا؛ لأنه تعليقٌ بمستحيلٍ، فلا يقع، كأن صعدتما السماء.

فصل في تعليقه بالحمل والولادة

(إذا قال) لامرأته : (إن كنت حاملاً، فأنت طالق، فبانت حاملاً زمن

حلف، وقع منه. وإلا أو وطئ بعده وولدت لستة أشهر فأكثر من أول وطئه، لم تطلق. و: إن لم تكوني حاملاً، فبالعكس. ويحرم وطؤها قبل استبراء فيهما، وقبل زوال رية، أو ظهور حمل في الثانية، إن كان بائناً.....

شرح منصور

حلف، وقع) الطلاق (منه) أي: من زمن الحلف؛ لوجود الصفة، وتبين أنها كانت حاملاً؛ بأن تلد لدون ستة أشهر من حلفه ويعيش، أو لدون أربع سنين، ولم توطأ بعد حلفه. (وإلا) يتبين كونها حاملاً حين حلفه بأن ولدت لأكثر من أربع سنين من حلفه، لم تطلق؛ لعدم وجود الصفة، (أو وطئاً بعده) أي: الحلف، (وولدت لستة أشهر فأكثر من أول وطئه، لم تطلق) لإمكان أن يكون الحمل من الوطئ بعد الحلف، والأصل بقاء العصمة.

(و) إن قال لها: (إن لم تكوني حاملاً) فأنت طالق، (فبالعكس) من التي قبلها، فإذا ولدت لدون ستة أشهر من حلفه، لم تطلق. وإن ولدت بعد أربع سنين، طلقت؛ لتبين أنها لم تكن حاملاً. وكذا إن ولدت لأكثر من ستة أشهر من وطئه بعد الحلف؛ لأن الأصل عدم الحمل حينه^(١)، وهذا أحد وجهين، والآخر: لا تطلق؛ لأن الأصل بقاء العصمة، فلا تزول بالشك.

(ويحرم وطؤها) أي: وطئ زوجة إن قال لها: إن كنت حاملاً^(٢)؛ أو إن^(٣) لم تكوني حاملاً، فأنت طالق (قبل استبراء فيهما) أي: صورة الإثبات والنفي؛ لاحتمال أن يكون الطلاق وقع. (و) يحرم وطؤها (قبل زوال رية)/ كانتفاخ بطن وحركته، (أو ظهور حمل في) الصورة (الثانية) وهي: إن لم تكوني حاملاً، فأنت طالق؛ لاحتمال أن تحمل من الوطئ بعد الحلف، فيظهر أن الطلاق لم يقع، وقد كان وقع، فيكون ذريعة إلى إباحة المحرم. وأما في الأولى: فيحرم قبل زوال رية، وبعد ظهور حمل، (إن كان) الطلاق (بائناً).

(١) في (س): «حينئذ».

(٢) بعدها في (ز) و(م). «لا احتمال».

(٣) ليست في (س).

ويحصل بحیضة موجودة، أو مستقبلية، أو ماضية لم يطأ بعدها.

و: إن، أو: إذا، حملت، لم يقع إلا بمتجدد. ولا يَطَأُ — إن كان وطئاً في طهر حلفه — قبل حيض، ولا أكثر من مرة كل طهر.
و: إن كنت حاملاً بذكر، فطلقة، وبأنثى، فثنتين، فولدت ذكرين، فطلقة. وأنثى مع ذكر فأكثر، فثلاث.

شرح منصور

نصاً، وإلا جاز؛ لأن وطء الرجعية مباح، ويحصل به الرجعة.

(ويحصل) استبراء (بحيضة موجودة، أو مستقبلية، أو ماضية لم يطأ بعدها) أي: الماضية؛ لأن المقصود معرفة براءة رحمها. قال أحمد: فإن تأخر حيضها، أريت النساء من أهل المعرفة، فإن لم يوجد أو خفي عليهن، انتظر عليها تسعة أشهر غالب مدة الحمل (١).

(و) إن قال لها: (إن) حملت فأنت طالق (أو: إذا حملت) فأنت طالق، أو: متى حملت فأنت طالق ونحوه، (لم يقع) الطلاق (إلا بـ) حمل (متجدد) بخلاف الحمل الموجود؛ لأنه علق طلاقها على وجود أمر في زمن مستقبل، فلا تطلق قبله. (ولا يَطَأُ) ها (إن كان وطئاً في طهر حلفه قبل حيض) لاحتمال أن تكون حملت، (ولا) يطؤها (أكثر من مرة كل طهر) لجواز أن تحمل منها إن كان الطلاق بائناً.

(و) إن قال لها: (إن كنت حاملاً بذكر، فـ) أنت طالق (طلقة، و) إن كنت حاملاً (بأنثى، فـ) أنت طالق (ثنتين، فولدت ذكرين) فأكثر، (فطلقة) لأنه جعل الطلقة مع وصف حملها بالذكورة، والطلقتين مع وصفه بالأنوثة، ولم توجد الأنوثة، فلم تطلق أكثر من طلقة، (و) إن ولدت (أنثى) فأكثر (مع ذكر فأكثر، فثلاث) طلاقات، تقع ثنتان بالأنثى فأكثر، وواحدة بالذكر فأكثر؛ لوجود شرط التعليق.

(١) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٤٨٨/٢٢.

وإن قال: إن كان حَمْلُكَ، أو ما في بطنك، فولدتَهما، لم تَطْلُق. ولو أسقطَ «ما»، طَلَقْتَ ثلاثاً.

وما عُلِّقَ على ولادةٍ، يقعُ بإلقاءِ ما تصيرُ به أمةٌ أمٌ وليدٍ.

و: إن ولدتَ ذكراً، فطلقةٌ، وأنثى، فثنتين، فثلاثٌ بمعيةٍ.

شرح منصور

(وإن قال) لها: (إن كان حملك) ذكراً، فأنت طالق طلقة، وإن كان أنثى، فأنت طالق ثنتين، فولدتَهما، لم تطلق. (أو) قال لها: إن كان (ما في بطنك) ذكراً فأنت طالق واحدة، وإن كان أنثى، فأنت طالق ثنتين. (فولدتَهما) أي: ذكراً وأنثى، (لم تطلق) لأنه جعل الذكر و^(١) الأنثى خيراً عن الحمل، أو ما في البطن، فيقتضي حصره في أحدهما، ولم يتمحض الحملُ ذكراً ولا أنثى، فلم يقع المعلق؛ لعدم وجود شرطه. (ولو أسقطَ ما) في المثال الأخير؛ بأن قال: إن كان في بطنك ذكراً، فأنت طالق واحدة، وإن كان في بطنك أنثى، فأنت طالق طلقتين، فولدتَ ذكراً وأنثى، (طلقت ثلاثاً) واحدة بالذكر واثنين بالأنثى.

١٧٩/٣

(وما عُلِّقَ) من طلاق وعتق وغيرها/ (على ولادةٍ، يقع بإلقاءِ ما تصيرُ به أمةٌ أمٌ وليدٍ) وهو ما تبين فيه بعضُ خلقِ إنسانٍ، ولو خفياً؛ لأنها ولدت ما يسمى ولداً، لا^(٢) بإلقاء علقه ومضغة؛ لأنها لا تسمى ولداً، ويجوز أن لا تكون مبدأ خلق إنسان، فلا يقع الطلاق بالشك.

(و) إن قال لامرأته: (إن ولدتَ ذكراً، ف) أنت طالق (طلقةً، و) إن ولدتَ (أنثى، ف) أنت طالق (ثنتين)، فولدتَهما (فثلاثٌ بمعيةٍ) أي: بولادتهما لهما معاً، بحيث لا يسبق أحدهما الآخر، طلقةً بالذكر، واثنان بالأنثى. ولا تنقضي عدتها إذن بذلك، لأن الطلاق يقع عقب الولادة.

(١) في الأصل: «أو».

(٢) ليست في (س).

وإن سبق أحدهما بدون ستة أشهر، وقع ما علق به، وبانت بالثاني.
ولم تطلق به، كأنت طالق مع انقضاء عدتك. وبسته أشهر فأكثر،
وقد وطئ بينهما، فثلاث.

ومتى أشكل سابق، فطلقة بيقين، ويلغو ما زاد، ولا فرق بين من
تلده حياً أو ميتاً.

شرح منصور

(وإن سبق أحدهما) أي: الولدين الآخر (بدون ستة أشهر، وقع ما علق
به) أي: السابق. فإن سبق الذكر، فطلقة، وإن سبقت الأنثى، فطلقتان،
(وبانت به) بالولد (الثاني) منهما؛ لانقضاء عدتها به إن لم يربحها قبله. (ولم
تطلق به) أي: الثاني؛ لانقضاء العدة به، فلا يلحقها الطلاق، كإن مت،
فأنت طالق. و(ك) قوله: (أنت طالق مع انقضاء عدتك) لوجوب تعقب
الوقوع الصفة.

(و) إن سبق أحدهما الآخر (بسته أشهر فأكثر، وقد وطئ بينهما)
أي: الوضعين، (فثلاث) طلاقات تقع لوجوب العدة بالوطئ بينهما، فالثاني
حمل مستأنف؛ إذ لا يمكن ادعاء أن تحمل بولد بعد ولد.

(ومتى أشكل سابق) من ولدين متعاقبين ذكر و أنثى، فلم يدر أسبق
الذكر، فتطلق واحدة فقط، وتبين بالأنثى، أو سبقت الأنثى، فتطلق ثنتين،
وتبين بالذكر، (فطلقة) تقع (بيقين، ويلغو ما زاد) للشك في الثانية، والورع
أن يلتزمها^(١)؛ لاحتمال ما سبق الأنثى، فإن ولدت خنثى، فقياسه يقع الأقل،
ويلغو^(٢) ما زاد؛ للشك فيه، والورع التزامه. (ولا فرق بين من تلده) منهما
(حياً أو ميتاً) لأن الشرط ولادته، وقد وجدت، ولأن العدة تنقضي به وتصير
به الأمة أم ولد.

(١) في الأصل: «يلتزمهما».

(٢) ليست في (ز) و(م).

و: إن ولدت ذكراً، أو أنثى، أو حيّين، أو ميّتين، فأنت طالق.
فلا حنث بذكر وأنثى، أحدهما فقط حيّ. و: كلما ولدت، أو زاد:
ولداً، فأنت طالق، فولدت ثلاثة معاً، فثلاث. ومتعاقبين، طَلَقْتُ بأول
وبشان، وبانت بثالث. وإن ولدت اثنين، وزاد: للسنة، فطلقة بطهر،
ثم أخرى بعد طهرٍ من حيضةٍ مستقبلَةٍ.

فصل في تعليقه بالطلاق

إذا قال: إن طَلَقْتُكَ فأنت طالق، ثم أوقعه بائناً، لم يقع ما عُلّقَ،

شرح منصور

(و) إن قال لها: (إن ولدت ذكراً، أو أنثى، أو حيّين، أو ميّتين،
فأنت طالق، فلا حنث بـ) -ولادة (ذكر وأنثى، أحدهما فقط حيّ) لأن
الصفة لم توجد. (و) إن قال لها: (كلما ولدت) فأنت طالق، (أو زاد: ولداً)
(بأن قال^(١)): كلما ولدت ولداً، (فأنت طالق، فولدت ثلاثة) أولاد (معاً) لم
يسبق أحدهم غيره، (فثلاث) طلاقات؛ لتعدد الولادة بتعدد الأولاد؛ لأن كلاً
منهم مولود، فيقع بكلّ ولادة طلقة؛ لأنّ «كلما» للتكرار. (و) إن ولدت
ثلاثة (متعاقبين) واحداً بعد واحد، (طلقت بأول) طلقة، (وبشان) طلقة/
(وبانت بثالث) ولم تطلق به؛ لانقضاء العدة بوضعه.

١٨٠/٣

(و: إن ولدت اثنين) متعاقبين، (و) كان (زاد: للسنة) بأن قال: كلما
ولدت، فأنت طالق للسنة، (فطلقة بطهر) من نفاسها، (ثم) طلقة (أخرى
بعد طهرٍ من حيضةٍ مستقبلَةٍ)^(٢) لأن هذا هو طلاق السنة كما سبق.

فصل

(في تعليقه) أي: الطلاق (بالطلاق. إذا قال) لامرأته: (إن طَلَقْتُكَ،
فأنت طالق، ثم أوقعه) أي: الطلاق عليها (بائناً) بأن كان على عوضٍ أو
كانت غير مدخولٍ بها، (لم يقع ما عُلّقَ) من طلاق؛ لأنه لم يصادف عصمة،

(١-١) في (س): «فقال».

(٢) ليست في (س).

كمعلقٍ على خلع. وإن أوقعه رجعيًا، أو علقه بقيامها ثم بوقوع طلاقها، فقامت، وقع ثنتان، وإن علقه بقيامها ثم بطلاقها أو إيقاعه، فقامت، فواحدة. وإن علقه بطلاقها ثم بقيامها، فقامت، فثنتان.

شرح منصور

(ك) ما لا يقع طلاق (معلق على خلع) لوجوب تعقب الصفة الموصوف، والبائن لا يلحقها طلاق^(١).

(وإن أوقعه) أي: الطلاق هو أو وكيله فيه (رجعيًا) وقع ثنتان: طلقةً بالمباشرة، والأخرى بالصفة؛ لأنه جعل تطبيقها شرطاً لطلاقها، وقد وجد الشرط، (أو علقه) أي: الطلاق (بقيامها، ثم بوقوع طلاقها) بأن قال لها: إن قمت فأنت طالق، ثم قال لها: إن وقع عليك طلاقي، فأنت طالق، (فقامت) رجعية، (وقع ثنتان) طلقةً بقيامها، وطلقةً بوقوع طلاقها عليها بوجود الصفة، وهي قيامها.

(وإن علقه) أي: الطلاق (بقيامها، ثم بطلاقها) بأن قال: إن قمت، فأنت طالق، ثم قال لها: إن طلقتك، فأنت طالق، فقامت، فواحدةً بقيامها، ولا تطلق بتعليقه على الطلاق؛ لأنه لم يطلقها، (أو)^(٢) علقه بقيامها، ثم (بإيقاعه) بأن قال لها: إن قمت، فأنت طالق، ثم قال لها: إن أوقعتُ عليك طلاقي، فأنت طالق (فقامت فواحدة) بقيامها، ولا تطلق بتعليق الإيقاع؛ لأن شرطه لم يوجد؛ لأنه لم يوقع عليها طلاقاً بعد التعليق.

(وإن علقه) أي: الطلاق (بطلاقها، ثم بقيامها) بأن قال لها: إن طلقتك، فأنت طالق، ثم قال: إن قمت، فأنت طالق، (فقامت، فثنتان) واحدةً بقيامها، وأخرى بتطبيقها الحاصل بالقيام؛ لأن طلاقها بوجود الصفة تطبيق لها.

(١) في الأصل: «طلاقه».

(٢) في (س): «و».

و: إن طَلَّقْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، ثم قال: إن وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقِي فَأَنْتِ طَالِقٌ، ثم نَجَّزَهُ رَجْعِيًّا، فَثَلَاثٌ. فلو قال: أردتُ: إذا طَلَّقْتُكَ طَلَّقْتُ، ولم أَرِدْ عَقْدَ صِفَةٍ. دُيِّنَ، ولم يُقْبَلْ حُكْمًا. و: كُلَّمَا طَلَّقْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، ثم قال: أَنْتِ طَالِقٌ، فَثَنَانٍ. و: كُلَّمَا وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقِي فَأَنْتِ طَالِقٌ، ثم وَقَعَ بِمُبَاشَرَةٍ أَوْ سَبَبٍ، فَثَلَاثٌ، إِنْ وَقَعَتِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةُ رَجْعِيَّتَيْنِ.

شرح منصور

(و) إِنْ قَالَ لَهَا: (إِنْ طَلَّقْتُكَ، فَأَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ قَالَ) لَهَا: (إِنْ وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقِي، فَأَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ نَجَّزَهُ) أَي: طَلَاقَهَا (رَجْعِيًّا) بِأَنْ كَانَتْ مَدْخُولًا بِهَا، فَطَلَّقَهَا دُونَ مَا يَمْلِكُهُ بِلَا عَوَضٍ، (فَثَلَاثٌ) وَاحِدَةٌ بِالْمَنْجَزِ، وَاثْنَتَانِ بِالتَّطْلِيقِ وَالْوُقُوعِ.

(فلو قال: أردت) بقولي: إذا طَلَّقْتُكَ، فَأَنْتِ طَالِقٌ: (إذا طَلَّقْتُكَ طَلَّقْتُ) بِمَا أَوْقَعْتَهُ عَلَيْكَ، (ولم أَرِدْ عَقْدَ صِفَةٍ، دُيِّنَ) لِأَنَّهُ مُحْتَمَلٌ، (وَلَا يَقْبَلُ) مِنْهُ (حُكْمًا) لِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ.

١٨١/٣

(و) إِنْ قَالَ لِمَدْخُولٍ بِهَا: (كُلَّمَا طَلَّقْتُكَ، فَأَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ، فَثَنَانٍ) طَلْقَةً بِالْمَنْجَزِ، وَأُخْرَى بِالتَّعْلِيقِ، وَلَا تَطْلُقُ أَكْثَرَ؛ لِأَنَّ التَّطْلِيقَ لَمْ يَوْجَدْ إِلَّا مَرَّةً.

(و) إِنْ قَالَ لَهَا: (كُلَّمَا وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقِي، فَأَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ وَقَعَ) عَلَيْهَا طَلَاقُهُ (بِمُبَاشَرَةٍ) بِأَنْ قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ، (أَوْ سَبَبٍ) بِأَنْ^(١) عَلَقَهُ عَلَى شَيْءٍ، فَوُجِدَ، سِوَاءَ كَانَ تَعْلِيقُهُ بَعْدَ قَوْلِهِ لَهَا ذَلِكَ أَوْ قَبْلَهُ، (فَثَلَاثٌ) لِأَنَّ الثَّانِيَةَ طَلْقَةً وَقَعَتْ عَلَيْهَا، فَتَطْلُقُ بِهَا الثَّالِثَةُ، (إِنْ وَقَعَتْ) الطَّلَقَةُ (الْأُولَى، وَ) الطَّلَقَةُ (الثَّانِيَةُ رَجْعِيَّتَيْنِ) لِأَنَّ الْبَائِنَ لَا يَلْحَقُهَا طَلَاقٌ.

(١) بعدما في (س): «كان».

ومن علق الثلاث بتطليق يملك فيه الرجعة، ثم طلق واحدة، وقع الثلاث.

و: كلما، أو: إن وقع عليك طلاقي، فأنت طالق قبله ثلاثاً، ثم قال: أنت طالق، فثلاث: طلاق بالمنجز، وتتمتها من المعلق. ويلغو قوله: «قبله». وتسمى: «السريجية»،

شرح منصور

(ومن علق) الطلاق (الثلاث بتطليق يملك فيه الرجعة) كأن قال: إن طلقك طلاقاً^(١) أملك فيه رجعتك، فأنت طالق ثلاثاً، (ثم طلق واحدة) أو اثنتين، وهي مدخول بها، (وقع الثلاث) لأن امتناع الرجعة هنا؛ لعجزه عنها، لا لعدم ملكها.

(أو) قال لها^(٢): (كلما) وقع عليك طلاقي، فأنت طالق قبله ثلاثاً، (أو: إن وقع عليك طلاقي، فأنت طالق قبله ثلاثاً، ثم قال) لها: (أنت طالق، فثلاث: طلاق منها) بالمنجز، وتتمتها من المعلق. ويلغو قوله: قبله) لأنه طلاق من زوج مختار في محل نكاح صحيح، فوجب أن يقع، كما لو لم يعقد هذه الصفة، ولعموم النصوص، وكون الطلاق المعلق^(٣) بعده محال لا يصح الوصف به، فلغت الصفة ووقع الطلاق، كقوله: إذا طلقك، فأنت طالق ثلاثاً لا تملك. (وتسمى) هذه المسألة: (السريجية) لأن أبا العباس ابن سريج الشافعي^(٤) أول من قال فيها، فقال: لا تطلق أبداً؛ لأن وقوع الواحدة يقتضي وقوع ثلاث قبلها، وذلك يمنع وقوعها، فإثباتها يؤدي إلى نفيها، فلا تثبت، ولأنه يفضي إلى الدور، لأنها إذا وقعت^(٥)، وقع قبلها ثلاث، فيمتنع

(١) بعدها في (م): «لا».

(٢) ليست في الأصل.

(٣) بعدها في (م): «قبله».

(٤) هو: أبو العباس، أحمد بن عمر بن سريج القاضي البغدادي، الشافعي. له تصانيف كثيرة منها:

«الرد على ابن داود في القياس» (ت ٣٠٦هـ) «طبقات الشافعية» للسبكي ٢١/٣-٣٩.

(٥) في (ز): «رجعت».

ويقع بمن لم يدخل بها، المنجزة فقط.

و: إن وطئتك وطأً مباحاً، أو: إن أبنتك أو فسخت نكاحك،
أو: إن ظهرت منك، أو: إن راجعتك، فأنت طالق قبله ثلاثاً، ثم
وُجد شيء مما علّق عليه، وقع الثلاث، ولغا قوله: «قبله».....

شرح منصور

وقوعها^(١)، ^(٢) وجوابه إلغاء^(٢) قبله، كما سبق. وقال ابن عقيل: تطلق بالمنجز،
ويلغو المعلق؛ لأنه طلاق في زمنٍ ماضٍ^(٣).

(ويقع بمن) أي: بزوجة (لم يدخل بها) وقال لها ذلك، الطلقة (المنجزة
فقط) لأنها تبين بها.

وإن قال لامراته: (إن وطئتك وطأً مباحاً) فأنت طالق قبله ثلاثاً، (أو)
قال لها: (إن أبنتك) فأنت طالق قبله ثلاثاً، (أو): (إن فسخت نكاحك)
فأنت طالق قبله ثلاثاً، (أو: إن ظهرت منك) فأنت طالق قبله ثلاثاً، (أو)
قال لرجعية: (إن راجعتك، فأنت طالق قبله ثلاثاً، ثم وُجد شيء مما علّق
عليه) الطلاق (وقع الثلاث، ولغا قوله قبله) لما تقدم/ في التي قبلها. قال في
«الرعاية»: وقيل لا تطلق في إن أبنتك، وفسخت نكاحك، بل تبين بالإبانة
والفسخ^(٤). انتهى. فظهر من كلامه أنها لا تبين بقوله: أبنتك، وفسخت
نكاحك على القول الأول، وإذا لم تبين به، فلا إشكال في وقوع الطلاق
المعلق عليه، مع إلغاء قوله قبله، بخلاف قوله^(٥): إن بنت، أو انفسخ نكاحك،
فأنت طالق قبله ثلاثاً، ثم بانته منه بخلع أو غيره، أو انفسخ نكاحها لمقتض
فلا تطلق^(٦)؛ لأنه بالإبانة لم يبق للطلاق محل يقع فيه.

(١) المغني ٤٢٣/١٠.

(٢-٢) ضرب عليها في (س).

(٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٥٠٦/٢٢.

(٤) معونة أولي النهى ٦٠٢/٧.

(٥) ليست في الأصل.

(٦) بعدها في الأصل: «بالمعلق».

و: كُلَّمَا طَلَّقْتُ ضَرَّتْكَ، فَأَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ قَالَ مِثْلَهُ لِلضَّرَّةِ، ثُمَّ طَلَّقَ
الْأُولَى، طَلَّقْتُ الضَّرَّةَ طَلْقَةً، وَالْأُولَى ثُنْتَيْنِ. وَإِنْ طَلَّقَ الضَّرَّةَ فَقَطْ،
طَلَّقْنَا طَلْقَةً طَلْقَةً.

وَمِثْلُ ذَلِكَ: إِنْ، أَوْ كُلَّمَا طَلَّقْتُ حَفْصَةَ، فَعَمْرَةُ طَالِقٌ. ثُمَّ قَالَ: إِنْ
— أَوْ كُلَّمَا — طَلَّقْتُ عَمْرَةَ، فحَفْصَةُ طَالِقٌ. فحَفْصَةُ كَالضَّرَّةِ فِيمَا قَبْلُ.

شرح منصور

(و) إِنْ قَالَ لِأَحَدِي امْرَأَتِيهِ: (كُلَّمَا طَلَّقْتُ ضَرَّتْكَ، فَأَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ قَالَ
مِثْلَهُ لِلضَّرَّةِ، ثُمَّ طَلَّقَ الْأُولَى) فَقَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ، (طَلَّقْتُ الضَّرَّةَ طَلْقَةً) وَاحِدَةً
بِالْصِفَةِ، وَهِيَ طَالِقُ الْأُولَى، (و) طَلَّقْتُ (الْأُولَى ثُنْتَيْنِ) وَاحِدَةً بِالْمُبَاشَرَةِ، وَوَاحِدَةً
بِالْصِفَةِ؛ لِأَن وَقْعَهُ بِالضَّرَّةِ تَطْلِيقٌ؛ لِأَن التَّعْلِيقَ وَوُجُودَ الصِّفَةِ تَطْلِيقٌ.

(وَإِنْ طَلَّقَ الضَّرَّةَ) أَي: الْمَقُولُ لَهَا ذَلِكَ ثَانِيًا (فَقَطْ) أَي: وَلَمْ يُطْلَقِ الْأُولَى
بَعْدَ أَنْ قَالَ لَهَا ذَلِكَ، (طَلَّقْنَا) أَي: الْأُولَى وَالثَّانِيَةَ (طَلْقَةً طَلْقَةً) الْأُولَى
بِالْصِفَةِ، وَالثَّانِيَةَ (١) بِالتَّنْجِيزِ، وَلَا يَقَعُ بِهَا (٢) بِالتَّعْلِيقِ أُخْرَى؛ لِأَن طَلَّاقَ الْأُولَى
وَقَعَ بِالتَّعْلِيقِ السَّابِقِ عَلَى تَعْلِيقِ طَلَّاقِ الثَّانِيَةِ، فَلَمْ يَحْدُثْ بَعْدَ تَعْلِيقِ طَلَّاقِ
الثَّانِيَةِ طَلَّاقُهَا (٣).

(وَمِثْلُ ذَلِكَ) لَوْ قَالَ مِنْ لَهُ زَوْجَتَانِ حَفْصَةُ وَعَمْرَةُ مِثْلًا: (إِنْ) طَلَّقْتُ
حَفْصَةَ، فَعَمْرَةُ طَالِقٌ، (٤ أَوْ كُلَّمَا) طَلَّقْتُ حَفْصَةَ، فَعَمْرَةُ طَالِقٌ، ثُمَّ قَالَ:
إِنْ طَلَّقْتُ (٥ عَمْرَةَ، فحَفْصَةُ) طَالِقٌ، (أَوْ كُلَّمَا طَلَّقْتُ عَمْرَةَ، فحَفْصَةُ
طَالِقٌ، فحَفْصَةُ) هُنَا (كَالضَّرَّةِ فِيمَا قَبْلُ) فَإِنْ طَلَّقَ عَمْرَةَ، طَلَّقْتُ ثُنْتَيْنِ،
وَحَفْصَةَ طَلْقَةً، وَإِنْ طَلَّقَ حَفْصَةَ فَقَطْ، طَلَّقْنَا طَلْقَةً طَلْقَةً؛ لَمَّا تَقَدَّمَ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «الْأُخْرَى».

(٢) فِي (س): «لَهَا».

(٣) فِي الْأَصْلِ: «طَلَّاقًا».

(٤-٤) فِي (م): «ثُمَّ قَالَ: إِنْ».

(٥-٥) فِي (س): «حَفْصَةُ فَعَمْرَةَ».

وعكس ذلك قوله لعمرة: إن طَلَّقْتُكَ، فحفصة طالق، ثم لحفصة: إن طَلَّقْتُكَ، فعمرة طالق. فحفصة هنا كعمرة هناك.

ولأربع: أَيْتَكَنَّ وَقَعَ عَلَيْهَا طَلاَقِي، فَصَوَّاحِبُهَا طَوَالِقُ، ثُمَّ أَوْقَعَهُ عَلَى إِحْدَاهُنَّ، طَلَّقَنَ كَامِلًا. و: كُلَّمَا طَلَّقْتُ وَاحِدَةً، فَعَبْدٌ حُرٌّ، وَثْنَتَيْنِ، فَاثْنَانِ، وَثَلَاثًا، فَثَلَاثَةٌ، وَأَرْبَعًا فَأَرْبَعَةٌ، ثُمَّ طَلَّقْهُنَّ، وَلَوْ مَعًا، عَتَقَ خَمْسَةَ عَشَرَ عَبْدًا.

شرح منصور

(وعكس ذلك قوله لعمرة: إن طَلَّقْتُكَ، فحفصة طالق، ثم) قوله: (لحفصة: إن طَلَّقْتُكَ، فعمرة طالق، فحفصة هنا كعمرة هناك) فإن قال لعمرة: أنت طالق، طَلَّقْتُ طَلْقَتَيْنِ بِالْمُبَاشَرَةِ وَالصِّفَةِ، وَطَلَّقْتُ حَفْصَةً وَاحِدَةً. وَإِنْ طَلَّقَ حَفْصَةَ ابْتِدَاءً، لَمْ يَقَعْ بِكُلِّ مَنِهَا إِلَّا طَلَقَةٌ طَلْقَةٌ^(١)، حَفْصَةٌ بِالْمُبَاشَرَةِ، وَعَمْرَةٌ بِالصِّفَةِ.

(و) إن قال (لأربع) زوجاته: (أَيْتَكَنَّ وَقَعَ عَلَيْهَا طَلاَقِي، فَصَوَّاحِبُهَا طَوَالِقُ، ثُمَّ أَوْقَعَهُ) أي: الطلاق (على إحداهن) أي: الأربع، (طلقن كاملاً) أي: ثلاثاً ثلاثاً؛ لأنه إذا أوقعه بإحداهن، طَلَّقْتُ بِإِيقَاعِهِ طَلْقَةً، وَطَلَّقْتُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْ صَوَّاحِبِهَا بِوُقُوعِهِ عَلَيْهَا طَلْقَةً، / وَكُلَّمَا يَقَعُ بِوَاحِدَةٍ طَلْقَةً، يَقَعُ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ صَوَّاحِبِهَا طَلْقَةً، فَيَنَالُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْ صَوَّاحِبِهَا الثَّلَاثِ ثَلَاثَ طَلَقَاتٍ، (و) إن قال لنسائه الأربع: (كُلَّمَا طَلَّقْتُ وَاحِدَةً، فَعَبْدٌ مِنْ عِبِيدِي حُرٌّ، وَ) كَلَّمَا طَلَّقْتُ (ثْنَتَيْنِ، فَاثْنَانِ) مِنْ عِبِيدِي حُرَّانَ، (و) كَلَّمَا طَلَّقْتُ (ثَلَاثًا، فَثَلَاثَةٌ) مِنْ عِبِيدِي أَحْرَارَ، (و) كَلَّمَا طَلَّقْتُ: (أَرْبَعًا فَأَرْبَعَةٌ) مِنْ عِبِيدِي أَحْرَارَ، (ثُمَّ طَلَّقْهُنَّ، وَلَوْ مَعًا) بَأَنَّ قَالَ لَهُنَّ: أَنْتِنَ طَوَالِقُ، (عَتَقَ خَمْسَةَ عَشَرَ عَبْدًا) لَأَنَّ فِي الزَّوْجَاتِ أَرْبَعَ صِفَاتٍ: هُنَّ أَرْبَعٌ فَيَعْتَقُ أَرْبَعَةً، وَهُنَّ أَرْبَعُ أَحَادٍ فَيَعْتَقُ أَرْبَعَةً، وَهُنَّ اثْنَتَانِ وَاثْنَتَانِ فَيَعْتَقُ أَرْبَعَةً، وَفِيهِنَّ ثَلَاثٌ فَيَعْتَقُ بِهِنَّ ثَلَاثَةً.

(١) ليست في (س).

وإن أتى بدل «كلما»، بـ «إن» أو نحوها، عتق عشرة.

و: إن أتاك، طلاقى، فأنت طالق، ثم كتب إليها: إذا أتاك كتابي، فأنت طالق، فأناها كاملاً، ولم ينمَح ذكرُ الطلاق، فثنتان. فإن قال: أردت أنك طالق بالأول، دُيِّن، وقُبِلَ حكماً.

شرح منصور

أو تقول^(١): يعتق بواحدة واحدة، وبثانية ثلاثة؛ لأن فيها صفتين هي واحدة، وهي مع الأولى اثنتان، ويعتق بثلاثة أربعة؛ لأنها واحدة وهي مع الأولى والثانية ثلاث، ويعتق برابعة سبعة؛ لأن فيها ثلاث صفات هي واحدة، وهي مع الثالثة اثنتان، وهي مع الثلاث التي قبلها أربع.

(وإن أتى) معلق^(٢) (بدل) قوله: (كلما بـ) قوله: (إن أو نحوها) كمتى وإذا وحيشما، كقوله: إن طلقت واحدة، فبعد حر، وثنيتين فائتان، وثلاثة فثلاث، وأربعاً فأربع، ثم طلقهن ولو معاً، (عتق عشرة) أعبد. لأن غير «كلما» لا يقتضي التكرار. (و) إن قال لامرأته: (إن أتاك طلاقى، فأنت طالق، ثم كتب إليها: إذا أتاك كتابي، فأنت طالق، فأناها) كتابه (كاملاً ولم ينمَح) منه (ذكرُ الطلاق، فثنتان) طلبة بتعليقها على الكتاب، وطلقة بتعليقها على إتيان الطلاق؛ لأنه أناها بكتابه إليها المعلق عليه الطلاق، فإن أناها بعضُ الكتاب وفيه الطلاق، أو أناها كله، وقد انمَحى ما فيه، أو^(٣) ذكرُ الطلاق منه، لم يقع شيء كما لو ضاع، لأنه لم يأتها طلاقه، ولا كتابه، بل بعضه. ولا يثبت الكتاب إلا بشاهدين، ككتاب القاضي، ويكفي أن يشهدا عندها. (فإن قال: أردت) بقولي: ^(٤) (إن أتاك كتابي)، فأنت طالق: (أنك طالق) بالتعليق (الأول، دُيِّن) لأنه أعلمُ بنيتها، وكلامه يحتمله (وقُبِلَ) منه (حكماً) لظهوره.

(١) في (س): «يقول».

(٢) ليست في (م).

(٣) ليست في (ز) و(س).

(٤-٤) في (س): «أتاك طلاقى».

وَمَنْ كَتَبَ: إِذَا قَرَأْتَ كِتَابِي، فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَقُرِئَ عَلَيْهَا، وَقَعَ، إِنْ كَانَتْ أُمِّيَّةً، وَإِلَّا فَلَا.

فصل في تعليقه بالحلف

إِذَا قَالَ: إِنْ حَلَفْتُ بِطَلَاكِ، فَأَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ عَلَّقَهُ بِمَا فِيهِ حَثٌّ، أَوْ مَنَعٌ، أَوْ تَصْدِيقٌ خَيْرٌ أَوْ تَكْذِيبُهُ، طَلَّقَتْ فِي الْحَالِ.....

شرح منصور

١٨٤/٣

(وَمَنْ كَتَبَ) لَامْرَأَتِهِ: (إِذَا قَرَأْتَ كِتَابِي، فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَقُرِئَ عَلَيْهَا، وَقَعَ) الطَّلَاقُ (إِنْ كَانَتْ أُمِّيَّةً) لَا تَقْرَأُ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي يَرَادُ بِقِرَاءَتِهَا، (وَإِلَّا) تَكُنْ أُمِّيَّةً بَلْ قَارِئَةً، (فَلَا) تَطْلُقُ بِقِرَاءَةِ غَيْرِهَا عَلَيْهَا/ لِأَنَّهَا لَمْ تَقْرَأْهُ، وَالْأَصْلُ اسْتِعْمَالُ اللَّفْظِ فِي حَقِيقَتِهِ مَا لَمْ تَتَعَذَّرْ. وَمَنْ حَلَفَ لَا يَقْرَأُ كِتَابَ فُلَانٍ، فَقَرَأَ فِي نَفْسِهِ، وَلَمْ يَحْرُكْ شَفْتَيْهِ بِهِ^(١)، حَثٌّ؛ لِانْصِرَافِ يَمِينِهِ إِلَى مَا يَعْرِفُهُ النَّاسُ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ حَقِيقَةَ الْقِرَاءَةِ، فَلَا يَحْنُثُ إِلَّا بِهَا.

فصل في تعليقه بالحلف

(إِذَا قَالَ) لَامْرَأَتِهِ: (إِنْ حَلَفْتُ بِطَلَاكِ، فَأَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ عَلَّقَهُ) أَيُّ: طَلَّاقًا (بِمَا) أَيُّ: بِشَيْءٍ (فِيهِ حَثٌّ) عَلَى فِعْلٍ، كَمَا لَمْ أَدْخُلِ الدَّارَ، فَأَنْتِ طَالِقٌ، أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ، لِأَقُومَنَّ، طَلَّقْتُ^(٢) (فِي الْحَالِ^(٣))، (أَوْ) عَلَّقَهُ بِمَا فِيهِ (مَنَعٌ) مِنْ فِعْلٍ، كَمَا قَمْتُ، فَأَنْتِ طَالِقٌ، طَلَّقْتُ فِي الْحَالِ، (أَوْ) عَلَّقَهُ بِمَا فِيهِ (تَصْدِيقٌ خَيْرٌ) كَأَنْتِ طَالِقٌ لَقَدْ قَمْتُ، أَوْ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ لَصَدَقَ وَنَحْوَهُ، طَلَّقْتُ فِي الْحَالِ، (أَوْ) عَلَّقَهُ بِمَا فِيهِ (تَكْذِيبُهُ) أَيُّ: الْخَيْرُ، كَأَنْتِ طَالِقٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْقَوْلُ كَذِبًا، (طَلَّقْتُ فِي الْحَالِ) لَوْجُودِ الْحَلْفِ بِطَلَّاقِهَا تَجُوزًا؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ بِالْحَلْفِ، وَهُوَ الْحَثُّ^(٤) أَوْ الْمَنَعُ أَوْ التَّأْكِيدُ. وَإِنْ كَانَ فِي الْحَقِيقَةِ تَعْلِيقًا، لِأَنَّ اللَّفْظَ إِذَا تَعَذَّرَ حَمْلُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، حُمِلَ عَلَى مَجَازِهِ لِقَرِينَةِ الِاسْتِحَالَةِ.

(١) لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ.

(٢) لَيْسَتْ فِي (س).

(٣-٣) لَيْسَتْ فِي (ز).

(٤) فِي (ز) وَ (س) وَ (م): «الْحَنْثُ».

لا إن علقه بمشيئتها، أو حيض، أو طهر، أو طلوع الشمس، أو قدوم الحاج، ونحوه. و: إن حلفت بطلاقك، أو إن كلمتك، فأنت طالق، وأعادته مرة، فطلقة، ومرتين، فثنتان، وثلاثاً، فثلاث، ما لم يقصد إفهامها في: «إن حلفت». وتبين غير مدخول بها بطلقة، ولم تنعقد يمينه الثانية والثالثة في مسألة الكلام.

شرح منصور

و(لا) تطلق من علق طلاقها بالحلف به، (إن علقه بمشيئتها) أو مشيئة غيرها قبلها، (أو) علقه (بحيض، أو طهر، أو طلوع الشمس، أو قدوم الحاج، ونحوه) كالكسوف، وهبوب الريح، قبل وجوده؛ لأنه تعليق محض ليس فيه معنى الحلف. (و) إن قال لامراته: (إن حلفت بطلاقك) فأنت طالق، (أو) قال لها: (إن كلمتك، فأنت طالق، وأعادته) لها (مرة) أخرى، (فطلقة) لأنه حلف أو كلام. (و) إن أعاده (مرتين، فثنتان)، وإن أعاده (ثلاثاً، فثلاث) طلاقات؛ لأن كل مرة وجد فيها شرط الطلاق، وينعقد شرط طلبة أخرى، (ما لم يقصد إفهامها في) قوله: (إن حلفت) بطلاقك، فأنت طالق، فلا يقع، بخلاف ما لو أعاده من علقه بالكلام بقصد إفهامها؛ لأنه لا يخرج بذلك عن كونه كلاماً. قال في «الفروع»^(١): وأخطأ بعض أصحابنا، وقال فيها كالأولى، ذكره في «الفنون».

(وتبين غير مدخول بها) إذا أعاده (بطلقة) فلا يلحقها ما بعدها، (ولم تنعقد يمينه الثانية و) لا^(٢) (الثالثة) في مسألة (الكلام) في غير مدخول بها؛ لأنها تبين بشروعه في كلامها، فلا يحصل جواب الشرط إلا وهي بائن. بخلاف مسألة الحلف، فتعقد يمينه الثانية؛ لأنها لا تبين إلا بعد انعقادها، فإن تزوجها/ بعد، ثم حلف بطلاقها، طلقت؛ لوجود الحنث باليمين المنعقدة في النكاح السابق.

١٨٥/٣

(١) ٤٤٢/٥.

(٢) ليست في (س).

و: إن حلفتُ بطلاقكما، فأنتما طالقان، وأعادته، وقع بكل طلاق. وإن لم يدخل بإحدهما، فأعادته بعد، فلا طلاق. ولو نكح البائن، ثم حلف بطلاقها، طلقنا أيضاً طلاقاً. وبـ«كلما» بدل «إن»، ثلاثاً ثلاثاً: طلاقاً عقب حلفه ثانياً، وطلقتين لما نكح البائن وحلف بطلاقها.

ومن قال لزوجتي حفصة وعمرة: إن حلفتُ بطلاقكما، فعمرة طالق.....

شرح منصور

(و) لو قال لامرأته: (إن حلفتُ بطلاقكما، فأنتما طالقان، وأعادته، وقع بكل) منهما^(١) (طلاقاً) لما سبق.

(وإن لم يدخل بإحدهما) أي: المرأتين، (فأعادته بعد) أن وقع بكل منهما طلاقاً. (فلا طلاق) لأن الحلف بطلاق البائن غير معتد به.

(ولو نكح البائن، ثم حلف بطلاقها، طلقنا أيضاً طلاقاً) لانعقاد اليمين الثانية في حقهما جميعاً واكتفاء بوجود آخر الصفة في النكاح. ليقع الطلاق عقبه، واستشكل كما أوضحته في «الحاشية».

(و) إن أتى (بكلما بدل إن) بأن قال: كلما حلفتُ بطلاقكما، فأنتما طالقان وأعادته، وإحدهما غير مدخول بها، ثم أعاده حال بينونتها، ثم نكح البائن وأعادته طلقنا (ثلاثاً) ثلاثاً: (طلاقاً عقب حلفه ثانياً، وطلقتين لما نكح البائن وحلف بطلاقها) لعدم انحلال اليمين الأولى بالثانية؛ لأن كلما للتكرار، واليمين الثانية منعقدة، فاليمين الثالثة التي تكملت بحلفه على المتجدد نكاحها شرط لليمين الأولى والثانية، فيقع بها طلقان، بخلاف «إن» فإن اليمين الأولى تنحل بالثانية، لعدم اقتضاءها التكرار.

(ومن قال لزوجتي حفصة وعمرة: إن حلفتُ بطلاقكما، فعمرة طالق،

(١) ليست في (ز) و(س).

ثم أعاده، لم تطلق واحدة منهما. ولو قال بعده: إن حلفت بطلاقكما فحفصة طالق، طلقت عمرة. ثم إن قال: إن حلفت بطلاقكما، فعمرة طالق، لم تطلق واحدة منهما. ثم إن قال: إن حلفت بطلاقكما، فحفصة طالق، طلقت حفصة.

ولمدخول بهما: كلما حلفت بطلاق إحداكما - أو واحدة منكما - فأنتما طالقتان، وأعاده، طلقتا ثنتين ثنتين. وإن قال: فهي، أو فضررتهما، طالق، وأعاده، فطلقة طلقة.

شرح منصور

ثم أعاده، لم تطلق واحدة منهما) لأنه حلف بطلاق عمرة وحدها، لا بطلاقهما.

(ولو قال بعده: إن حلفت بطلاقكما، فحفصة طالق، طلقت عمرة^(١)) لحلفه بطلاقهما بعد تعليق طلاقها عليه.

(ثم إن قال) بعده: (إن حلفت بطلاقكما، فعمرة طالق، لم تطلق واحدة منهما) لما سبق.

(ثم إن قال) بعده: (إن حلفت بطلاقكما، فحفصة طالق، طلقت حفصة) وحدها؛ لما مر.

(و) إن قال (لمدخول بهما: كلما حلفت بطلاق إحداكما، فأنتما طالقتان، أو) قال: كلما حلفت بطلاق (واحدة منكما، فأنتما طالقتان، وأعاده، طلقتا ثنتين ثنتين) لأن ذلك حلف بطلاق كل منهما، فطلقتا بحلفه بطلاق كل واحدة منهما طلقة طلقة، وبحلفه بطلاق الأخرى كذلك.

(وإن قال) لهما: كلما حلفت بطلاق إحداكما أو واحدة منكما، (فهي) طالق، (أو) قال: (فضررتها طالق، وأعاده، فطلقة طلقة) بكل منهما؛ لأن حلفه

(١) بعدها في الأصل: «به».

وإن قال: فأحداكما طالق، فطلقة بإحدهما تُعَيَّنُ بقرعة. وإحدهما: إن حلفت بطلاق ضرَّتِك، فأنت طالق، ثم قاله للأخرى، طَلَّقَتِ الأولى. فإن أعاده للأولى، طَلَّقَتِ الأخرى.

فصل في تعليقه بالكلام والإذن والقربان

إذا قال: إن كلمتُك، فأنت طالق، فتحققي، أو زجرها؛ فقال: تنحّي، أو اسكتي، أو مرّي ونحوه، أو قال: إن قمت، فأنت طالق، طَلَّقَتِ، ما

شرح منصور

بطلاق واحدةٍ منهما إنما اقتضى (١) طلاقها وحدها، وما حلف بطلاقها إلا مرة، فلا تطلق إلا طلقة.

(وإن قال) لهما: كلما حلفت بطلاق إحداكما، أو واحدة منكما، (فإحداكما طالق) وأعاده، (فطلقة) تقع (بإحدهما تُعَيَّنُ) (٢) بقرعة/ كما لو قال: إحداكما طالق. (و) إن قال (لإحدهما: إن حلفت بطلاق ضرَّتِك، فأنت طالق، ثم قاله للأخرى) أي: قال لها مثل ما قال للأولى، (طلقت الأولى) لحلفه بطلاق ضرَّتِها. (فإن أعاده للأولى، طَلَّقَتِ الأخرى) لما مرّ.

فصل

في تعليقه بالكلام والإذن والقربان بكسر القاف، مصدرٌ قَرِبَ بكسر الراء. (إذا قال) لامرأته: (إن كلمتُك، فأنت طالق، فتحققي، أو زجرها، فقال: تنحّي، أو اسكتي، أو مرّي، ونحوه) اتصل ذلك يمينه أو لا (٣)، طَلَّقَتِ ما لم ينو غيره، وكذا لو سمعها تذكره بسوء، فقال: الكاذبُ عليه لعنةُ الله، حنث. نصًّا، لأنه كلمها. (أو قال لها) بعد التعليق بالكلام. (إن قمت، فأنت طالق، طَلَّقَتِ) بذلك (٤) وإن لم تقم (٤)، لأنه كلامٌ خارجٌ عن اليمين، (ما

(١) في (س): «اقتصر».

(٢) في (ز): «تبين».

(٣) في الأصل: «أولى».

(٤-٤) ليست في الأصل.

لم يَنوِ غَيْرَهُ. و: إن بدأتك بكلام، فأنت طالق، فقالت: إن بدأتك به، فعبدني حرًّا، انحلت يمينه، إن لم تكن نية، ثم إن بدأته، حنثت، وإن بدأها، انحلت يمينها.

وإن علّقه بكلامها زيداً، فكلّمته فلم يسمع؛ لغفلة، أو شغل ونحوه، أو وهو مجنون، أو سكران، أو أصمُّ يسمع لولا المانع، أو كاتبته أو راسلته، ولم يَنوِ مشافهتها،

شرح منصور

لم ينو) كلاماً (غيره) أي: غير ذلك الكلام، أو ترك محادثتها، أو الاجتماع بها، فلا يحث إلا به.

(و) إن قال لها: (إن بدأتك بكلام، فأنت طالق، فقالت) له: (إن بدأتك به) أي: بكلام، (فعبدني حرًّا، انحلت يمينه) لأنها كلمته أولاً، فلم يكن كلامه لها بعد^(١) ابتداء، (إن لم تكن) له (نية) بأن نوى أنه لا يبدؤها بكلام في مرة أخرى، (ثم إن بدأته) بكلام، (حنثت) أي: عتق عبدها؛ لوجود الصفة. (وإن بدأها) بكلام بعد قولها: إن بدأتك بكلام، فعبدني حرًّا، (انحلت يمينها) لما سبق.

(وإن علّقه) أي: طلقها (بكلامها زيداً) كأن قال لها: إن كلمت زيداً، فأنت طالق، (فكلّمته) أي: زيداً، (فلم يسمع) زيداً كلامها (لغفلة) زيد (أو شغل) به عنها (ونحوه) كخفض صوتها أو صياح، وكانت منه بحيث لو رفعت صوتها سمعها، حنث، (أو) كلمته (وهو) أي: زيد (مجنون أو سكران) غير مصروعين، (أو أصمُّ يسمع لولا المانع) حنث؛ لأنها كلمته، (أو كاتبته) أي: زيداً، (أو راسلته، ولم ينو) معلق (مشافهتها) له بالكلام، حنث؛ لأن ذلك كلام؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِشِرَارِ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى: ٥١]، ولأن ظاهر اليمين هجرانها لزيد، ولا

(١) بعدها في (س): «و».

أو كلمتٌ غيرَه، وزيدٌ يسمعُ، تقصُّدهُ به، حِنْثٌ. لا إن كلمته ميتاً أو غائباً أو مُغمًى عليه أو نائماً، أو وهي مجنونة، أو أشارت إليه. و: إن كَلَّمْتُمَا زيداً وعمراً، فأنتما طالقتان، فكلمت كل واحدةً واحداً، طَلَّقْتَا. لا إن قال: إن كلمتُمَا زيداً وكَلَّمْتُمَا عمراً، حتى يكَلِّمَا كلاهما. منهما.

شرح منصور

يُحصل مع مواصلته بالكتابة والمراسلة. وإن أرسلت إنساناً يسأل أهل العلم عن مسألة أو حديث، فجاء الرسول، فسأل المحلوف عليه، لم يحنث؛ لأنها لم تقصده بإرسال الرسول.

١٨٧/٣

(أو كلمت غيرَه) أي: غير زيد (وزيدٌ يسمعُ، تقصُّدهُ به، (حنث) لأنها قصدته وأسمعته كلامها، أشبه ما لو خاطبته. وكذا لو سلَّمت عليه، لا تسليم صلاة، إن لم تقصده. و(لا) يحنث (إن كلمته) أي: زيداً (ميتاً أو غائباً/ أو مُغمًى عليه أو نائماً) لأن التكليم فعلٌ يتعدَّى إلى المكلم، فلا يكون إلا في حال يمكنه الاستماع فيها. (أو) كلمته (وهي مجنونة) فلا حنث^(١)، لأنها لا قصد لها، (أو أشارت إليه) أي: زيد؛ لأن الإشارة ليست كلاماً شرعاً. (و) من قال لامرأته: (إن كَلَّمْتُمَا زيداً وعمراً، فأنتما طالقتان، فكَلَّمْت كل واحدةٍ منهما (واحداً) بأن كلمت واحدةً زيداً، والأخرى عمراً، (طلقتا) لأنه علَّق طلاقهما على كلامهما لهما، وقد وُجد، أشبه قوله: إن ركبتما دابتيكما، ونحوه. (لا^(٢) إن قال) لامرأته: (إن كَلَّمْتُمَا زيداً وكَلَّمْتُمَا عمراً) فأنتما طالقتان، وكَلَّمْت كل واحدةٍ واحداً، فلا يحنث (حتى يكَلِّمَا) أي: المرأتان (كلاً منهما) أي: من زيد وعمرو؛ لأنه علَّق طلاقهما بكلاميهما لكل واحدٍ منهما.

(١) جاء في هامش الأصل ما نصه: [وإن كَلَّمْتَه وهي سكرى، حنث. صرح به في «الإقناع»].

(٢) في الأصل: «إلا».

و: إن خالفت أمري، فأنت طالق، فنهاها، فخالفته، ولا نية، لم يحنث، ولو لم يعرف حقيقتهما. و: إن خرجت، أو زاد: مرة، بغير إذني، أو إلا بإذني، أو حتى آذن لك، فأنت طالق، فخرجت ولم يأذن، أو أذن ثم نهاها، أو أذن ولم تعلم، أو علمت ثم خرجت بلا إذنه، طلقت. لا إن أذن فيه كلما شاءت، أو قال: إلا بإذن زيد، فمات زيد، ثم خرجت.

شرح منصور

(و) إن قال لامرأته: (إن خالفت أمري، فأنت طالق، فنهاها، فخالفته ولا نية) له تخالف ظاهر لفظه، (لم يحنث، ولو لم يعرف حقيقتهما) أي: الأمر والنهي؛ لأنها خالفت نهيه لا أمره، ^(١) (إلا أن ينوي مطلق المخالفة^(١))، فإن نوى مطلق المخالفة، حنث، وقياسها لو قال: إن خالفت نهبي، فأنت طالق، فأمرها، فخالفته.

(و) إن قال لها: (إن خرجت) بغير إذني، فأنت طالق (أو زاد: مرة) فقال: إن خرجت مرة (بغير إذني، أو إلا بإذني، أو حتى آذن لك، فأنت طالق، فخرجت ولم يأذن) لها في الخروج، طلقت؛ لوجود الصفة، (أو أذن) لها في الخروج، (ثم نهاها) ثم خرجت ولم يأذن بعد نهيه، طلقت؛ لخروجها بعد نهيهها بلا إذنه؛ لأن هذا الخروج بمنزلة خروج ثان. (أو أذن) لها في الخروج (ولم تعلم) بإذنه، فخرجت، طلقت^(٢)؛ لأن الإذن هو الإعلام، ولم يعلمها. (أو أذن لها، (وعلمت) وخرجت، (ثم خرجت) ثانياً (بلا إذنه طلقت) لخروجها بلا إذنه. و(لا) يحنث بخروجها (إن أذن) لها (فيه) أي: الخروج (كلما شاءت) نصاً، لأن خروجها بإذنه ما لم يجدد حلفاً أو بينهاها. (أو قال) إن خرجت (إلا بإذن زيد) فأنت طالق، (فمات زيد، ثم خرجت) فلا حنث، خلافاً للقاضي، وجعل المستثنى محلوفاً عليه^(٣).

(١-١) ليست في الأصل و(ز).

(٢) بعدها في (س): «خلافاً للشافعية».

(٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٥٥٠/٢٢.

و: إن خرجت إلى غير حمام بلا إذني، فأنت طالق، فخرجت له
ولغيره، أو له ثم بدا لها غيره، طَلقت. ومتى قال: كنتُ أذنتُ، قُبِلَ
بَيِّنَةٌ. و: إن قُرِبتِ دارَ كذا، فأنت طالق، وقعَ بوقوفها تحتَ فَنائها،
ولصوقها بجدارها.

وبكسرِ راءٍ «قربت»: لم يقع حتى تدخلها.

شرح منصور

(و) إن قال لها: (إن خرجت إلى غير حمام بلا إذني، فأنت طالق،
فخرجت له) أي: للحمام (ولغيره)^(١) طَلقت، لأنه يصدق عليها أنها خرجت
لغير الحمام، (أو) خرجت (له) أي: الحمام، (ثم بدا لها غيره) كالمسجد أو
دارِ أهلها، (طَلقت) لأن ظاهرَ بَيِّنَةٍ منعها من غير الحمام، فكيف ما صارت
إليه، حنث كما لو خالفت لفظه.

١٨٨/٣

(ومتى قال)/ من حلف لا تخرج زوجته إلا بإذنه وخرجت: (كنتُ
أذنتُ) في خروجها، وأنكرتِ الزوجة، (قُبِلَ) منه (بَيِّنَةٌ) لا بدونها؛ لوقوع
الطلاق ظاهرًا؛ لأن الأصلَ عدمُ الإذن.

(و) لو قال لامرأته: (إن قُرِبتِ) بضم الراء (دار كذا، فأنت طالق،
وقع) الطلاق (بوقوفها تحت فَنائها) أي: الدار المحلوفِ عليها، (ولصوقها)
أي: المرأة (بجدارها) أي: الدار.

(و) إن قال لها: إن قُرِبتِ دار كذا (بكسرِ راءِ قربت، لم يقع) عليه
طلاق (حتى تدخلها) أي: الدار؛ لأن مقتضاهما ذلك. ذكره في
«الروضة»^(٢) واقتصر عليه في «الفروع»^(٢)، وهو كلام الشاشي، كما
ذكرته في «الحاشية».

(١) بعدها في الأصل: «يطل كما لو علقه».

(٢) الفروع ٤٥٠/٥.

فصل في تعليقه بالمشيئة

إذا قال: أنت طالق إن، أو إذا، أو متى، أو أنى، أو أين، أو كيف، أو حيث، أو أي وقت شئت، فشئت، ولو كارهة، أو بعد تراخ أو رجوعه، وقع. لا إن قالت: شئت إن شئت، أو إن شاء أبي، ولو شاء. و: أنت طالق إن شئت وشاء أبوك، أو: زيد وعمرو، لم يقع حتى يشاء.

شرح منصور

فصل

في تعليقه بالمشيئة، أي الإرادة

(إذا قال) لامرأته: (أنت طالق إن) شئت، (أو إذا) شئت، (أو متى) شئت، (أو أنى) شئت، ^(١) (أو أين) شئت ^(١)، (أو كيف) شئت، (أو حيث) شئت، (أو أي وقت شئت، فشئت) بلفظها لا بقلبها، (ولو) كانت (كارهة) وقع؛ لوجود الصفة. وعبارته في «الإنصاف» ^(٢) و«التفحيح»: ولو مكرهة. وما ذكره المصنف هو الصواب. (أو) كانت مشيئتها (بعد تراخ أو) بعد (رجوعه) أي: الزوج عن تعليقه بها، (وقع) الطلاق؛ لأنه إزالة ملك علق على المشيئة، فكان على التراخي، كالعق. والتعليق لا يبطل برجوعه عنه للزومه. وإن قيد المشيئة بوقت، كانت طالق إن شئت اليوم أو الشهر، تقيدت به، فلا يقع بمشيئتها بعده. و(لا) يقع (إن قالت: شئت إن شئت) ولو شاء، (أو) شئت (إن شاء أبي، ولو شاء) أبوها؛ لأن المشيئة أمر خفي لا يصح تعليقه على شرط. وكذا شئت إن طلعت الشمس، ونحوه. نصاً، ونقل ابن المنذر الإجماع عليه ^(٣)؛ لأنه لم يوجد منها مشيئة، إنما وجد منها تعليق مشيئتها بشرط، وليس تعليقها بذلك مشيئة.

(و) إن قال لها: (أنت طالق إن شئت وشاء أبوك) لم يقع حتى يشاء، (أو) قال لها: أنت طالق إن شاء (زيد وعمرو، لم يقع حتى يشاء) ولو شاء أحدهما فوراً، والآخر متراخياً، وقع؛ لوجود مشيئتهما جميعاً.

(١-١) ليست في (س).

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٥٥٤/٢٢.

(٣) الإجماع لابن المنذر ص ١٠٣.

و: أنت طالق إن شاء زيد، فشاء ولو مميزاً يعقلها، أو سكران، أو بإشارة مفهومة من خرس، أو كان أخرس، وقع. لا إن مات أو غاب أو جن قبلها. ولو قال: إلا أن يشاء، فمات أو جن أو أباه، وقع إذن. وإن خرس، وفهمت إشارته، فكأنطقه.

وإن نجز أو علق طلاقاً إلا أن تشاء هي، أو زيد ثلاثاً، أو ثلاثاً إلا أن تشاء أو يشاء واحدة، فشئت أو شاء ثلاثاً، في الأولى،

شرح منصور

(و) إن قال لها: (أنت طالق إن شاء زيد، فشاء) زيد (ولو) كان (مميزاً يعقلها) أي: المشيئة حينها، (أو) كان (سكران، أو) شاء (بإشارة مفهومة من خرس، أو كان أخرس) فشاء بإشارة مفهومة، (وقع) الطلاق؛ لصحته من مميز يعقله وسكران ومن الأخرس بالإشارة. وردّه الموفق^(١) والشارح^(٢) في السكران؛ بأن وقوعه منه تغليظ/ عليه؛ لمعصيته، وهنا التغليظ على غيره، ولا معصية ممن غلظ عليه. و(لا) يقع الطلاق (إن مات) زيد، (أو غاب، أو جن قبلها) أي: المشيئة؛ لأن الشرط لم يوجد. (ولو قال) لامراته: أنت طالق (إلا أن يشاء) فلان، (فمات) فلان، (أو جن، أو أباه) أي: المشيئة، (وقع) الطلاق (إذن) لأنه أوقع الطلاق، وعلق رفعه بشرط لم يوجد. (وإن خرس) فلان، (وفهمت إشارته، فكأنطقه) لقيامها مقامه. قلت: وكذا كتابته.

(وإن نجز) طلاقاً، فقال: أنت طالق طلاقاً، إلا أن تشائي أو يشاء زيد ثلاثاً، (أو علق طلاقاً) فقال: إن قمت فانت طالق طلاقاً، (إلا أن تشاء هي، أو) يشاء (زيد ثلاثاً، أو) نجز أو علق (ثلاثاً) بأن قال: أنت طالق ثلاثاً، أو: إن قمت فانت طالق ثلاثاً، (إلا أن تشائي واحدة) (أو) إلا أن (يشاء) زيد (واحدة، فشئت) هي، (أو شاء) زيد (ثلاثاً، في) المسألة (الأولى،

(١) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٥٥٩/٢٢.

وقعت كواحدة في الثانية. وإن شاءت أو شاءتِنتين، فكما لو لم يشاء. و: أنت طالق وعبدي حرٌّ إن شاء زيدٌ، ولا نية، فشاهما، وقعا. وإلا لم يقع شيءٌ.

و: يا طالق، أو أنت طالق، أو عبدي حرٌّ، إن شاء الله، أو قدّم الاستثناء.

شرح منصور

وقعت) الثلاث بوجود شرطها، (كواحدة) أي: كما يقع طلاق واحدة إن شاءت هي، أو زيد واحدة (في) المسألة (الثانية) لأنه مقتضى صيغته. (وإن شاءت) ثنتين، (أو شاء) زيد (ثنتين) أي: طلقتين في المسألتين، (فكما لو لم يشاء) أي: هي أو زيد؛ لأنه لم يقل: إلا أن تشاء هي^(١) و^(٢) زيد ثنتين.

(و) إن قال لها: (أنت طالق وعبدي حرٌّ إن شاء زيد، ولا نية) للقائل تخالف ظاهر لفظه، (فشاهما) زيد، أي: الطلاق والعتق، (وقعا) لوجود الصفة، (وإلا) يشاهما؛ بأن لم يشأ شيئا^(٣)، أو شاء أحدهما فقط، (لم يقع شيء) لأن المعطوف والمعطوف عليه كشيء واحد، وقد وليهما التعليق، فتوقف الوقوع على مشيئتهما، ولا تحصل بمشيئة أحدهما.

(و) إن قال لها: (يا طالق) إن شاء الله، طلقت. قاله في «الترغيب»^(٤). وقال: إنه أولى بالوقوع من قوله: أنت طالق إن شاء الله. (أو) قال لها: (أنت طالق) إن شاء الله، طلقت. (أو) قال^(٥): (عبدي حرٌّ إن شاء الله) عتق. (أو قدّم الاستثناء) فقال: إن شاء الله، فأنت طالق، أو فعبدي حرٌّ.

(١) ليست في (س).

(٢) في الأصل: «أو».

(٣) ليست في (ز).

(٤) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٥٦٦/٢٢.

(٥) ليست في الأصل.

أو قال: إلا أن يشاء الله، أو: إن لم، أو ما لم يشأ الله، وقعا.
و: إن قمت، أو إن لم تقومي، فأنت طالق أو حرة إن شاء الله،
أو: أنت طالق، أو حرة إن قمت، أو إن لم تقومي، أو لتقومين، أو
لا قمت، إن شاء الله، فإن نوى رد المشيئة إلى الفعل، لم يقع به.

شرح منصور

(أو قال) أنت طالق إلا أن يشاء الله، ^(١) أو قال: عبدي حر (إلا أن يشاء الله، أو) قال: أنت طالق (إن لم) يشأ الله ^(١)، أو عبدي حر إن لم يشأ الله، (أو) قال: أنت طالق ما لم يشأ الله، أو عبدي حر (ما لم يشأ الله، وقعا) أي: الطلاق والعتق. نصاً، وذكر قول قتادة: قد شاء الله الطلاق حين أذن فيه. ولأنه تعليق على ما لا سبيل إلى علمه، فبطل كما لو علّقه على شيء من المستحيلات، ولأنه إنشاء حكم في محل، فلم يرتفع بالمشيئة، كالبيع والنكاح، ولأنه يقصد به: ^(٢) (إن شاء) الله، تأكيد الوقوع.

١٩٠/٣

(و) إن قال لها: (إن قمت) فأنت طالق إن شاء الله، (أو) قال لها: (إن لم تقومي، فأنت طالق) إن شاء الله، (أو) قال لأمتيه مثلاً: إن قمت/ أو إن لم تقومي، فأنت (حرة إن شاء الله، أو) قال لامراته: (أنت طالق) إن قمت إن شاء الله، أو أنت طالق إن لم تقومي إن شاء الله، أو أنت طالق لتقومين إن شاء الله، أو أنت طالق لا قمت إن شاء الله، (أو) قال لأمتيه مثلاً: أنت (حرة إن قمت) إن شاء الله، (أو) أنت حرة (إن لم تقومي) إن شاء الله، (أو) أنت حرة (لتقومين) إن شاء الله، (أو) أنت حرة (لا قمت، إن شاء الله، فإن نوى رد المشيئة إلى الفعل، لم يقع) الطلاق (به) أي: بفعل ما حلف على تركه، أو بتركه ما حلف على فعله؛ لأن الطلاق هنا يمين؛ لأنه تعليق على ما يمكن فعله وتركه، فشمله عموم حديث ابن عمر مرفوعاً: «من حلف على يمين، فقال: إن شاء الله، فلا حنث عليه». رواه الخمسة إلا أبا داود ^(٣).

(١-١) ليست في الأصل.

(٢-٢) في (س): «أن يشاء».

(٣) أحمد (٤٥١٠)، والترمذي (١٥٣١)، والنسائي ١٢/٧، وابن ماجه (٢١٠٥).

وإلا وقع.

ومن حلف: لا يفعلُ إن شاء زيد، لم تنعقد يمينه، حتى يشاء أن لا يفعله. و: أنت طالق لرضا زيد أو مشيئته، أو لقيامك ونحوه، يقع في الحال. بخلاف قوله: لقدوم زيد،

شرح منصور

وعن أبي هريرة مرفوعاً: «مَن حلف، فقال: إن شاء الله، لم يحنث». رواه الترمذي، وابن ماجه^(١)، وقال: «فَلَهُ ثُنْيَاهُ». فإذا قال لها: أنت طالق لتدخلن الدار إن شاء الله، لم تطلق، دخلت أو لم تدخل؛ لأنها إن دخلت، فقد فعلت المحلوفَ عليه، وإن لم تدخل، علمنا أنه تعالى لم يشأ؛ لأنه لو شاء لوجد، فإنَّ ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن. وكذا: أنت طالق لا تدخلني الدار إن شاء الله.

(وإلا) ينو ردَّ المشيئة إلى الفعل؛ بأن لم ينو شيئاً، أو ردَّها للطلاق أو العتق أو إليهما، (وقع) الطلاق، أو العتق كما لو لم يذكر الفعل. قال في «الشرح»^(٢): وإن لم تُعلم نيته، فالظاهر رجوعه إلى الدخول، ويَحتمل أن يرجع إلى الطلاق.

(ومن حلف) بطلاق أو غيره (لا يفعل) كذا (إن شاء زيد، لم تنعقد يمينه حتى يشاء) زيد (أن لا يفعله) الحالف؛ لتعليق حلفه على ذلك.

(و) إن قال لها: (أنت طالق لرضا زيد)، (أو) أنت طالق لـ(مشيئته) أي: زيد، (أو) قال لها: أنت طالق (لقيامك ونحوه) كسوادك، وبياضك، أو سوء خلقك، أو سمنك، أو شبهه، (يقع) الطلاق (في الحال) لأنه إيقاعٌ معلَّلٌ بعلةٍ، (بخلاف قوله) أنت طالق (لقدوم زيد) فلا تطلق حتى يقدم زيد؛ لأن الأمر فيه للتأقيت، نظيرها قوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨].

(١) الترمذي (١٥٣٢)، وابن ماجه (٢١٠٤).

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٥٦٧/٢٢.

أو لغدٍ، ونحوه.

فإن قال فيما ظاهره التعليل: أردتُ الشرط، قبلُ حكماً.

و: إن رضي أبوك، فأنت طالق، فأبى ثم رضي، وقع.

و: أنت طالق إن كنت تحبين أن يعذبك الله بالنار، أو تبغضين الجنة أو الحياة ونحوهما، فقالت: أحبُّ أو أبغضُ، لم تطلق إن قالت: كذبتُ، ولو قال: بقلبك.

شرح منصور

(أو) أنت طالق (لغدٍ) فلا تطلق حتى يأتي الغد، (ونحوه) كأنك طالق لحيضك وهي طاهرة، فلا تطلق حتى تحيض. لما سبق.

(فإن قال فيما ظاهره التعليل) كأنك طالق لرضا زيد أو قيامك ونحوه: (أردتُ الشرط) أي: تعليق الطلاق، (قبل) منه (حكماً) لأن لفظه يحتمله، فلا تطلق حتى يوجد المعلق عليه بعد التعليق؛ لأنه^(١) يستعمل للتعليق^(٢)، كأنك طالق للسنة أو البدعة.

١٩١/٣ (و) إن قال لها: / (إن رضي أبوك، فأنت طالق، فأبى) أبوها، أي: قال لا أرضى بذلك، (ثم رضي) بعد إباته، (وقع) الطلاق؛ لأن الشرط مطلق، فهو مترسخ.

(و) إن قال لها: (أنت طالق إن كنت تحبين أن يعذبك الله بالنار، أو إن كنت تبغضين الجنة، أو إن كنت تبغضين الحياة ونحوهما) كالخبز والطعام اللذيذ والعافية، (فقالت أحبُّ) التعذيب بالنار، (أو) قالت: (أبغضُ) الجنة أو الحياة ونحوهما، (لم تطلق إن قالت: كذبتُ، ولو قال) إن كنت تحبين بقلبك أن يعذبك الله بالنار، أو إن كنت تبغضين (بقلبك) الجنة ونحوها؛

(١) ليست في (م).

(٢) ليست في (ز) و(س).

ولو قال: إن كان أبوك يرضى بما فعلته، فأنت طالق، فقال: ما رَضِيتُ، ثم قال: رَضِيتُ، طَلَقْتُ. لا إن قال: إن كان أبوك راضياً به.

وتعليقُ عتقٍ كطلاقٍ. ويصحُّ بالموتِ.

فصل في مسائل متفرقة

إذا قال: أنت طالق، إذا رأيتِ

شرح منصور

لاستحالة ذلك عادة، كقوله: إن كنت تعتقدين أن الحملَ يدخلُ في حرم الإبرة، فأنت طالق، فقالت: أعتقده، فإنَّ عاقلاً لا يجوزُه فضلاً عن اعتقاده، فإن لم تقل: كذبت، فقال القاضي: تطلق. وحزم به في «الوجيز»، وقال في «التنقيح»: لم تطلق إن كانت كاذبة. وفي «الإنصاف»: والأولى أنها لا تطلق إذا كانت تعقله، أو كانت كاذبة، وهو المذهب^(١). وإن قال: إن كنتِ تحبين أو تبغضين زيدا، فأنت طالق، فأخبرت به، طلقت وإن كذبت.

(ولو قال) لامرأته: (إن كان أبوك يرضى بما فعلته فأنت طالق، فقال: ما رَضِيتُ، ثم قال: رَضِيتُ، طَلَقْتُ) لتعليقه على رضا مستقبل، وقد وجد. و(لا) تطلق (إن قال) لها: (إن كان أبوك راضياً به) أي: بما فعلته، فأنت طالق. فقال ما رَضِيتُ، ثم قال: رَضِيتُ؛ لأنه ماضٍ.

(وتعليقُ عتقٍ فيما تقدَّم (كطلاقٍ) لأنَّ كلاً منهما إزالةٌ ملكٍ. (ويصحُّ) تعليقُ عتقٍ (بالموتِ) وهو التدبيرُ؛ للخبر، بخلاف تعليقِ طلاقٍ بموتٍ، وتقدَّم^(٢).

فصل في مسائل متفرقة

من تعليقِ الطلاقِ بالشروط. (إذا قال) لامرأته: (أنت طالق إذا^(٣) رأيتِ

(١) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٥٧٣/٢٢-٥٧٤.

(٢) انظر باب التدبير ص ٣٩.

(٣) في (س): «إن».

الهِلالَ، أو عند رأسه، وقع إذا رُؤِيَ وقد غَرَبَتْ، أو تَمَّتِ الْعِدَّةُ.
وإن نوى العِيَان، أو حقيقة رؤيتها، قبل حُكْمًا. وهو هِلَالٌ إلى
ثالثية، ثم يُقَمَّرُ.

و: إن رأيت زيدا، فأنت طالق، فرأته لا مكرهه،

شرح منصور

(الهِلال، أو) أنت طالق (عند رأسه) أي: الهِلَالِ، (وقع) الطلاق (إذا رُؤِيَ)
الهِلال (١) منها، أو من غيرها، (وقد غربت) الشمس (٢) لا قبله (٣)، (أو تَمَّتِ
الْعِدَّة) بتمام الشهر قبله ثلاثين يوماً؛ لأن رؤية الهِلَالِ في عرفِ الشرع العلمُ
بأول الشهر؛ لحديث: «إذا رأيتُم الهِلَالَ فصوموا، وإذا رأيتُموه فأفطروا» (٣).
والمراد رؤية البعض وحصول العلم، فانصرف لفظُ الحالفِ إلى عرفِ الشرع،
كقوله: إذا صليتُ فأنت طالق، فإنه ينصرف إلى الصلاة الشرعية لا الدعاء،
بخلاف رؤية نحو زيد؛ لأنه لم يثبت لها عرفٌ يخالفُ اللغة، ولا تطلق برؤية
الهِلَالِ/ قبل الغروب.

١٩٢/٣

(وإن نوى العِيَان) بكسر العين مصدرُ عاينَ، أي: نوى معاينة الهِلَالِ أي:
إدراكه بحاسة البصر خاصة منها، أو من غيرها، (أو) نوى (حقيقة رؤيتها،
قُبَل) منه (حكماً) لأن لفظه يحتمله، فلا تطلق حتى تراه في الثانية، أو يرى (٤)
في الأولى.

(وهو هِلَالٌ) أي: يسمَّى بذلك من أولِ الشهر (إلى) ليلة (ثالثة) من
الشهر، (ثم يُقَمَّرُ) بعد الثالثة، أي: يسمَّى قمرًا، فلو نوى حقيقة رؤيتها له،
فلم تره حتى أقمر، لم يحنث.

(و) إن قال لها: (إن رأيت زيدا، فأنت طالق، فرأته) مطاوعة (لا مكرهه

(١-١) ليست في الأصل.

(٢-٢) في (س): «لا قبله، وقد غربت الشمس منها أو من غيرها».

(٣) تقدم تخريجه ٣٣٨/٢.

(٤) في (س): «تري».

ولو ميتاً، أو في ماء، أو زجاج شفاف، طَلَقْتُ، إلا مع نية، أو قرينة.
ولا تَطْلُقُ، إن رأت خياله في ماء أو مرآة، أو جالسته عمياء. و:
مَنْ بَشَّرْتَنِي، أو أَخْبَرْتَنِي بِقُدُومِ أَخِي، فهي طالق، فأخبره عددٌ معاً،
طَلَقَ. وإلا فسابقةٌ صُدِّقَتْ. وإلا فأولُ صادقة.

شرح منصور

ولو) كان زيد (ميتاً، أو في ماء أو زجاج) ونحوه (شفاف) (١) لا يحجب ما وراءه (٢)، (طلقت) لوجود الصفة بحقيقة رؤيتها. فإن كان الزجاج غير شفاف، وكان فيه، لم يحنث؛ لعدم رؤيتها له للحائل. (إلا مع نية أو قرينة) تخص الرؤية بحال، فلا تطلق إذا رآته في غيرها.

(ولا تطلق إن رأت خياله في ماء أو) في (مرآة، أو جالسته عمياء) لأنها لم تره إلا أن تكون نيته أن لا يجتمع به، فيحنث إن جالسته عمياء.

(و) إن قال: (مَنْ بَشَّرْتَنِي أو أَخْبَرْتَنِي بِقُدُومِ أَخِي، فهي طالق، فأخبره) به (عدد) اثنان فأكثر من نسائه (معاً، طلق) ذلك العدد؛ لوقوع لفظة «من» على الواحدة فأكثر. قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾ [الزلزلة: ٧] (وإلا) يُبَشِّرْهُ أو يُخْبِرْهُ معاً، بل (٢) مرتبات، (فسابقةٌ صُدِّقَتْ) تطلق؛ لأن التبشير حصل بإخبارها خبر صدقٍ تتغير به بشرة الوجه من سرور أو غم، والخبر الكاذب وما بعد علم المخبر وجوده كعدمه، (وإلا) تصدق السابقة، (فأولُ صادقة) منهن تطلق؛ لأن السرور أو الغم إنما يحصل بخبرها.

فائدة: لو قال: إن ظننت كذبي، فأنت طالق، فظنته به، طلقت. لا يقال: الظن لا يُنتج قطعاً، فكيف تطلق؟ لأن المعنى: إن حصل لك الظن بكذا. إلخ، والحصول قطعيٌ فينتج قطعاً.

(١-١) ليست في (س).

(٢) ليست في (س).

وَمَنْ حَلَفَ عَنْ شَيْءٍ، ثُمَّ فَعَلَهُ مَكْرَهًا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ مُغَمًّى عَلَيْهِ أَوْ نَائِمًا، لَمْ يَحْنَثْ. وَنَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا، أَوْ عَقَدَهَا يَظُنُّ صَدَقَ نَفْسِهِ، فَبَانَ بِخِلَافِهِ، يَحْنَثُ فِي طَلَاقٍ وَعِتْقٍ فَقَطْ. وَ: لَيَفْعَلُنَّه، فَتَرَكَه مَكْرَهًا أَوْ نَاسِيًا، لَمْ يَحْنَثْ.

شرح منصور

(ومن حلف عن شيء) لا يفعله، (ثم فعله. مكرهاً) لم يحنث. نصاً، لعدم إضافة العمل إليه. (أو) فعله (مجنوناً أو مغمى عليه أو نائماً، لم يحنث) لأنه مغطى على عقله.

(و) إن فعله (ناسياً) لحلفه، (أو جاهلاً) أنه المحلوف عليه، أو الحنث به، كمن حلف لا يدخل دارَ زيدٍ، فدخلها جاهلاً أنها دارُ زيدٍ، أو جاهلاً الحنث إذا دخل، وكذا لو حلف لا يبيع ثوبَ زيدٍ، فدفعه زيدٌ لآخر لي دفعه لمن يبيعه، فدفعه للحالف، فباعه غيرَ عالمٍ، يحنث في طلاقٍ وعتقٍ فقط. (أو عقدها) أي: اليمين (يظنُّ صدقَ نفسه) كمن حلف لا فعلتُ كذا ظاناً أنه لم يفعله، (فبان بخلافه، يحنث في) حلفٍ بـ(طلاقٍ وعتقٍ) لأن كلا منهما معلق بشرطٍ، وقد وجد، ولأنه تعلّق به حقُّ آدميٍّ، كالإتلاف، (فقط) أي: دون اليمين المكفرة، / فلا يحنث فيها. نصاً، لأنه محضُ حقِّ الله تعالى، فيدخل في حديث: «عفى لأمتي الخطأ والنسيان»^(١).

١٩٣/٣

(و) إن حلف عن شيءٍ، (ليفعله) كليقومنً، (فتركه مكرهاً) على تركه، لم يحنث؛ لأنَّ الترك لا يضاف إليه. (أو) تركه (ناسياً، لم يحنث) قطع به في «التنقيح»؛ ومقتضى كلام جماعة: يحنث في طلاقٍ وعتقٍ، كالتي قبلها^(٢)، وقطع به في «الإقناع»^(٣)، وقد يفرق، بأنَّ الترك يكثر فيه النسيانُ، فيشق التحرُّز منه.

(١) تقدم ٥٠١/٢.

(٢) معونة أولي النهى ٦٣٢/٧.

(٣) ٥٣١/٣.

وَمَنْ يَمْتَنِعُ بِيَمِينِهِ، وَقَصَدَ مَنَعَهُ، كَهُو.

و: لا يدخلُ على فلانٍ بيتاً، أو لا يكلمُهُ، أو يسلمُ عليه أو يفارقه حتى يَقْضِيَهُ، فدخلَ بيتاً هو فيه، أو سلمَ عليه، أو على قومٍ هو فيهم، ولم يعلم به، أو قضاهُ حقّه، ففارقهُ، فخرجَ رديئاً، أو أحالهُ به، ففارقهُ ظناً منه أنه برئ، حنث، إلا في السلام

شرح منصور

(وَمَنْ يَمْتَنِعُ بِيَمِينِهِ) أي: الحالفُ كزوجته وولده وغلاليه ونحوهم، (وَقَصَدَ) يمينه (منعه^(١)، كهو) أي: الحالف، فمن حلف على نحو زوجته: لا تدخل داراً، فدخلتها ناسيةً أو جاهلةً بيمينه، فعلى ما سبق، يحنث في طلاقٍ وعتي فقط، وإن قصد أن لا يخالفه، وفعله مكرهاً، لم يحنث. قاله في «الرعائتين» و«الحاوي» وغيرهم. ذكره في «الإنصاف»^(٢). وإن حلف على من لا يمتنع بيمينه، كأجنبي وذو سلطان، حنث بالمخالفة مطلقاً.

(و) إن حلف (لا يدخلُ على فلانٍ بيتاً، أو) حلف (لا يكلمُهُ، أو) حلف (لا يسلمُ عليه) أي: فلان، (أو) حلف لا (يفارقه حتى يقضيه) حقّه، (فدخل) الحالفُ (بيتاً هو) أي: فلانٌ (فيه) ولم يعلم به، (أو سلمَ عليه) ولم يعلم به، (أو سلمَ (على قومٍ هو) أي: فلانٌ (فيهم، ولم يعلم) الحالفُ (به، أو قضاه) فلان^(٣) (حقّه، ففارقهُ فخرجَ رديئاً أو أحالهُ)^(٤) فلان (به) أي: بحقه (ففارقهُ، ظناً منه أنه قد برئ، حنث) الحالف لفعله ما حلف لا يفعله قاصداً له، (إلا في السلام) إذا سلمَ عليه أو على قومٍ هو فيهم، ولم يعلم به،

(١) جاء في هامش الأصل ما نصه: [قوله: وقصد منعه. فإن لم يقصد منعه؛ بأن قال: إن قدمت زوجتي بلدًا كذا، فهي طالق، ولم يقصد منعها، فهو تعليق محض، يقع بقدمها كيف كان، كمن لا يمتنع بيمينه. «شرح الإقناع»].

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٥٨٥/٢٢-٥٨٦.

(٣) ليست في (س).

(٤) ليست في (ز) و(س)، و(م).

والكلام. وإن علم به في سلام، ولم ينو، ولم يستثنه بقلبه، حنث.
و: ليفعلن شيئاً، لم يبر حتى يفعل جميعه. و: لا يفعله، أو من
يَمْتَنِعُ بيمينه: كزوجة وقرابة، وقصد منعه، ولا نية، ولا سبب، ولا
قرينة، ففعل بعضه، لم يحنث.

شرح منصور

(و) إلا في (الكلام) بأن حلف لا يكلمه، فسلم عليه أو على قوم هو فيهم،
أو كلمهم ولم يعلم به، فلا حنث؛ لأنه لم يقصده بسلامه أو كلامه.
(وإن علم) الحالف (به) أي: المحلوف عليه (في سلام) أو كلام، بأن
علمه فيهم، (ولم ينو) بالسلام أو الكلام، (ولم يستثنه بقلبه، حنث) لأنه
سلم عليه عالماً به، أشبه ما لو سلم عليه منفرداً. (و) إن حلف (ليفعلن شيئاً،
لم يبر حتى يفعل جميعه) لأن اليمين تناولت فعل الجميع، فلم يبر إلا به، فمن
حلف لياكلن الرغيف، لم يبر حتى يأكله^(١)، أو حلف ليدخلن الدار، لم يبر
حتى يدخلها بجملته.

١٩٤/٣

(و) إن حلف على شيء (لا يفعله، أو) حلف على (من يمتنع بيمينه
كزوجة وقرابة) لا يفعل شيئاً، (وقصد منعه) من فعله، (ولا نية) تخالف ظاهر
لفظه، (ولا سبب ولا قرينة) تقتضي المنع من بعضه، (ففعل) الحالف أو^(٢)
المحلوف عليه (بعضه) كمن حلف لا يأكل/الرغيف، فأكل بعضه، (لم يحنث)
نص عليه فيمن حلف على امرأته لا تدخل بيتاً أختها، لم تطلق حتى تدخلها
كلها، ألا ترى أن عوف بن مالك قال: كلّي أو بعضي^(٣). لأن الكل لا يكون
بعضاً، والبعض لا يكون كلاً، وسبق أنه ﷺ كان يخرج رأسه وهو معتكف
إلى عائشة، فترجله وهي حائض^(٤). والمعتكف ممنوع من الخروج من المسجد.

(١) بعدها في (س): «كله».

(٢) ليست في (س).

(٣) أخرجه أحمد في «مسنده» ٢٣/٦.

(٤) تقدم ٤٠٨/٢.

فَمَنْ حَلَفَ عَلَى مَمْسِكٍ مَأْكُولًا: لَا أَكَلُهُ، وَلَا أَلْقَاهُ، وَلَا أَمْسَكُهُ،
فَأَكَلَ بَعْضًا، وَرَمَى الْبَاقِيَّ، أَوْ: لَا يَدْخُلُ دَارًا، فَأَدْخَلَهَا بَعْضَ جَسَدِهِ،
أَوْ دَخَلَ طَاقَ بَابِهَا، أَوْ: لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ غَزَلِهَا، فَلَبَسَ ثَوْبًا فِيهِ مِنْهُ،
أَوْ: لَا يَشْرَبُ مَاءَ هَذَا الْإِنَاءِ، فَشَرَبَ بَعْضَهُ أَوْ: لَا يَبِيعُ عَبْدَهُ وَلَا
يَهْبُهُ، فَبَاعَ أَوْ وَهَبَ بَعْضَهُ، أَوْ: لَا يَسْتَحِقُّ عَلَيَّ فُلَانٌ شَيْئًا، فَقَامَتْ
بَيْنَهُ سَبَبُ الْحَقِّ - مِنْ قَرْضٍ أَوْ نَحْوِهِ - دُونَ أَنْ يَقُولَا: وَهُوَ عَلَيْهِ، لَمْ
يَحْنَثْ. وَ: لَا يَشْرَبُ مَاءَ هَذَا النَّهْرِ، فَشَرَبَ مِنْهُ،

شرح منصور

(فمن حلف على ممسكٍ مأْكُولًا) كرمانةٍ أو تفاحَةٍ: (لا أَكَلُهُ، وَلَا أَلْقَاهُ،
وَلَا أَمْسَكُهُ، فَأَكَلَ بَعْضًا، وَرَمَى الْبَاقِيَّ) أَوْ أَمْسَكُهُ، لَمْ يَحْنَثْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْكُلْهُ
كُلَّهُ، وَلَمْ يَلْقَهُ كُلَّهُ، وَلَمْ يَمْسِكْهُ كُلَّهُ. (أَوْ) حَلَفَ (لَا يَدْخُلُ دَارًا فَأَدْخَلَهَا بَعْضَ
جَسَدِهِ، أَوْ دَخَلَ طَاقَ بَابِهَا) لَمْ يَحْنَثْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْهَا بِجَمْلَتِهِ. (أَوْ) حَلَفَ عَلَى
امْرَأَةٍ (لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ غَزَلِهَا، فَلَبَسَ ثَوْبًا فِيهِ مِنْهُ) أَي: غَزَلِهَا/ لَمْ يَحْنَثْ؛ لِأَنَّهُ
كُلَّهُ لَيْسَ مِنْ غَزَلِهَا، (أَوْ) حَلَفَ: (لَا يَشْرَبُ مَاءَ هَذَا الْإِنَاءِ، فَشَرَبَ بَعْضَهُ)
لَمْ يَحْنَثْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْرَبْهُ، بَلْ بَعْضَهُ. (أَوْ) حَلَفَ (لَا يَبِيعُ عَبْدَهُ وَلَا يَهْبُهُ) أَوْ
يُوجِرُهُ، وَنَحْوَهُ، (فَبَاعَ أَوْ وَهَبَ) أَوْ آجَرَ وَنَحْوَهُ (بَعْضَهُ) أَوْ بَاعَ بَعْضَهُ وَوَهَبَ
بَاقِيَهُ، لَمْ يَحْنَثْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبِيعْهُ كُلَّهُ، وَلَا وَهَبَهُ كُلَّهُ. (أَوْ) حَلَفَ (لَا يَسْتَحِقُّ عَلَيَّ
فُلَانٌ شَيْئًا، فَقَامَتْ بَيْنَهُ) عَلَى الْحَالِفِ (بَسَبُ الْحَقِّ مِنْ قَرْضٍ أَوْ نَحْوِهِ) بِأَنْ
شَهِدَتْ أَنَّ الْحَالِفَ اقْتَرَضَ مِنْهُ، أَوْ ابْتَاعَ مِنْهُ، أَوْ اسْتَأْجَرَ مِنْهُ (دُونَ أَنْ يَقُولَا)
أَي: الشَّاهِدَانِ، (وَهُوَ) (أَي: الدِّينُ بَاقٍ^(١)) (عَلَيْهِ لَمْ يَحْنَثْ) لِإِمْكَانِ صَدَقِهِ بِدَفْعِ
الْحَقِّ أَوْ بَرَاءَتِهِ مِنْهُ، وَيَحْكُمُ عَلَيْهِ بِمَا شَهِدَا عَلَيْهِ بِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ.

(و) إِنْ حَلَفَ (لَا يَشْرَبُ مَاءَ هَذَا النَّهْرِ، فَشَرَبَ مِنْهُ) حَنَثَ لَصَرْفِ

(١-١) ليست في (ز) و(س).

أو: لا يلبسُ من غَزَلِها، فلبسَ ثوباً فيه منه، حنث.
و: إن لبستُ ثوباً - أو لم يقل: ثوباً - فأنت طالق، ونوى معيناً،
قُبَل حُكماً، سواءً بطلاقٍ أم غيره.
و: لا يلبسُ ثوباً أو لا يأكلُ طعاماً، اشتراه أو نسجه أو طبخه
زيدٌ، فلبسَ ثوباً نسجه هو وغيره أو اشترياه، أو زيدٌ لغيره، أو أكلَ
من طعامٍ طبخاه، حنث.

شرح منصور

يُمَيِّنُهُ إِلَى الْبَعْضِ؛ لاسْتِحَالَةِ شَرْبِ جَمِيعِهِ، وَكَذَا مِنْ حَلْفٍ لَا يَأْكُلُ الْخُبْزَ، أَوْ
اللَّحْمَ، أَوْ لَا يَشْرَبُ الْمَاءَ، أَوْ الْعَسَلَ وَنَحْوَهُ مِنْ كُلِّ مَا عُلِقَ عَلَى اسْمِ جَنْسٍ،
أَوْ اسْمٍ جَمْعٍ، فَيَحْنُثُ بِالْبَعْضِ. وَإِنْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مِنْ مَاءِ الْفَرَاتِ، فَشَرِبَ
مِنْ نَهْرٍ يَأْخُذُ مِنْهُ، حَنْثٌ.

(أو) حلف على امرأة (لا يلبس من غزلها، فلبس ثوباً: فيه منه) أي:
غزلها، (حنث) لأنه ليس من غزلها، بخلاف ما لو قال: ثوباً من غزلها، وتقدم.
(و) إن^(١) قال لامرأته: (إن لبستُ ثوباً، أو لم يقل: ثوباً) بأن^(٢) قال: إن
لبستُ (فأنت طالق ونوى) ثوباً (معيناً، قُبَل) منه (حكماً) لأن لفظه يحتمله
وصدقه ممكن، (سواء) كان حلفه (بطلاق أم بغيره).

(و) إن حلف (لا يلبسُ ثوباً، أو لا يأكل طعاماً، اشتراه) أي:
الثوب^(٣)، (أو نسجه، أو طبخه) أي: الطعام (زيدٌ، فلبس) الحالف (ثوباً
نسجه هو) أي: زيدٌ (وغيره) حنث. (أو) لبس ثوباً وأكل طعاماً/ (اشترياه)
(أي زيد وغيره، (أو) لبس ثوباً أو أكل طعاماً اشتراه^(٤) (زيد لغيره) حنث.
(أو أكل) الحالف (من طعامٍ طبخاه) أي: زيدٌ وغيره، (حنث) كما لو حلف
لا يلبس من غزل فلانة، فلبس ثوباً من غزلها^(٥) (وغزل غيرها^(٥)). وكذا لو حلف

١٩٥/٣

(١) في الأصل: «من».

(٢) في الأصل: «بل».

(٣-٣) في الأصل: «أي: اشترى الثوب زيداً».

(٤-٤) ليست في (س).

(٥-٥) ليست في (ز).

وإن اشترى غيره شيئاً، فخلطه بما اشتراه، فأكل أكثر مما اشترى شريكه، حنث. وإلا فلا.

و: لا بت عند زيد، حنث بأكثر الليل. لا إن حلف: لا أقمت عنده كلَّ الليل، أو نواه، فأقام بعضه. ولا إن حلف: لا بات أو أكل ببلد، فبات أو أكل خارج بُنيانه.

شرح منصور

لا يدخل دار فلان، فدخل داراً له ولغيره.

(وإن اشترى غيره) أي: غير زيد (شيئاً) انفراد بشرائه، (فخلطه) أي: الحالف أو غيره (بما اشتراه) هو أي: زيد، (فأكل) الحالف منه (أكثر مما اشترى شريكه، حنث) لأنه أكل مما اشتراه زيد يقيناً. (وإلا) يأكل أكثر مما اشتراه غير زيد، (فلا) حنث، سواء أكل قدر ما اشتراه شريكه أو دونه؛ لأن الأصل بقاء العصمة، ولم يتيقن الحنث.

(و) إن حلف (لا بت عند زيد، حنث بـ) —مكثه عنده (أكثر الليل) لأنه يسمّى مبيتاً، بخلاف نصف الليل فما دونه، و(لا) يحنث (إن حلف لا أقمت عنده كلَّ الليل، أو) حلف لا بت عنده، و(نواه) أي: كلَّ الليل، (فأقام) عنده (بعضه) أي: الليل ولو أكثره.

(ولا) يحنث (إن حلف لا بات) ببلد (أو) لا (أكل ببلد، فبات أو أكل خارج بُنيانه) أي: البلد؛ لأنه لم يبت أو يأكل فيه. ويحنث إن أكل أو بات بمسجدها؛ لأنه يعدُّ منها. ولو كان خارجها قريباً منها عادةً.

ولو قال: إن كانت امرأتي في السوق، فعبدي حرٌّ، وإن كان عبدي في السوق، فامرأتي طالق، وكانا فيه، عتق العبد ولم تطلق المرأة؛ لأن العبد عتق باللفظ الأول، فلم يبق له بالسوق عبدٌ.

باب التأويل في الحلف

وهو: أن يُريدَ بلفظٍ ما يخالفُ ظاهره.
ولا ينفعُ ظالماً، لقولِ رسولِ الله ﷺ: «يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ به صاحبُك». ويُباحُ لغيره.

شرح منصور

باب التأويل في الحلف بطلاق أو غيره

(وهو) أي: التأويلُ: (أن يريدَ) متكلِّم (بلفظه ما) أي: معنى (يخالفُ ظاهره) أي: اللفظ.

(ولا ينفع) تأويلٌ في حلفٍ (ظالماً) بحلفه؛ (لقول رسول الله ﷺ: «يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ به صاحبُك»)
رواه مسلم، وأبو داود^(١)، من حديث أبي هريرة. وفي لفظ له: «اليمين على نية المستحلف»^(٢). فمن عنده حقٌّ وأنكره، فاستحلفه الحاكمُ عليه، فتأوَّل، انصرفت يمينه إلى ظاهر الذي عناه المستحلفُ، ولم ينفع الحالف^(٣) تأويله؛ لثلاثِ يفوت المعنى المقصودَ بالتحليف، ويصير التأويلُ وسيلةً إلى جحدِ الحقوقِ وأكلِها بالباطل. (وبإباح) التأويلُ (لغيره) أي: غيرِ الظالم، مظلوماً كان أو لا ظالماً ولا مظلوماً^(٤)، رُوي أن مُهنَّا والمروذي كانا عند الإمام أحمد هما وجماعة معهما، فجاء رجلٌ يطلب المروذي^(٥)، ولم يرد المروذيُّ أن يكلمه، فوضع مهنا أصبعه في كفه وقال: ليس المروذي ها هنا، وما يصنع المروذي ها هنا؟ يريد في كفه، ولم ينكره أحمد^(٦)، ولأنه ﷺ كان يمزح ولا يقول إلا حقاً^(٧) ومنه: «إنا حاملوك على

(١) مسلم (١٦٥٣) (٢٠)، وأبو داود (٣٢٥٥).

(٢) أخرجه مسلم (١٦٥٣) (٢١).

(٣) في (س): «الحاكم».

(٤) ليست في (م).

(٥) ليست في (س).

(٦) معونة أولي النهى ٦٤٠/٧.

(٧) أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (٧٧٩)، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «إني لأمزح، ولا أقول إلا حقاً».

فلو حلفَ أَكَلٌ مع غيره تمراً أو نحوَه: لتميَّزَ نَوَى ما أَكَلْتَ، أو
لتُخْبِرَنَّ بعددِه، فأفردَ كُلَّ نَوَاةٍ، أو عَدَدٌ مِن واحدٍ إلى عددٍ يَتَحَقَّقُ
دخول ما أَكَلَ فيه، أو: لَيَطْبُخَنَّ قِدرًا برطلٍ مِلْحٍ، ويأْكُلُ منه فلا يَجِدُ
طعمَ المِلْحِ، فَصَلَقَ به بِيضاً وأَكَلَه، أو: لا يأْكُلُ بِيضاً ولا تُفاحاً،
ولِأَكُلَنَّ مما في هذا الوعاء، فوجدَه بِيضاً وتُفاحاً، فَعَمِلَ من البِيضِ
ناطِفاً، ومن التُفاحِ شراباً، وأَكَلَه أو مَن على سُلَمٍ: لا نَزَلْتُ إِلَيْكَ،
ولا صَعَدْتُ إلى هذه، ولا أَقَمْتُ مكانِي ساعةً، فنَزَلْتُ العُلَيَا،

شرح منصور

ولِدِ الناقَةِ^(١).

١٩٦/٣

/ (فلو حلف أَكَلٌ مع غيره تمراً أو نحوَه) مما له نَوَى كخوخٍ ومشمشٍ
على الغير: (لتميَّزَ نَوَى ما أَكَلْتَ، أو) حلف (لتُخْبِرَنَّ بعددِه) أي: عدد
نَوَى ما أَكَلْتَ، (فأفرد) المحلوفُ عليه (كُلَّ نَوَاةٍ) وحدها فيما إذا حلفَ:
لتميَّزَ نَوَى ما أَكَلْتَ، (أو عَدَدٌ)^(٢) المحلوفُ عليه: لتُخْبِرَنَّ بعدد نَوَى ما
أَكَلْتَ، (من واحدٍ إلى عددٍ يَتَحَقَّقُ دخولُ) نوى (ما أَكَلَ فيه) أي: فيما
عدَّه، لم يَحِثْ. (أو) حلف (لَيَطْبُخَنَّ قِدرًا برطلٍ مِلْحٍ، ويأْكُلُ منه) أي: مما
طَبَخَه برطلٍ مِلْحٍ، (فلا يَجِدُ) فيه (طعمَ المِلْحِ، فَصَلَقَ به بِيضاً وأَكَلَه) لم
يَحِثْ. (أو) حلف (لا يأْكُلُ بِيضاً ولا تُفاحاً، وَلِأَكُلَنَّ مما في هذا الوعاء،
فوجد بِيضاً وتُفاحاً، فَعَمِلَ من البِيضِ ناطِفاً)^(٣)، ومن التُفاحِ شراباً، وأَكَلَه
لم يَحِثْ؛ لأنَّه مما في الإِناءِ، وليس بِيضاً ولا تُفاحاً، حيث اسْتَهْلَكَ، فلم يَظْهَرِ
طعمُه، كما يَأْتِي في الأيمان. (أو) حلف (مَن على سُلَمٍ: لا نَزَلْتُ إِلَيْكَ) أيها
السفلى، (ولا صَعَدْتُ إلى هذه) العُلَيَا، (ولا أَقَمْتُ مكانِي ساعةً، فنَزَلْتُ العُلَيَا،

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٩٨)، والترمذي (١٩٩١)، من حديث أنس.

(٢) بعدها في (ز): «كُلَّ نَوَاةٍ وحدها».

(٣) بعدها في (ز): «أي حلاوة».

وصعدت السفلى، وطلع أو نزل. أو: لا أقمت عليه، ولا نزلت منه، ولا صعدت فيه، فانتقل إلى سلم آخر، لم يحنث في الكل، إلا مع حيلة أو قصد أو سبب.

و: ليقعدن على بارية بيته، ولا يدخله بارية، فأدخله قصباً ونسج فيه، أو نسج قصباً كان فيه، حنث. و: لا أقمت في هذا الماء، ولا خرجت منه، وهو جار، لم يحنث إلا بقصد، أو سبب. وإن كان الماء راكداً، حنث ولو

شرح منصور

وصعدت السفلى، وطلع أو نزل، أو حلف من على سلم: (لا أقمت عليه، ولا نزلت منه، ولا صعدت فيه، فانتقل إلى سلم آخر، لم يحنث في الكل) لعدم وجود الصفة، (إلا مع حيلة) على قصد التخلص من الحلف، (أو) إلا مع (قصد) فمن حلف: لتخير بعد نوى ما أكلت، وقصده الإخبار بكميته بلا^(١) زيادة ولا نقص، لم يبرأ إلا بذلك، ولا يبرأ بالحيلة بما سبق؛ لما تقدم أن الحيل غير جائزة في شيء من أمور الدين. (أو) مع (سبب) يقتضي إرادة معرفة^(٢) الكمية بلا زيادة ولا نقص، فتصرف اليمين إليه، كما لو نواه.

(و) إن حلف (ليقعدن على بارية بيته، ولا يدخله بارية، فأدخله) أي: بيته (قصباً، ونسج) القصب (فيه، أو نسج قصباً كان فيه) بارية، (حنث) لحصول البارية ببيته.

(و) إن حلف من بماء (لا أقمت في هذا الماء، ولا خرجت منه، وهو) أي: الماء (جار لم يحنث)، أقام به أو خرج منه؛ لأنه إنما يقف أو يخرج من غيره، (إلا بقصد) بأن قصد أن لا يقيم ولا يخرج من الماء مطلقاً. (أو) إلا (بسبب) يقتضي ذلك، فيحنث (وإن كان الماء راكداً، حنث، ولو

(١) في (س): «ولا».

(٢) بعدها في الأصل: «نحو».

حُمِلَ مِنْهُ مَكْرَهَا.

وإن استحلّفه ظالم: ما لفلان عندك ودِيعَةٌ، وهي عنده، فعَنَى بـ«ما»: الذي، أو نوى غيرها أو غير مكانها، أو استثنّاها بقلبه، فلا حِنْثَ. وكذا لو استحلّفه بطلاق أو عتاق: أن لا يفعل ما يجوزُ فعله، أو يفعل ما لا يجوزُ، أو أنه لم يفعل كذا، لشيء لا يلزمه الإقرار به، فحلف، ونوى بقوله: طالق: من عمل، وبقوله: ثلاثاً: ثلاثة أيام، ونحوه.

وكذا إن قال: قل: زوجتي أو كلُّ زوجة لي طالقٌ إن فعلتُ كذا، ونوى زوجته العمياء.....

شرح منصور

حُمِلَ مِنْهُ مَكْرَهَا) لأنه يمكنه الامتناع، فلم يكن مكرهاً حقيقةً. قاله في «شرحه». (وإن استحلّفه ظالم: ما لفلان عندك ودِيعَةٌ، وهي) أي: ودِيعَةٌ فلان (عنده، ف) حلفَ و(عنى) أي: قصدَ (بما، الذي) فكأنه/ قال: الذي لفلان عندي ودِيعَةٌ، (أو نوى غيرها) أي: ماله عندي ودِيعَةٌ غير المطلوبة، (أو) نوى ما له عندي ودِيعَةٌ في مكان كذا (غير مكانها، أو استثنّاها بقلبه) بأن نوى ليس له عنده ودِيعَةٌ إلا المطلوبة، (فلا حِنْثَ) لأنه صادق. (وكذا لو استحلّفه) ظالم (بطلاق أو عتاقٍ أن لا يفعل ما) أي: شيئاً (يجوز فعله، أو) استحلّفه ظالم أن (يفعل ما) أي: شيئاً (لا يجوز) له فعله، (أو أنه لم يفعل كذا، لشيء لا يلزمه الإقرار به، فحلف) بالطلاق ثلاثاً، (ونوى بقوله: طالق: من عمل) تعمله^(١) كخياطةٍ وغزلٍ، لا طالقٌ من عصمته. (و)^(٢) نوى (بقوله ثلاثاً^(٣)): ثلاثة أيام، ونحوه) كأن ينوي بقوله: طالق: من وثاق.

(وكذا إن قال) له ظالم: (قل: زوجتي) طالقٌ إن فعلتُ كذا، (أو) قال له ظالم: قل: (كلُّ زوجة لي طالقٌ إن فعلتُ كذا، ونوى زوجته العمياء،

(١) في (س): «يعمله».

(٢) في النسخ الخطية: «أو». والمثبت من المتن.

(٣) بعدها في الأصل: «أي».

أو اليهودية أو الحبشية ونحوه، أو نوى كل زوجة تزوجها بالصين ونحوه، ولا زوجة، ولم يتزوج بما نواه.

وكذا لو نوى: إن كنت فعلت كذا بالصين، ونحوه من الأماكن التي لم يفعله فيها.

وكذا قل: نسائي طالق إن كنت فعلت كذا، ونوى بناته ونحوهن. ولو قال: كل ما أحلفك به فقل: نعم، أو: اليمين التي أحلفك بها لازمة لك، قل: نعم، فقال: نعم، ونوى: بهيمة الأنعام. وكذا قل: اليمين التي تحلفني بها، أو أيمان البيعة لازمة لي، فقال، ونرى يده، أو الأيدي التي تبسط عند البيعة.

شرح منصور

أو اليهودية، أو الحبشية، ونحوه) كالرومية، (أو نوى) بقوله: (كل زوجة تزوجتها بالصين ونحوه) كالهند، (ولا زوجة) للحالف على الصفة التي نواها في الأولى، (ولم يتزوج بما نواه) من الصين ونحوه، لم يحث.

(وكذا لو نوى إن كنت فعلت كذا بالصين، ونحوه من الأماكن التي لم يفعله فيها) فلا حث.

(وكذا) لو قال له ظالم: (قل: نسائي طالق إن كنت فعلت كذا، ونوى) بنسائه (بناته أو نحوهن) كأخواته وعماته، لم يحث. (ولو قال) له ظالم: (كل ما أحلفك به، فقل: نعم، أو) قال له: (اليمين التي أحلفك بها لازمة لك، قل: نعم، فقال: نعم ونوى) بقوله: نعم (بهيمة الأنعام) لم يحث.

(وكذا) لو قال له: (قل: اليمين التي تحلفني بها) لازمة لي، (أو) قال له: قل: (أيمان البيعة لازمة لي) إن كنت فعلت كذا، وقد فعله، ونحوه، (فقال ونوى) باليمين (يده أو) بأيمان البيعة (الأيدي التي تبسط عند البيعة) أي: مبايعة الإمام بالخلافة، لم يحث.

وكذا قل: اليمينُ يميني، والنيةُ نيتك، ونوى بيمينه يده، وبالنية البضعة من اللحم. وكذا قل: إن فعلتُ كذا، فزوجتي عليّ كظهر أمي، ونوى بالظهر: ما يُركبُ من خيلٍ ونحوها. وكذا لو نوى بـ «مُظاهرٍ»: انظر أئنا أشدُّ ظهراً.

وكذا قل: وإلا فكلُّ مملوكٍ لي حرٌّ، ونوى بالمملوك: الدقيق الملتوت بالزيت أو السمن، وكذا لو نوى بالحر: الفعل الجميل، أو الرمل الذي ما وُطئ، وبالجارية: السفينة أو الريح، وبالحرّة: السحابة الكثيرة المطر، أو الكريمة من النوق، ونوى

شرح منصور

(وكذا) لو قال له: (قل: اليمينُ يميني، والنيةُ نيتك، ونوى بيمينه يده، وبالنية) من قوله: والنيةُ نيتك (البضعة) بالفتح. قاله في «الصحاح»^(١) أي: القطعة (من اللحم) التي^(٢)، لم يحث.

(وكذا) لو قال له: (قل: إن^(٣) فعلتُ كذا، فزوجتي عليّ كظهر أمي ونوى بالظهر ما يُركب من خيلٍ ونحوها) كبغالٍ وحمير، لم يحث. (وكذا لو) قال له: قل: إن فعلتُ كذا، فأنا مُظاهرٌ من زوجتي، و(نوى بمظاهر) قائلاً: (انظر أئنا أشدُّ ظهراً) لم يحث.

(وكذا) لو قال له: (قل: إن لم أكن فعلتُ كذا، (وإلا فكلُّ مملوكٍ لي حرٌّ) وكان فعله، (ونوى بالمملوكِ الدقيق/ الملتوت بالزيت أو السمن) لم يحث. (وكذا لو نوى بالحر: الفعل الجميل، أو الرمل الذي ما وُطئ) فلا حث. (و) كذا إن قال له: قل: إن فعلتُ كذا فجاريّ حرّة، أو فحوازيّ أحرار، أو فماليكي أحرار، فقال ذلك، ونوى (بالجارية السفينة أو الريح، و) نوى (بالحرّة السحابة الكثيرة المطر، أو الكريمة من النوق، و نوى

١٩٨/٣

(١) الصحاح: (بضع).

(٢) في الأصل: «التي لم تنطبخ».

(٣) بعدها في (م): «كنت».

بالأحرار: البَقْل، وبالحرائر: الأيام. وَمَنْ حَلَفَ: ما فلانُ هنا، وعَيَّن موضعاً ليس فيه، لم يَحْنَثْ. وعلى زوجته: لا سرقتِ مني شيئاً، فخانته في ودِيعَةٍ، لم يَحْنَثْ إلا بنيةٍ أو سبب.

بالأحرارِ البَقْل، (و) نوى (بالحرائر الأيام) فلا حنث.
(ومن حلف) بالله تعالى أو طلاق أو عتق، (ما فلانُ هنا وعَيَّن موضعاً ليس فيه) فلان، (لم يَحْنَثْ) لأنه صادق.
(و) من حلف (على زوجته لا سرقتِ مني شيئاً، فخانته في ودِيعَةٍ، لم يَحْنَثْ) لأنها ليست بسرقة (إلا بنيةٍ) بأن نوى بالسرقه الخيانة، (أو) بـ(سبب) بأن كان سببُ يمينه خيانتها. ولو حلف ليعبدنَّ الله عبادةً ينفردُ بها دون جميع الناسِ في وقت تلبسه بها، برّاً بالطوافِ وحده أسبوعاً^(١) بعد أن يخلّي له المطافُ.

(١) ليست في (س).

باب الشك في الطلاق

وهو هنا: مُطْلَقُ التَّرَدُّدِ.

ولا يلزمُ بشكٍّ فيه، أو فيما عُلِّقَ عليه، ولو عَدَمِيًّا. وسُنُّ تركِ وطءٍ قبل رجعةٍ، ويُباح بعدها. وتَمَامُ الْوَرَعِ: قطعُ شكٍّ بها، أو بعقدٍ أمكن. وإلا فبفرقة متيقنة؛ بأن يقول: إن لم تكن طَلَّقْتُ، فهي طالقٌ.

باب الشك في الطلاق

شرح منصور

الشك عند الأصوليين التردد بين أمرين لا ترجح لأحدهما على الآخر. (وهو هنا مطلق التردد) بين وجود المشكوك فيه من طلاق أو عديده أو شرطه وعدمه، فيدخل فيه الظن والوهم.

(ولا يلزم) الطلاق (بشكٍّ فيه، أو) شكٍّ (فيما عُلِّقَ عليه) الطلاق (ولو) كان المعلق عليه (عدميًّا) كإن لم يقم زيد يوم كذا، فزوجتي طالق، وشك في قيامه في ذلك اليوم بعد مضيئه، فلا حث؛ لأن الأصل بقاء العصمة إلى أن يثبت المزيل، كالمظهر يشك في الحدث. والأصل فيه حديث عبد الله بن زيد: أنه ﷺ سئل عن الرجل يخجل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة، فقال: «لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً». متفق عليه^(١). وحديث: «دع ما يريئك إلى ما لا يريئك»^(٢).

(وسن ترك وطء قبل رجعة) إن كان الطلاق رجعيًّا من الخلاف. (وبإباح) الوطء (بعدها) أي: الرجعة.

(وتمام التورع قطع الشك بها) أي: بالرجعة حيث أمكنه؛ لحديث: «فمن اتقى الشبهات، فقد استبرأ لدينه وعرضه»^(٣). (أو) قطع الشك (بعقدٍ) جديد (أمكن) لتيقن الحل؛ لاحتمال الوقوع. (والا) يمكن رجعة ولا عقد؛ بأن كان المشكوك فيه متمماً لعدد ما يملكه، (ف) قطع الشك (بفرقة متيقنة) تمام الورع؛ (بأن يقول: إن لم تكن طَلَّقْتُ، فهي طالق) لئلا تبقى معلقة متروكاً وطؤها بالتحرج منه. ومتى لم يطلقها، لم تحلَّ لغيره.

(١) البخاري (١٣٧)، ومسلم (٣٦١).

(٢) تقدم تخريجه ١٤٧/١.

(٣) تقدم تخريجه ١٣٨/١.

ويُمنع حالفٌ: لا يأكلُ تمرّةً ونحوها، اشتبهتُ بغيرها من أكلٍ واحدة، وإن لم نمنعه بذلك من الوطء. ومن شكّ في عدده، بنى على اليقين. فأنت طالقٌ بعددٍ ما طلقَ زيدٌ زوجته، وجُهلٌ، فطلقةٌ. ولامرأته: إحداكما طالقٌ، وثمّ منويّةٌ، طَلَّقْتُ. وإلا أخرجت بقُرعة، كمعيّنة منسيّة، وكقوله عن طائر: إن كان غراباً، فحفصة طالقٌ، وإلا فعمرّة، وجُهلٌ.

شرح منصور

١٩٩/٣

(ويُمنع) أي: ورعاً (حالفٌ لا يأكل تمرّةً ونحوها) كرمانيّة أو جوزة، (اشتبهت بغيرها من أكلٍ/ واحدة) مما اشتبهت به^(١)؛ لاحتمال أن تكون المحلوف عليها. (وإن لم نمنعه) أي: الحالف (بذلك) أي: بأكله واحدة مما اشتبهت به (من الوطء) لاحتمال أن المأكول غيرها، ويقينُ النكاح ثابتٌ، فلا يزولُ بالشك. ولو حلف ليأكلن هذه التمرة مثلاً، لم يتحقق برّه حتى يعلم أنه أكلها أو يأكل ما اختلطت به كله من التمر.

(ومن شكّ في عدده) أي: الطلاق الواقع، (بنى على اليقين) وهو الأقل؛ لما سبق. (ف) من قال لامرأته: (أنت طالقٌ بعدد ما طلقَ زيدٌ زوجته، وجُهلٌ) بأن لم يُعلم عدد ما طلقَ زيدٌ زوجته^(٢)، (فطلقةٌ) لأنها المتيقنة.

(و) إن قال (لامرأته: إحداكما طالقٌ، وثمّ منويّة) بأن نوى معيّنّة منهما، (طلقت) المنويّة؛ لأنه عيّنها بنيتها، أشبه ما لو عيّنها بلفظه، فإن ادعت إحداهما أنه عنها، وقال: إنما عينت ضرّتها، فقوله؛ لأن نيّته لا تُعرف إلا من جهّته.

(والا) ينو معيّنّة (أخرجت) المطلقة منهما (بقُرعة) نصّاً، روي عن علي^(٣) وابن عباس^(٤)، (كمعيّنة منسيّة) أي: كمن^(٥) طلق معيّنّة ثم نسيها فتميز بقُرعة. (وكقوله عن طائر: إن كان غراباً، فحفصة طالقٌ، وإلا يكن غراباً، فعمرّة) طالقٌ، وذهب الطائر (وجُهلٌ) أغراب أم غيره؟ فيقرع بينهما،

(١) ليست في الأصل.

(٢) بعدها في (م): «فإن لم يكن طلقَ زيدٌ زوجته، وقع واحدة، قياساً على ما إذا أحرم بمثل ما أحرم زيدٌ، ثم تبين أنه لم يحرم، فإنه ينعقد الإحرام ويصرفه لما شاء».

(٣) أخرج قول علي ابن أبي شيبة في «مصنفه» ٤٦/٥.

(٤) لم نقف عليه.

(٥) في (س): «لمن».

وإن مات، أقرع ورثته. ولا يطاء قبلها، وتجب النفقة. ومتى ظهر أن المطلقة غير المخرجة، ردت، ما لم تتزوج، أو يحكم بالقرعة. ولزوجته أو أمتيه: إحداكما طالق أو حرة غداً، فماتت إحداهما أو زال ملكه عنها قبله، وقع بالباقية.

شرح منصور

فتطلق من أخرجتها القرعة؛ لأنه لا سبيل إلى معرفة المطلقة منهما عيناً، فهما سواء، والقرعة طريق شرعي لإخراج المجهول. وإن ماتتا أو إحداهما وكان نوى المطلقة، حلف لورثة الأخرى أنه لم ينوها وورثتها، أو للحية ولم يرث الميتة. وإن كان لم ينو إحداهما، أقرع. (وإن مات) قبل القرعة، (أقرع ورثته) لقيامهم مقامه. (ولا يطاء) أي: يحرم عليه وطؤه إحداهما ودواعيه، (قبلها) أي: القرعة، إن كان الطلاق بائناً؛ لوقوع الطلاق بإحداهما يقيناً، فيحتمل أن يصادفها. (وتجب النفقة) للزوجتين إلى القرعة. لأنهما محبوستان لحقه في حكم الزوجية.

(ومتى ظهر) أو ذكر بعد خروج القرعة لإحداهما (أن المطلقة غير المخرجة) بالقرعة؛ بأن ذكرها بعد نسيانها، (ردت) المخرجة لزوجها؛ لأنه لم يقع عليه طلاق فيها بصريح ولا كناية، والقرعة لا حكم لها مع الذكر. فإذا علم المطلقة، رجع إلى قوله؛ لأنه لا يعلم إلا منه، ولأنه إنما منع منها بالاشتباه، فإذا زال عنها، ردت إليه، كما لو علمت مذكاة بعد أن اشتبهت بميتة، (ما لم تتزوج) مخرجة بقرعة، فلا ترد إليه، لتعلق حق غيره بها، فلا يقبل قوله في إبطاله، كسائر الحقوق. (أو) ما لم (يحكم بالقرعة) أو يقرع الحاكم بينهما؛ لأنها لا يملك (٢) الزوج رفعها كسائر الحكومات (١). (و) من قال (لزوجته أو أمتيه: إحداكما طالق) (أو حرة غداً، فماتت إحداهما) أي: الزوجتين أو الأمتين قبله، (أو زال ملكه عنهما) بأن بان من إحدى الزوجتين، أو باع، أو وهب ونحوه إحدى الأمتين، (قبله) أي: الغد، (وقع) الطلاق أو العتق (بالباقية) إذا دخل الغد؛ لأن الميتة ومن زال ملكه عنها قبل وقت الوقوع ليست محلاً للطلاق ولا للعتق، أشبه ما لو قال لزوجته وأجنبية: إحداكما طالق، أو لأمته وأجنبية: إحداكما حرة.

٢٠٠/٣

(١) ليست في (ز) و(س).

(٢) في (م): «يمكن».

وَمَنْ زَوْجَ بِنْتًا مِنْ بَنَاتِهِ، ثُمَّ مَاتَ وَجُهِلَتْ، حَرُمَ الْكُلُّ.
وَمَنْ قَالَ عَنْ طَائِرٍ: إِنْ كَانَ غُرَابًا، فَحَفْصَةُ طَالِقٌ، وَإِنْ كَانَ حَمَامًا
فَعَمْرَةٌ، وَجُهِلَ، لَمْ تَطْلُقْ وَاحِدَةً مِنْهُمَا. وَإِنْ قَالَ: إِنْ كَانَ غُرَابًا، فَزَوْجَتِي
طَالِقٌ ثَلَاثًا، أَوْ أُمِّي حُرَّةٌ، وَقَالَ آخَرُ: إِنْ لَمْ يَكُنْ غُرَابًا مِثْلَهُ، وَلَمْ يَعْلَمَا،
لَمْ تَطْلُقَا، وَلَمْ يَعْتَقَا. وَحَرُمَ عَلَيْهِمَا الْوِطْءُ، إِلَّا مَعَ اعْتِقَادِ أَحَدِهِمَا خَطَأً
الْآخَرَ،.....

شرح منصور

(وَمَنْ زَوْجَ بِنْتًا مِنْ بَنَاتِهِ، ثُمَّ مَاتَ وَجُهِلَتْ) الْمَرْجُوعُ (حَرُمَ الْكُلُّ) لِأَنَّ
كُلًّا مِنْهُنَّ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ هِيَ الْمَرْجُوعَةُ. وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: يُقْرَعُ، فَأَيْتَهُنَّ أَصَابَتْهَا
الْقِرْعَةُ فَهِيَ زَوْجَتُهُ (١). وَإِنْ مَاتَ الزَّوْجُ فَهِيَ الَّتِي تَرْتُهُ.
(وَمَنْ) لَهُ زَوْجَتَانِ حَفْصَةُ وَعَمْرَةٌ، (وَقَالَ عَنْ طَائِرٍ: إِنْ كَانَ غُرَابًا،
فَحَفْصَةُ طَالِقٌ، وَإِنْ كَانَ حَمَامًا، فَعَمْرَةٌ) طَالِقٌ، وَمَضَى الطَّائِرُ، (وَجُهِلَ)
جَنْسُهُ، (لَمْ تَطْلُقْ وَاحِدَةً مِنْهُمَا) أَيُّ: حَفْصَةُ وَعَمْرَةٌ؛ لِاحْتِمَالِ كَوْنِهِ لَيْسَ
غُرَابًا وَلَا حَمَامًا. وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْحَنْثِ، فَلَا يَزُولُ يَقِينُ النِّكَاحِ بِالشَّكِّ.
(وَإِنْ قَالَ) عَنْ طَائِرٍ: (إِنْ كَانَ غُرَابًا، فَزَوْجَتِي طَالِقٌ ثَلَاثًا، أَوْ) قَالَ:
ف (أُمِّي حُرَّةٌ، وَقَالَ آخَرُ: إِنْ لَمْ يَكُنْ غُرَابًا مِثْلَهُ) أَيُّ: فَزَوْجَتِي طَالِقٌ، أَوْ
أُمِّي حُرَّةٌ، (وَلَمْ يَعْلَمَا) الطَّائِرَ غُرَابًا أَمْ غَيْرَهُ، (لَمْ تَطْلُقَا) أَيُّ: زَوْجَتَاهُمَا، (وَلَمْ
تَعْتَقَا) أَيُّ: أُمَتَاهُمَا؛ لِأَنَّ الْحَاثَ مِنْهُمَا غَيْرُ مَعْلُومٍ، فَلَا يُحْكَمُ بِالْحَنْثِ فِي حَقِّ
أَحَدِهِمَا بَعِيْنِهِ؛ لِبَقَاءِ يَقِينِ نِكَاحِهِ، وَعَلَى كُلِّ مِنْهُمَا النِّفْقَةُ وَالْكَسْوَةُ
وَالسَّكْنَى. (وَحَرُمَ عَلَيْهِمَا الْوِطْءُ) وَدَوَاعِيهِ؛ لِحَنْثِ أَحَدِهِمَا بِيَقِينٍ وَتَحْرِيمِ
أَمْرَاتِهِ عَلَيْهِ، وَقَدْ أَشْكَلَ، أَشْبَهَ مَا لَوْ حَنْثَ فِي إِحْدَى أَمْرَاتِيهِ لَا بَعِيْنَهَا، (إِلَّا
مَعَ اعْتِقَادِ أَحَدِهِمَا خَطَأً الْآخَرَ) فَلَا يَحْرُمُ عَلَى مَنْ اعْتَقَدَ خَطَأً رَفِيقَهُ وَطْءَ
زَوْجَتِهِ أَوْ أُمَتِهِ؛ لِتَيَقُّنِهِ الْحِلِّ وَبَقَاءِ (٢) الزَّوْجِيَّةِ أَوْ الْمُلْكِ. وَإِنْ أَقَرَّ كُلُّ مِنْهُمَا
أَنَّهُ الْحَاثُ، طَلَّقَتْ زَوْجَتَاهُمَا، وَعَتَقَتْ أُمَتَاهُمَا؛ لِإِقْرَارِهِمَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا.

(١) الفروع ٤٥٩/٥.

(٢) فِي (س): «بِقَاءِ».

أو يشتري أحدهما أمة الآخر، فيُقرع بينهما حينئذٍ. وإن كانت مشتركة بين موسرين، وقال كل منهما: فنصبي حر، عتقت على أحدهما، ويُميزُ بقرعة.

ولا امرأته وأجنبية: إحداكما طالق، أو قال: سلمى طالق، واسمهما سلمى، طَلقت امرأته. فإن قال: أردت الأجنبية، دُين، ولم يُقبل حُكماً إلا بقرينة.

شرح منصور

وإن أقر أحدهما وحده بذلك، أخذ بإقراره، وإن ادعت امرأة أحدهما عليه الحنث، فأنكر، فقولُه. (أو) إلا أن (يشتري أحدهما أمة الآخر، فيُقرع بينهما) أي: الأمتين (حينئذٍ) فتعتق من خرجت لها القرعة، كمن أعتق إحدى أمتيه ونسيها. وله الولاء إن خرجت القرعة للتي كانت أمته، وإن خرجت للآخرى، فولاؤها (١) موقوفٌ حتى يتصادقاً أنه لأحدهما؛ لأن كلا منهما لا يدعيه.

(وإن كانت) أمة (مشتركة بين موسرين وقال كل منهما) أي: الشريكين عن طائر، فقال أحدهما: / إن لم يكن غراباً، (فنصبي حر) وقال الآخر: إن كان غراباً، فنصبي حر، (عتقت) كلها (على أحدهما، ويميز) من عتقت عليه (بقرعة) ليغرم قيمة نصيب شريكه، والولاء له.

٢٠١/٣

(و) إن قال (لامرأته وأجنبية: إحداكما طالق) طَلقت امرأته، وكذا لو قال لحماته، ولها بنتٌ غير زوجته، بتك طالق، (أو قال: سلمى طالق واسمها) أي: امرأته والأجنبية (سلمى، طَلقت امرأته) لأنها محل طلاقه، ولا يملك طلاق غيرها. (فإن قال: أردت الأجنبية، دُين) أي: صدق فيما بينه وبين الله؛ لاحتمال صدقه، ولفظه يحتمله.

(ولم يُقبل) منه ذلك (حكماً) فلا يحكم له به القاضي؛ لأنه خلاف الظاهر؛ لأن الأجنبية ليست محلاً لطلاقه، (إلا بقرينة) تدل على إرادة الأجنبية، كدفع ظالم، وتخلص من مكروهه، فيقبل حكماً؛ لوجود الدليل الصارف إلى الأجنبية، فإن لم ينو زوجته ولا الأجنبية، طَلقت زوجته؛ لما تقدم.

(١) في (س): «فولاؤها».

وإن نادى من امرأته هنداً، فأجابته عمرة، أو لم تجبه وهي الحاضرة، فقال: أنت طالق، يظنها المناداة، طلقت دون عمرة. وإن علمها غير المناداة، طلقتا إن أراد طلاق المناداة، وإلا طلقت عمرة فقط.

وإن قال لمن ظنها زوجته: فلانة أنت طالق، أو لم يسمها، طلقت زوجته. وكذا عكسها.

شرح منصور

(وإن نادى) من له زوجتان هند وعمرة (من امرأته هنداً) وحدها، (فأجابته) زوجته (عمرة، أو لم تجبه) عمرة، (وهي الحاضرة) عنده دون هند، (فقال: أنت طالق، يظنها) أي: عمرة (المناداة) أي: هنداً، (طلقت) هنداً (دون عمرة) لأن المناداة هي المقصودة بالطلاق، فوقع بها كما لو أجابته، وعمرة لم يقصدها بالطلاق.

(وإن علمها) أي: المجيبة (غير المناداة، طلقتا) أي: طلقت المناداة؛ لأنها المقصودة والمجيبة؛ لأنه واجهها بالطلاق، مع علمه أنها غير المناداة، (إن أراد طلاق المناداة) وهي هند، (وإلا) يُرد طلاق المناداة، (طلقت عمرة) لما تقدم، (فقط) أي: دون هند، وهي المناداة؛ لأنها غير مواجهة بالطلاق ولا منوية به.

(وإن قال) زوج (لمن) أي: امرأة (ظنها زوجته) (١): فلانة) وسمى زوجته (٢): (أنت طالق، أو لم يسمها) أي: زوجته، بل قال لمن ظنها زوجته: أنت طالق، من غير أن يقول: فلانة، (طلقت زوجته) اعتباراً بالقصد دون الخطاب. (وكذا عكسها) بأن قال لزوجته ظاناً أنها أجنبية: أنت طالق، فتطلق؛ لأنه واجهها بصريح الطلاق، كما لو علمها زوجته، ولا أثر لظنها أجنبية، لأنه لا يزيد على عدم إرادة الطلاق.

(١) في الأصل و(س): «امرأته».

(٢) بعدها في (م): «فلانة».

ومثله العتق. ومن أوقع بزوجه كلمة، وشك: هل هي طلاق أو
ظهار؟ لم يلزمه شيء. وإن شك: هل ظاهر، أو حلف بالله تعالى؟
لزمه بحنث أدنى كفارتيهما.

شرح منصور

(ومثله) أي: الطلاق (العتق) فيما تقدم، فالحكم فيه كالطلاق؛ لأن كلا
منهما إزالة ملك بني على التغليب والسراية. قال أحمد فيمن قال: يا غلام
أنت حر: يعتق عبده الذي نوى^(١)؛ وفي «المنتخب» أو نسي/ أن له عبداً أو
زوجة، فبان له^(١).

٢٠٢/٣

(ومن أوقع بزوجه كلمة، وشك هل هي) أي: الكلمة (طلاق أو ظهار؟ لم
يلزمه شيء) لأن الأصل عدمها، ولم يتيقن أحدهما.

(وإن شك) زوج: (هل ظاهر) من زوجته، (أو حلف بالله تعالى) لا
يطؤها؟ (لزمه بحنث) بأن وطئها، (أدنى كفارتيهما) وهو كفارة اليمين بالله
تعالى؛ لأنه اليقين، وما زاد مشكوك فيه، والأحوط أعلاها.

(١) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٣/٧٤-٧٥.